



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

**"دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات
الإدارية
في منشآت الأعمال الفلسطينية"
(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة)**

**إعداد الطالب
بسام محمود احمد**

**إشراف
الدكتور/ علي عبدالله شاهين
الدكتور/ عصام محمد البحيصي**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول
على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

ربيع الآخر، ١٤٢٧هـ
مايو، ٢٠٠٦م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجامعة الإسلامية - غزة
THE ISLAMIC UNIVERSITY OF GAZA

هاتف داخلي 1150

البرقم: Ref
التاريخ: Date: ج م ع/35/ /
2006/04/16

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ بسام محمود محمد أحمد لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

"دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة"

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 22 جماد أول 1427هـ، الموافق 2006/06/18م الساعة

الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

	د. علي عبد الله شاهين	مشرفاً ورئيساً
	د. عصام محمد البحصي	مشرفاً
	د. سالم عبد الله حلس	مناقشاً داخلياً
	د. حمدي شحدة زعرب	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. مازن إسماعيل هنية

قبل البدء ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَسْأَلُوا
فَضلاً مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ
فَصَلَاتُهُ تَفْصِيلاً .

سورة الإسراء، آية ١٣

إهداء

إلى والدي الأعزاء...
إلى أسرتي الكريمة...
إلى الغائبين الحاضرين...
إلى كل من كان لي عوناً في رحلة البحث...
أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث



شكر وتقدير

الشكر لله أولاً وأخيراً فهو الذي أعانني على إكمال هذا البحث المتواضع، ويسعدني بعد ذلك أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى الدكتور علي عبدالله شاهين والدكتور عصام محمد البحيصي الذين تفضلاً بالإشراف على هذه الدراسة، حيث قدما لي النصح والإرشاد طيلة فترة البحث فلمني كل التحية والتقدير.

كما أتقدم بالشكر لأصدقائي ولأسرة مؤسسة كنعان الذين ساعدوني وحفزوني على إنجاز هذا العمل.
كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في إتمام هذا العمل.

الباحث

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	صفحة العنوان
ب	قبل البدء
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال والرسوم البيانية
ح	قائمة الملاحق
ط	ملخص الدراسة بالعربي
ي	ملخص الدراسة بالإنجليزي

الفصل الأول خطة الدراسة والدراسات السابقة	
١	
٢	مقدمة
٣	مشكلة الدراسة
٣	فرضيات الدراسة
٤	أهمية الدراسة
٤	أهداف الدراسة
٥	حدود الدراسة
٥	منهجية الدراسة
٥	مجتمع وعينة الدراسة
٦	الدراسات السابقة

الفصل الثاني تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال	
١٢	
١٤	المبحث الأول: طبيعة نظم المعلومات المحاسبية ودورها في منشآت الأعمال. <ul style="list-style-type: none"> • ماهية نظم المعلومات المحاسبية. • الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية. • العوامل المؤثرة في إنتاج المعلومات المحاسبية
٢٥	المبحث الثاني: دور نظم المعلومات المحاسبية و أثرها على وظائف الإدارة. <ul style="list-style-type: none"> • نظم المعلومات المحاسبية كأداة للتخطيط. • نظم المعلومات المحاسبية كأداة للرقابة. • نظم المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات.
٤٧	المبحث الثالث: خصائص نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة. <ul style="list-style-type: none"> • دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت.

	• النظام المحاسبي في الشركات المساهمة الفلسطينية.
--	---

٥٨	الفصل الثالث كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في ظل المتغيرات البيئية والاعتبارات التنظيمية
٦٠	المبحث الأول: مفهوم الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية. • كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية. • طبيعة وخصائص نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة والفعالة.
٦٧	المبحث الثاني: أثر المتغيرات البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية. • مفهوم البيئة وعناصرها. • بيئة نظم المعلومات المحاسبية.
٧٦	المبحث الثالث: أثر الاعتبارات التنظيمية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية. • اعتبارات تتعلق بهيكل التنظيم. • اعتبارات سلوكية. • اعتبارات تكنولوجية. • اعتبارات تتعلق بنماذج اتخاذ القرارات.

١٠٠	الفصل الرابع الإطار التطبيقي للدراسة
١٠٢	المبحث الأول: استعراض وتحليل بيانات الدراسة.
١١٤	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.
١٣٥	النتائج والتوصيات.

فهرس الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
٤١	نوع المعلومات المحاسبية المرتبطة بالقرارات الإدارية.	١-
٩٦	أهم نماذج الأساليب الكمية.	٢-
١٠٢	توزيع طبقات مجتمع الدراسة.	٣-
١٠٣	توزيع طبقات عينة الدراسة المستردة.	٤-
١٠٥	معلومات عامة حول الشركات.	٥-
١٠٦	معلومات عامة عن أفراد عينة الدراسة.	٦-
١٠٧	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الأول (المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية) والدرجة الكلية لفقراته.	٧-
١٠٨	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثاني (نوعية المعلومات	٨-

	المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات) والدرجة الكلية لفقراته.	
١٠٩	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث (المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية) والدرجة الكلية لفقراته.	- ٩
١١٠	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الرابع (الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية) والدرجة الكلية لفقراته.	- ١٠
١١١	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبانة والدرجات الكلية لفقرات الاستبانة.	- ١١
١١٢	معامل ارتباط سبيرمان بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل محور من محاور الدراسة.	- ١٢
١١٢	معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ.	- ١٣
١١٤	اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test).	- ١٤
١١٥	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الأول (المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية).	- ١٥
١١٩	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني (نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات).	- ١٦
١٢٥	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث (المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية).	- ١٧
١٢٨	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع (الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية).	- ١٨

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	البيان	رقم الشكل
		الفصل الأول: -

١٧	فعاليات نظام المعلومات.	- ١
٤٠	نوع المعلومات حسب المستوى الإداري.	- ٢
٥٠	دورة نظام المعلومات.	- ٣
٥١	إجراءات تحليل النظم.	- ٤
الفصل الثاني:-		
٦٩	طبيعة ونوع البيئة السائدة في المنظمة.	- ٥
٧٠	المنشأة كنظام مفتوح.	- ٦
٧٢	بيئة المنشأة وأهم الأنظمة الداخلية و الخارجية.	- ٧
٧٣	شبكة الاتصال في الأنظمة المحاسبية.	- ٨
٨٢	العلاقة بين نظم المعومات والنظم الإنسانية.	- ٩
٩٧	عملية اتخاذ القرارات و دور المعلومات في مراحلها المختلفة.	- ١٠

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
- ١	الاستبانة التي صُممت للحصول على معلومات تُفيد البحث.	١٤٧
- ٢	أسئلة المقابلات.	١٥٣
- ٣	بيانات المقابلات.	١٥٤

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة في قطاع غزة. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وقام الباحث بإجراء التحليلات اللازمة واختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تتعلق بنظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة الفلسطينية كان من أهمها:

- وجود بعض مظاهر الانخفاض في وضع أدلة للحسابات لتحديد طرق إثبات ومعالجة العمليات، إلى جانب عدم الاهتمام اللازم بتطوير مهارات العاملين في المجال المحاسبي، مما يتطلب ضرورة اهتمام الإدارة بتوفير المقومات اللازمة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية.
- تدني فعالية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال، مما يستدعي ضرورة الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة.
- الانخفاض في إجراء التحليلات اللازمة لعناصر البيئة المحيطة مما يؤثر على نوعية القرارات التي يتم اتخاذها، وذلك يستوجب ضرورة الاهتمام بالعوامل المحيطة بالشركة عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لضمان تحقيق كفاءة وفعالية هذه النظم.
- أثبتت الدراسة أن هناك اهتماماً محدوداً من قبل الشركات في التعامل مع الاعتبارات التنظيمية المتعلقة ببناء نظم المعلومات المحاسبية الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بهذه الاعتبارات وخاصة مشاركة الأفراد في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وكذلك أهمية تحديد الهيكل التنظيمي للشركة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

Abstract

This study aimed to explain and analyze the role accounting information systems in producing an effective and efficient accounting information to meet the requested administrative needs to rationalize the administrative decisions of corporations in Gaza Strip.

The researcher adopted in collecting data on the relative literatures review and previous studies to achieve the goals of the study and in answering its queries. Through this approach he obtained the secondary data which formed the theoretical frame for the study. Meanwhile the practical frame depended on a questionnaire which was designed for the subject goal. The researcher analyzed and tested the hypothesis of the study.

The study came to a group of results and recommendations that are related to accounting information systems in the Palestinian corporations of which the most important points are:

- (1) The existence of some decrease in sitting the accounts manuals to identify the ways of verification and treatment of the operations.in addition to lack of requested interest to develop the staff skills in the Accounting field which requires the necessity that administration takes care of providing the needed components to operate the accounting system effectively and efficiently.**
- (2) Low effectiveness in utilizing accounting information systems in planning & interpretation of the goals, setting the policies to the company in addition of lack of needed control indicators & standards to define effectively the problem and decision making, which urge the necessity to consider providing the needed information for planning, control and rational decision taking.**
- (3) Low level in analyzing the environmental factors which influences the type of decision that might be taken. This highlights the necessity to take care of the factors that surround the company at the stage of preparing & developing the accounting information system to secure the effectiveness and efficiencies of those systems.**

- (4) The study proved that the corporations do not give high priority in dealing with the related organizational factors in forming the accounting information systems which requires to give high interests in such considerations especially the individual partnership in preparing and developing accounting information systems and the importance to define the organizational structure of the company in addition of obtaining the benefit from the modern information technology.**

الفصل الأول

خطة الدراسة والدراسات السابقة

- مقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- حدود الدراسة.
- منهجية الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- الدراسات السابقة.

مكتبة

تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات التي عرفتھا المنظمات، لما للمعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة في التعرف علي الواقع المالي والاقتصادي للمنظمة وعلاقات المنظمة المالية مع البيئة المحيطة بها (قاسم، ٢٠٠٤)، والمعلومات المحاسبية تلعب دورا هاما في إدارة منظمات الأعمال والمنظمات بشكل عام، وان من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات سواء لإدارة المنظمة أو للأطراف الخارجية المعنية بهذه المعلومات.

ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية التي تؤثر على موارد المجتمعات وثرواتها وبالتالي على رفاهية أفرادها (كحالة وحنان، ١٩٩٧)، حيث يرتبط النظام المحاسبي بعلاقة وثيقة الصلة بالعمليات الإدارية المختلفة مما يسهم في ترشيد القرارات ويجعل العملية الإدارية أكثر فاعلية في تلبية احتياجات إدارة المنشأة، ورفع مستوى الأداء لتحقيق الأهداف.

وتتسم المعلومات المحاسبية بطبيعتها بخصائص معينة تحكمها أسس وقواعد استقر العرف المحاسبي على إثباتها والاعتراف بها، وهي بذلك تقدم معلومات مالية تترجمها أرقام تصاغ على شكل تقارير وفقا للغرض المطلوب منها، وبذلك تتمكن المنشآت من الاستمرار في أعمالها من خلال تلقي الدعم اللازم لمزاولة أنشطتها واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف.

من هنا تظهر أهمية توفر نظم معلومات محاسبية فعالة وكفوءة لترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال ولمساعدة الإدارة في حل المشكلات التي تواجهها، وكذلك تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرار ذوي العلاقة والتي يكون لها دور ايجابي في دعم واستمرارية هذه المنشآت، ولذلك فان هذه الدراسة تعنى ببيان وتحليل دور المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة وكذلك التعرف على مدى كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة ومدى الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية بما يعود بالنفع على هذه الشركات وعلى المجتمع بشكل عام.

هذا ولما كانت منشآت الأعمال في فلسطين قد تأثرت كغيرها من قطاعات الأعمال الأخرى بالتطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة الدولية، مما تطلب تطوير أدائها من خلال توفير نظم معلومات جيدة تساعد الإدارة على اتخاذ قراراتها بشكل سليم وآمن حتى تسهم بشكل فعال في الحياة الاقتصادية. إلا أنها في الوقت نفسه قد تأثرت هذه المنشآت بالعديد من

العوامل والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة والتي انعكست سلباً على أدائها¹ لذلك فإن هذه الدراسة تأتي لمحاولة اكتشاف دور نظم المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها بغرض تحديد الوسائل والسبل اللازمة لتفعيل دورها في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطوير نظم معلومات تنتج معلومات محاسبية تدعم عملية اتخاذ القرارات وترشيدها في الشركات المساهمة؟

ويتفرع منها الأسئلة التالية:

1. ما العلاقة بين مقومات النظام المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة.
2. ما أثر المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري ودورها في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في الشركات المساهمة.
3. ما أثر المتغيرات البيئية المحيطة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة.
4. ما أثر الاعتبارات التنظيمية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة.

فرضيات الدراسة:

تتلخص فرضيات الدراسة فيما يلي:

1. لا توجد علاقة ارتباط بين توفر مقومات النظام المحاسبي و جودة المعلومات في الشركات المساهمة.
2. لا توجد علاقة ارتباط بين نوعية نظم المعلومات المحاسبية ودورها في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في الشركات المساهمة.
3. لا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات المساهمة وكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

¹ خلاصة نتائج المسح المبدئي الذي أجراه الباحث مع العديد من المسؤولين في الشركات المساهمة في قطاع غزة (ملحق رقم "3").

٤. لا توجد علاقة ارتباط بين الاعتبارات التنظيمية وكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية قطاع الشركات المساهمة، فهي تشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني و تنميته، وكذلك تستمد أهميتها من أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات لما في ذلك من أثر كبير على ترشيد قراراتها الإدارية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من الاعتبارات العلمية والعملية التالية:

- تسليط الضوء على ماهية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة وأهميتها في تطوير الكفاءة الإدارية مما يرفع من مستوى هذه المنشآت ويساهم في زيادة مستوى التشغيل وخلق فرص العمل وكذلك مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين.

- تسهم في تطوير الشركات المساهمة و الحفاظ على استمراريتها لما في ذلك من منفعة عامة.

- تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق لبحوث أخرى تتناول تصميم نظم المعلومات المحاسبية وزيادة كفاءتها لتوفير المعلومات اللازمة لتلبية الاحتياجات الإدارية.

- تحقيق الاستفادة لأصحاب الشركات المساهمة ومتخذي القرار فيها، وكذلك المهتمين بهذه المنشآت من خلال استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الكفوءة، وتقديم التوصيات التي تسهم في زيادة مستوى الفائدة المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية في الوظائف الإدارية المختلفة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

١. بيان وتحليل دور المعلومات المحاسبية والآثار المترتبة على استخدامها في الرفع من كفاءة الأداء الإداري في الشركات المساهمة.
٢. التعرف على المحددات التي تعيق تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة واستخدامها في ترشيد القرار.
٣. التعرف على الخصائص والمتطلبات الأساسية التي يجب مراعاتها في نظم المعلومات المحاسبية للوفاء بالاحتياجات الإدارية في الشركات المساهمة.

٤. التعرف على طبيعة وقوة العلاقة بين الثقافة التنظيمية المرتبطة بأنظمة المعلومات في الشركات المساهمة ومدى جاهزيتها في تطوير هذا النظام للمساهمة في زيادة فعالية ترشيد القرارات.

٥. تقييم جهود المستويات الإدارية المختلفة في قطاع الشركات المساهمة والوقوف على حقيقة استخدامها للمعلومات المحاسبية في المجالات الإدارية.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة العاملة في قطاعات وأنشطة مختلفة ضمن محافظات قطاع غزة.

منهجية الدراسة:

توزعت جهود البحث في محورين رئيسيين:

الأول: المنهج النظري: و قد شمل تحليل الأدبيات التي عالجت الموضوع وحققت أهدافه وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية العربية والأجنبية لتعزيد البحث بالإسهامات العلمية التي تناولت الموضوع بصورة مباشرة وغير مباشرة.

الثاني: المنهج التطبيقي: ويعتمد على جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بعملية صنع القرارات والنظام الداعم لها في الشركات معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والاستنتاجي في البحث العلمي للتعرف على إمكانية تصميم نظام للمعلومات داعم لعملية ترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من منشآت الأعمال الفلسطينية (الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة) العاملة في قطاع غزة والتي يبلغ عددها ٦٧١ منشأة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤)، وقد تم تحديد عينة الدراسة من خلال تقسيم المجتمع إلى عدة شرائح تمثل مختلف الأنشطة والأعمال التي تقوم بها منشآت الأعمال الفلسطينية، وتم اختيار نسبة من هذه الشرائح بشكل عشوائي كأحد الأساليب الإحصائية المستخدمة لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة وفقاً لقواعد البحث العلمي في اختيار العينات.

الدراسات السابقة:

١. عبد الرزاق (١٩٩٣)، بعنوان: "مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة، دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد المدى الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة باعتبارهما أهم وظائف الإدارة وتطبيق ذلك على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن المسجلة في سوق عمان المالي.

واهتمت الدراسة بتحديد مدى تلبية المعلومات المحاسبية لمتطلبات اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة في الشركات المساهمة العامة الأردنية. كما اهتمت الدراسة بقياس المشكلات والصعوبات التي تكتنف استخدام هذه المعلومات من قبل متخذي القرارات. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبانة علمية محكمة وزعت على كامل مجتمع الدراسة (٤١ شركة) وفقاً لنشرة سوق عمان المالي، واستخدمت الدراسة أساليب التحليل الوصفي (المتوسطات و التوزيعات التكرارية) واختبار كولموجورف - سميير نوف K-S لقياس مدى توافق الإجابات وتوزيعها طبيعياً. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن ٨٠% من الشركات المساهمة العامة الأردنية تستخدم المعلومات المحاسبية المستمدة من الخطط الموضوعية مسبقاً ومن التقارير والقوائم المالية لقياس انحرافات الأداء الفعلي عن المخطط عند اتخاذها للقرارات الإدارية المتعلقة بوظيفة الرقابة.

وبشكل عام فإن ٨٣,٢٧% من متخذي القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية يستخدمون المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم والتقارير المالية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة معاً عند اتخاذ القرارات.

٢. صلاح (١٩٩٥)، بعنوان: "أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث مع توقف عند حالة الجزائر"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالتطور الذي عرفه نظام المعلومات المحاسبي، وتحديد أسبابه وتبيان تأثير ذلك على طرق التسيير في المشروع الحديث. كما اهتمت الدراسة ببيان الدور الكبير الذي تلعبه المعلومة في المنظمة الحديثة، والدور المهم الذي تؤديه المعلومات المحاسبية في تسهيل عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الاستقراء التاريخي من خلال مرحلتين وهي مرحلة المحاسبة التقليدية ومرحلة المحاسبة الحديثة.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة:

أ. أن أهمية نظام المعلومات المحاسبية تظهر من خلال توفير المعلومات الخام بغرض تحقيق الأهداف القانونية والضريبية وتسهيل مهمة مختلف المستعملين الخارجيين لنظام المعلومات المحاسبية.

ب. المحاسبة نظام يتغير مع الزمن وتطوره موجه نحو تقديم المعلومات النافعة للمستخدمين. وطبيعة المعلومات التي تعتبر نافعة قد تتغير عبر الزمن مما يتطلب تعديل النظام المحاسبي باستمرار.

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها دعم التكوين في مجال المحاسبة، عن طريق مدارس متخصصة ومعاهد عليا مع خلق مصالح رقابة داخلية فعلية في المؤسسة الجزائية، إعتقاد نظام المحاسبة حسب مراكز المسؤولية عن طريق اعتماد تقنية لوحة القيادة أو نظام الموازنات.

٣. رمضان (١٩٩٩)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"، وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر العوامل المستقلة التالية (البيئة، العوامل التنظيمية، نماذج اتخاذ القرار) على متغير تابع واحد هو نظم المعلومات المحاسبية. واهتمت الدراسة بالتعرف على العوامل المؤثرة على خصائص نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وشملت هذه الدراسة جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي النظامي ١٩٩٦، وبلغ عدد تلك الشركات (٤٤) شركة، ومن إجمالي الاستبيانات الموزعة على هذه الشركات كانت الردود من (٣٦) شركة فقط أي بنسبة ٨١,٨% تقريبا، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار لاختبار الفرضيات التي شملتها الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين كل من البيئة ونماذج اتخاذ القرارات من جهة ونظم المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، بينما بالنسبة للعوامل التنظيمية فلم تجد الدراسة علاقة بينها وبين نظم المعلومات المحاسبية.

٤. خطاب (٢٠٠٢)، بعنوان: "تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية"، وقد هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. واهتمت الدراسة ببيان مدى تأثير نماذج القرارات الإدارية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة

في البنوك التجارية الأردنية. كما اهتمت الدراسة ببيان مدى تأثير أجهزة وبرامج الحاسوب على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية على استبانة علمية محكمة وزعت على كامل مجتمع الدراسة (٩ بنوك، وقد تم توزيع (٥٤) استبانة على هذه البنوك وقد تم استرداد (٥٠) استبانة مكتملة بالإجابات، أي بنسبة (٩٢,٦%). واستخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة والأساليب الإحصائية والمؤشرات القياسية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية، وكذلك التوزيع الطبيعي المعياري Z لتأكيد النتائج وقبول الفرضية أو رفضها.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة:

- أ. أن أعلى تأثير للعوامل البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية كان فيما يتعلق بالأنظمة والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وقواعد التدقيق المستخدمة في البنك.
- ب. أظهرت الدراسة أن للعوامل السلوكية لمستخدمي المعلومات تأثير على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية.
- ت. تبين أن لأجهزة وبرامج الحاسوب المستخدمة في البنك تأثير كبير على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في هذه البنوك.

٥. جعفر (٢٠٠٣)، بعنوان: "النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف مع دراسة تطبيقية على الشركة الطبية العربية (تاميكو)، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية و التطبيقية للنظام المحاسبي الملائم لنظام الإدارة بالأهداف والمتمثلة بشكل رئيسي في إنشاء نظام محاسبي معياري شامل متكامل الأركان والمقومات يكون أداة فعالة للتخطيط، والرقابة، وتقييم الأداء المالي والمساءلة الإدارية بحيث يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني، ويوفر الأرضية السليمة لإنجاح تطبيق نظام الإدارة بالأهداف في الوحدات الاقتصادية. واهتمت الدراسة بتحديد السياسات المحاسبية الملائمة لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف إلى جانب النظام المحاسبي المطبق، وكذلك اهتمت الدراسة ببيان المقومات والعناصر الأساسية للنظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف بنجاح. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للأسس النظرية والمقومات الأساسية لنظام الإدارة بالأهداف والنظام المحاسبي والسياسات والإجراءات المحاسبية الملائمة لإنجاح التطبيق العملي للنظام الإداري المذكور والربط بينهما، بالإضافة إلى دراسة ميدانية سمحت بتقييم انتقادي لكيفية تطبيق نظام الإدارة بالأهداف في الشركة الطبية العربية (تاميكو).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشركات تطبق النظام المحاسبي الموحد الصادر بالمرسوم رقم ٢٨٧ لعام ١٩٧٨، وأنه إضافة لكثير من الثغرات التي يتصف بها النظام نظرياً فإنه من الناحية التطبيقية هناك غياباً كاملاً لشعبة محاسبة التكاليف المعيارية وبالتالي غياب تطبيق الأسس العلمية لإعداد مؤشرات الأداء المعيارية وإعداد الموازنات التخطيطية كأدوات علمية للتخطيط والرقابة وتطبيق نظام الإدارة بالأهداف.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هو ضرورة توفير النظام المحاسبي الملائم الذي ينتج معلومات مناسبة لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات والذي يسمح بترشيد الإنفاق وضغط التكاليف وتقليل الهدر والتالف بغرض زيادة الأرباح وهذا ما يستجيب بالكامل لأهداف نظام الإدارة بالأهداف.

٦. جودة (٢٠٠٤)، بعنوان: "نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل و أثرها على فاعلية الدائرة في الأردن"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل وأثرها على زيادة فاعلية الدائرة في الأردن من خلال أثر تطور نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الدائرة، ومدى اهتمام الدائرة بتوفير الكفاءات البشرية والإمكانيات المادية لمديرية المعلومات. واهتمت الدراسة بتطور الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية في الدائرة، وكذلك دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات المحاسبية المفيدة كماً ونوعاً للدائرة. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبانة علمية محكمة وزعت على (١٥٠) شخص من مدراء ورؤساء أقسام ومشرفين وعاملين في مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل الرئيسية، ومديريات ضريبة الدخل في مدينة عمان، أخضع من هذه الاستبيانات (١٤١) استبانة للتحليل الإحصائي أي ما نسبته (٩٤%)، وقد أجريت دراسة وصفية تحليلية للوصول إلى النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل تتأثر بجميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة، ومن أهمها مساهمة الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية وكذلك تطوير نظم المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل. وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ومن أهمها ضرورة ارتباط مديرية المعلومات برأس الهرم الإداري للدائرة لتنفيذ خطط جمع المعلومات ليتناسب وأهمية المعلومات المحاسبية للدائرة، وكذلك تزويد مديرية المعلومات بالعدد الكافي من أجهزة الحاسوب والاستمرار في تطوير البرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية للدائرة.

7. صيام (٢٠٠٤)، بعنوان: "تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي"، هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تعكس فاعلية أداء هذه النظم والمتمثلة في الجودة والمرونة والبساطة والموثوقية. واهتمت الدراسة ببيان دور نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها العمود الفقري بين نظم المعلومات في البنوك، بما توفره هذه النظم من معلومات محاسبية تلخص الأحداث والعمليات التي تمت في نطاق البنك، وما ينتج عنها من معلومات لازمة لاتخاذ القرارات الفعالة والرشيده. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبانة وزعت باليد على المديرين الماليين والعاملين في الدوائر المالية في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية (بورصة عمان) للعام ٢٠٠٣ والبالغ عددها تسعة بنوك، حيث تم توزيع (٤٥) استبانة، اعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (٤٢) استبانة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية تتسم بتوافر الخصائص الأربع فيها وهي (الجودة، المرونة، البساطة، الموثوقية) مجتمعة وذلك وفق الترتيب التنازلي التالي:

١- الجودة. 2-الموثوقية. 3-المرونة. 4-البساطة.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ومن أهمها ضرورة الاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية، وكذلك إيلاء تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مزيداً من الاهتمام نظراً لما تقدمه هذه النظم من بيانات ومعلومات تسهم في إنجاح قطاع البنوك وزيادة قدرته على مواجهة المنافسة العالمية.

يلاحظ من الدراسات السابقة أن بعضها تناولت جوانب تتعلق بدور المعلومات المحاسبية وأثرها على وظائف الإدارة، والبعض الآخر منها تناولت العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، وقد جاءت هذه الدراسة في محاولة جادة لتتناول بالتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في الرفع من مستوى كفاءة القرار الإداري، مع الأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة في تلك النظم، وذلك وفقاً لطبيعة وقوة العلاقة بين الثقافة التنظيمية السائدة في الشركات المساهمة ومدى جاهزيتها لتطوير النظام المحاسبي بهدف زيادة فعالية ترشيد القرار الإداري.

الفصل الثاني

تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال

الفصل الثاني

تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال

مقدمة

يعيش عالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها وتقنياتها والبحث عن أفضل استخدام لها بأقل تكلفة لإنتاجها، وذلك لان المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات رشيدة، ومن ثم تؤثر ايجابيا على موارد المجتمعات وثرواتها، وبالتبعية على رفاهية أفرادها، كما تؤدي إلى الكشف عن الامكانيات الحقيقية لتقدم المجتمعات ونموها.

ويعتبر النظام المحاسبي-في ظل الثورة التقنية التي نعيشها - أهم الأنظمة المنتجة للبيانات والمعلومات السليمة والمفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر في رفاهية الأفراد والمجتمعات، كما يعتبر استخدام المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات ظاهرة عملية من ظواهر الحياة في المجتمع الحديث، وبذلك تعتبر العلاقة بين النظام المحاسبي - كنظام للمعلومات - ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية ووظائف الإدارة في منشآت الأعمال (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص ٣).

وحيث أن نظم المعلومات المحاسبية تمثل الشريان الرئيسي الذي يمد الإدارة وأصحاب العلاقة بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة فمن اجل ذلك فان الباحث يجد أن من الأهمية بمكان توضيح أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت وخصوصا الشركات المساهمة في قطاع غزة.

ويتناول هذا الفصل المباحث التالية:-

المبحث الأول: طبيعة نظم المعلومات المحاسبية ودورها في منشآت الأعمال.

المبحث الثاني: دور نظم المعلومات المحاسبية وأثرها علي وظائف الإدارة.

المبحث الثالث: خصائص نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة.

المبحث الأول

طبيعة نظم المعلومات المحاسبية ودورها في منشآت الأعمال

تمهيد:

لقد تطورت المفاهيم المحاسبية تطوراً موازياً لتطورها الوظيفي فنجد في بداية القرن العشرين وبفعل الثورة الاقتصادية الهائلة التي اجتاحت أوروبا، وانفصال الملكية عن الإدارة وغيرها من العوامل قد أدت إلى تعقد الوظيفة الإدارية وتزايد احتياجاتها من المعلومات المحاسبية (القاضي، ١٩٨٧، ص ٧-١٣).

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين شهدت المحاسبة اهتماماً متزايداً من قبل الجامع والمنظمات المهنية وكذلك العديد من الباحثين والدارسين في المجالين العلمي والعملي لتطوير المعرفة المحاسبية، وبدأت ملامح النظرية المحاسبية تتشكل بصورة جديدة (مطر وآخرون، ٢٠٠٠، ص ١٧). لقد تطور تعريف المحاسبة بتطور الوظائف المتجددة المناط بها وقد أضافت هذه التعريفات للمحاسبة بعداً وظيفياً جديداً يركز على الأهداف والآثار السلوكية التي تسعى إليها المحاسبة كنظام للمعلومات.

وهذا برأينا ما يوضح القفزات النوعية والأهمية المتسارعة للمحاسبة كأحد المرتكزات الأساسية في عمليات الإدارة، والتي تستند على مجموعه من الأهداف المرحلية والاستراتيجية وتأتي أهداف الإدارة متناسقة ومحدده من هنا جاءت المحاسبة لتحديد الأمور الإدارية الهامة بشكل يسهل تخطيطها وتحديد العمليات الرقابية عليها لتكون هذه العمليات من أحد المداخل الرئيسية للإدارة ومن أهم قواعد المعلومات باعتبار المحاسبة كنظام للمعلومات مرحلة من مراحل التطور المحاسبي وهي ما يمكن تسميته بمرحلة المحاسبة الإدارية، "وتعتبر المحاسبة الإدارية وليدة القرن العشرين كاستجابة من جانب المحاسب لانتشار الفكر الخاص بمدرسة الإدارة العلمية تلك المدرسة التي تنادي بشعار هام وهو ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته" (الراوي، ١٩٩٩، ص ٨٩).

ويتناول هذا المبحث الموضوعات التالية:

- ماهية نظم المعلومات المحاسبية.
- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية.
- العوامل المؤثرة في إنتاج المعلومات المحاسبية.

٧ ماهية نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة و يعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر علي نشاط المنشأة (موسكوف و سميكن، ٢٠٠٢، ص ٢٥).

ويمكن تحديد معالم الدور المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية (مطر، ٢٠٠٠، ص ٢٥): _

- حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط المنشأة في صورة مواد أولية (بيانات) تمثل مدخلات النظام المحاسبي.
- تشغيل ومعالجة البيانات الأساسية وفقاً للمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على المعلومات المحاسبية.
- توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.

وعليه فإن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة المحيطة، وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها البعض وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة. وهو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات لمتخذ القرار بالصورة الملائمة لاحتياجاته .

§ الأنشطة الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية:

يتضمن نظام المعلومات المحاسبي مثله مثل أي نظام للمعلومات مجموعة من
العمليات والأنشطة التي يجب القيام بها، حتى نتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة
والملائمة، وتوصيلها إلى مستخدميها وهذه الأنشطة هي:ـ

١ - المدخلات:

وهي البيانات التي تمثل المواد الأولية وتنشأ نتيجة للعمليات والأحداث الاقتصادية
التي تمت داخل المنشأة وخارجها ويمكن التمييز بين أربعة مصادر لهذه البيانات وهي (حسين،
١٩٩٧، ص ٥٠):

- بيانات روتينية تنشأ من العمليات الخارجية اليومية كعمليات البيع والشراء
والمدفوعات والتحصيلات.
- بيانات غير روتينية تنشأ نتيجة للبيئة الخارجية المحيطة كالسياسات الحكومية
والتشريعات القانونية.
- بيانات روتينية تنشأ نتيجة للعمليات اليومية داخل المنشأة بين الأقسام الداخلية كبيانات
التكاليف في المراحل الإنتاجية وحركة المخزون.
- بيانات غير روتينية تنشأ عن القرارات الإدارية الداخلية ونتيجة للسياسات المحاسبية
والإدارية.

٢ - المعالجة:

وهي تمثل الجانب الفني من النظام وهي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية،
وعمليات المقارنة المنطقية، والتلخيص، والتصنيف، والفرز التي تجري على البيانات المدخلة
بغرض تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي (قاسم، ٢٠٠٤، ص ١٥).

وتتضمن أنشطة المعالجة عمليات إضافية مختلفة حيث يتم إدارة البيانات من خلال
الوظائف التالية (الدهراوي وكامل، ١٩٩٨، ص ٥-٧):

- التخزين:

وتمثل ذاكرة النظام المكان الذي يتم تخزين البيانات والمعلومات فيه لغايات استخدامها
في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، ويتم حفظ البيانات وتخزينها في ملفات أو على شكل
قاعدة بيانات.

- التحديث:

وتتمثل في تعديل البيانات التي يتم خزنها وتحديثها لتعكس تطور الأحداث والعمليات
وأثر القرارات التي تمت بعد إدخال البيانات إلى النظام وتخزينها.

- الاستدعاء:

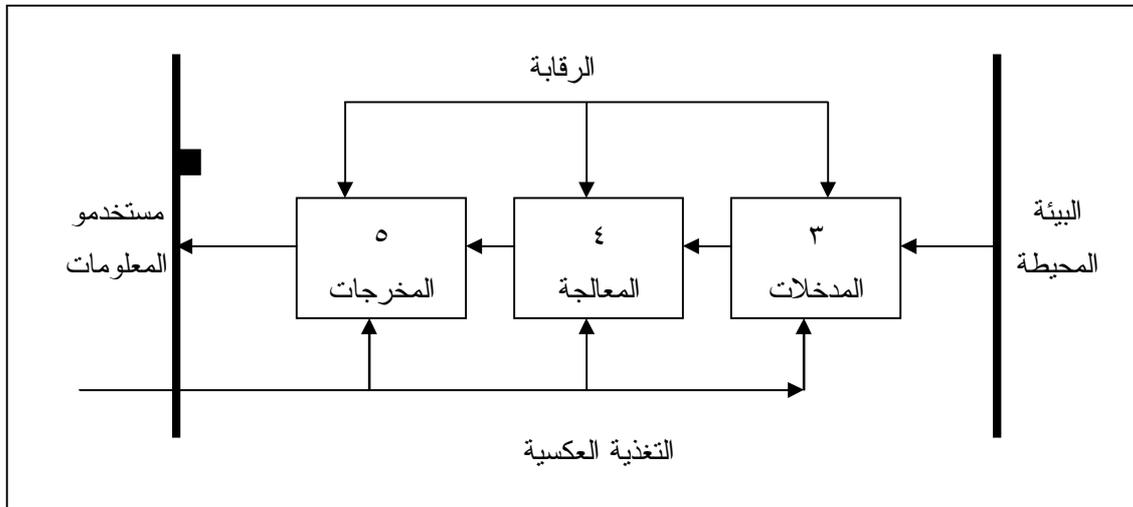
وتعني استخراج البيانات المخزنة وإعادة طلبها لإجراء مزيد من التشغيل عليها أو تقديمها إلى المهتمين في صورة تقارير مالية.

- التحكم والسيطرة:

وتتضمن جميع العمليات التي يتم اتخاذها للحفاظ على كيان النظام واستمراره لتحقيق أهدافه كما تتضمن كافة الإجراءات اللازمة لحماية البيانات ومنع فقدانها أو التلاعب بها وتتم إجراءات التحكم والسيطرة على كافة مراحل النظام ووظائفه المختلفة.

٣ - المخرجات:

وهي تمثل النتائج التي يعمل النظام على الوصول إليها، ويتم إيصال المعلومات إلى المستخدمين وفق أشكال مختلفة مثل التقارير والجداول والقوائم والأشكال البيانية، وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات (قاسم، ٢٠٠٤، ص ١٥).



الشكل رقم (١) يوضح فعاليات نظام المعلومات (قاسم، ٢٠٠٤، ص ١٦)

٤ - الرقابة:

يتطلب الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والمخرجات للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، إنها مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه، وأن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات (قاسم، ٢٠٠٤، ص ١٦).

٥ - التغذية العكسية:

وهي عملية قياس ردة فعل المستفيدين على عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه، ولكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تلائم حاجات المستخدمين، عندئذ يقوم المستخدمون بطلب إحداث تغييرات في النظام، هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية (قاسم، ٢٠٠٤، ص ١٦). وتهدف إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام وتعمل على تقويم نتائج عمل النظام وتصحيح الأهداف إذا كان هناك عيوب في أهداف النظام (قاسم، ٢٠٠٣، ص ١٩).

٧ الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية:

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية وذلك لتحقيق الأهداف التالية (موسكو ف وسميكن، ١٩٨٩ ص ٣٥٠ - ٣٨٥):

- التحقق من دقة وسلامة المدخلات باعتبارها عنصراً حيوياً للوقاية من حدوث الأخطاء ومنع الوقوع في المشكلات ومواجهة الصعوبات.
 - توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقاً للطرق والإجراءات المحددة.
 - تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.
 - تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية.
- والاعتبارات التي يجب مراعاتها هي كالتالي:

١ - الاعتبارات المرتبطة بالمدخلات:

- هناك العديد من الاعتبارات المرتبطة بهذه المرحلة والتي تهدف إلى التأكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي، والتي تتمثل فيما يلي:ـ
- تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات.
 - إختيار وتحديد وسائل الإدخال المناسب.
 - وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام.
 - تحديد وتصميم نماذج الإدخال بحيث تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات.
 - الاهتمام بتوثيق عملية الإدخال ونماذج المدخلات نفسها وحفظها وحمايتها.

- تحديد الإجراءات الخاصة بتدقيق المدخلات للتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ عند الإدخال.

٢ - الاعتبارات المرتبطة بالمعالجة:

تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقاً للطرق والإجراءات المحددة، والتي تتمثل فيما يلي:ـ

- توصيف الإجراءات الخاصة بالعمل وتحديد المهام والواجبات المطلوبة.
- اختيار وتحديد المجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي وتحديد برامج التشغيل وبرامج التطبيقات في النظام الآلي لمعالجة البيانات.
- تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد طرق التحديث والاسترجاع.
- تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها.
- تحديد الإجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج وكذلك الرقابة على قاعدة البيانات.

٣ - الاعتبارات المرتبطة بالمخرجات:

تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها، ويعتبر الالتزام بهذه العوامل أساساً موضوعياً لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي. وفيما يلي نذكر بعض هذه الاعتبارات وهي كالتالي (ياسين، ٢٠٠٠، ص ١٦٧ - ١٧٣):ـ

- تحديد نوع وطبيعة المعلومات المطلوبة وطريقة إنتاجها.
- تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وتوثيقها.
- تحديد طرق حفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية.
- تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوب إنتاجها.
- تحديد الوسائط المستخدمة في توصيل المعلومات المنتجة إلى المستفيدين.
- تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالأشكال البيانية والإحصائية.

٤ - الاعتبارات المرتبطة بالاحتياجات الإدارية:

لأغراض تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية فإن هذه المعلومات يجب أن تتوفر فيها المزايا التالية (ياسين، ٢٠٠٠، ص ١٦٧-١٧٣):

- أن تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة.
- أن تساهم في تفعيل دور الإدارة في مجال مراقبة تنفيذ الأنشطة والعمليات.
- أن تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف.
- أن يتم توصيلها إلى المستويات الإدارية المعنية في الوقت المناسب.
- أن يتم تقديمها إلى المستويات الإدارية بصورة سهلة وواضحة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل لها.
- أن تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز والمخطط بصورة مقارنة مما يساعد في تقييم الأداء.

٧ العوامل المؤثرة في إنتاج المعلومات المحاسبية:

تعتبر المعلومات المحاسبية الهدف الرئيسي الذي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقه، غير أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وسواء كانت هذه العوامل من داخل النظام المحاسبي أو من خارجه فإنه يمكن بيانها فيما يلي:

١ - توفر مقومات النظام المحاسبي:

يستند النظام المحاسبي في أداء وظائفه ومهامه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن (حسين، ١٩٩٧، ص ١٣-٢٥):

أ. المقومات المادية: وتتضمن كافة الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية وتشكل المكونات المادية للنظام.

ب. المقومات البشرية: وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ج. المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

د. قاعدة البيانات: وتحتوي على مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

٢ - بيئة النظام المحاسبي:

ويقصد بها جميع العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على النظام وتمثل المجال والمجتمع الذي يعمل فيه وتشتمل على النظم الجزئية للنظام المحاسبي والأنظمة الفرعية الأخرى في المنشأة وكذلك الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية المحيطة بالمنشأة. وتؤثر هذه العوامل وبأشكال مختلفة ومتعددة على طبيعة المعلومات المحاسبية وجودتها ومدى تحقيقها للمتطلبات الأساسية وذلك بتنوع وتباين هذه الظروف والتي تشكل قيوداً على النظام.

٣ - تنوع الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية:

تتباين احتياجات المستفيدين للمعلومات المحاسبية وذلك تبعاً لعوامل متعددة أهمها (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ٩٥):

- طبيعة المستخدم.
 - الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية.
 - نوع المعلومات المحاسبية المطلوبة ومستوى جودتها وكميتها.
 - توقيت المعلومات المحاسبية.
- وتؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على النظام المحاسبي ليقوم بإنتاج المعلومات الملائمة والتي تفي بمتطلبات واحتياجات المستفيدين منها رغم تباينها وتنوعها.

٤ - أهداف النظام المحاسبي:

يتحدد نطاق النظام المحاسبي تبعاً للأهداف المنشودة والمهام التي يراد إنجازها ويمكن تقسيم النظام المحاسبي إلى ثلاثة أنظمة فرعية وهي:

• نظام المحاسبة المالية:

هو النظام الذي يتضمن مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي تهدف إلى الحصول على تقارير مالية دورية خاصة بالمنشأة ككل لتستخدمها كل الأطراف الداخلية والخارجية كالمستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية، وتشتمل هذه التقارير على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية (كسب ووجبات، ١٩٩٩).

• نظام محاسبة التكاليف:

يساعد نظام محاسبة التكاليف إدارة الوحدة المحاسبية على اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الشراء والتشغيل والتوزيع والبيع، مع التركيز بصفة عامة على القيمة المضافة التي

تضيفها المنشأة على السلع والخدمات التي تتعامل فيها، سواء كانت منشأة صناعية أو تجارية أو بنك أو حتى جهة حكومية. فبالنسبة للمنشآت الصناعية التي تقوم بإنتاج سلع ملموسة، تتكون تكاليف الإنتاج من ثلاثة عناصر رئيسية وهي المواد الأولية والأجور المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة. ويعتبر نظام التكاليف المعيارية من أهم النظم المتبعة للتخطيط والرقابة على تكاليف الإنتاج (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٤٨).

• نظام المحاسبة الإدارية:

هو النظام الذي يقوم بعملية تحديد وقياس وتجميع وتحليل وإعداد وتفسير وتوصيل المعلومات المالية التي تستخدمها الإدارة لأغراض تخطيط وتقييم ورقابة عمليات التنظيم ولضمان الاستخدام المناسب لموارده وحسن المساءلة عنها، ولاتخاذ القرارات الرشيدة (كسسو وويجانت، ١٩٩٩، ص ٢٢).

٥ - جدوى المعلومات:

يفترض المستخدمون غالباً أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدو ومقدمو المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح. ويلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، ويلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف (كسسو وويجانت، ١٩٩٩، ص ٨٦).

ويتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية استخدام موارد متعددة وعلى متخذ القرار أن يوازن بين تكلفة إنتاج المعلومات والحصول عليها وبين المنفعة التي ستعود على المنشأة نتيجة لاستخدامها، وبمعنى آخر فإن تحقيق التوازن بين تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية والعائد المحقق من استخدامها في اتخاذ القرار كحد أدنى يعتبر أمراً أساسياً عند إنتاجها (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ٤٢٩).

§ خواص المعلومات المحاسبية الجيدة:

حتى تحقق المعلومات المحاسبية الغاية المرجوة منها يجب أن تتمتع بالخواص الأساسية التالية (جمعية المجمع العربي، (٥)، ٢٠٠١، ص ١١٩-١٢٠):
- الملاءمة:

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة يتعين أن تكون ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله، والملاءمة تتطلب أساساً للمعلومات للاستفادة منها في تقويم السياسات الإدارية ووضع الخطط و الرقابة عليها، والمساهمة في تحقيق أهداف المنشأة.

وتعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة وذات أهمية إذا كان الإفصاح عنها أو عدمه تأثيراً في قرار مستخدمي هذه المعلومات، وقد وصفت مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملاءمة أنه "المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية".

- المصادقية:

أي أن تحتوي المعلومات المحاسبية على درجة من إمكانية التحقق منها أو موضوعية مستندة إلى أدلة إثبات كافية، و أن تكون خالية من التحيز الذي قد يكون ناتجاً عن استخدام أساليب غير ملائمة في الحصول على المعلومات المحاسبية، أو أن تكون مهياً وفقاً لما يرغبه متخذ القرار في المنشأة.

- الدقة:

قد يسبب عدم توافر الدقة في المعلومات المحاسبية حالة من عدم التثبت من هذه المعلومات بسبب وجود الأخطاء فيها، و بالتالي تؤدي إلى عدم الدقة في التوقعات المستقبلية، و قد ينتج عدم الدقة من وجود التباين بين المعلومات المجهزة للفريق الإداري و نفس المشكلة محل اتخاذ القرار و قد يعزى ذلك إلى وجود خطأ في القياس المحاسبي للأحداث أو خطأ في نقل المعلومات إلى متخذ القرار.

- التوقيت:

يعتبر التوقيت عنصراً مهماً من عناصر النجاح في اتخاذ القرار. إذ لا فائدة من المعلومات المحاسبية إذا لم تتوفر لمتخذ القرار في الوقت المناسب، ومن ناحية أخرى فإن عدم وصول المعلومات المحاسبية في وقتها للفريق الإداري قد يؤدي إلى تأخير عملية اتخاذ القرار خصوصاً إذا كانت هذه المعلومات تتعلق بالتنبؤ بالمستقبل والتخطيط أو وضع المعايير والأرقام التقديرية عبر شكل خطط أو موازنات تقديرية.

- الفهم والاستيعاب:

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية على مدى استيعاب الفريق الإداري لهذه المعلومات، حتى تكون قابلة للفهم وبمبسطة و ذات دلالة دون اللجوء إلى بيانات مفصلة، ويشترط في المعلومات أن تكون قابلة للقياس ومفهومة من مستخدم هذه المعلومات لكي يدرك ما تدل عليه، وقابلة للمقارنة أيضاً مع منشآت أخرى لنفس النشاط أو عن سنوات

أخرى للمنشأة نفسها، وبسيطة بحيث تكون ضمن حدود الأفق الفكري لأعضاء الفريق الإداري إذ أن القابلية البشرية على استيعاب المعلومات محدود.

- الأهمية:

تؤدي المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت صفة الأهمية النسبية بها، أي أن تكون مصدراً لمعلومات مهمة تدخل في صياغة واتخاذ القرار ويؤدي إهمالها إلى خلل فيه، مع الأخذ بالاعتبار الموازنة بين الإفصاح التفصيلي عن معلومات مهمة وعدم إغفال أو إخفاء تلك البنود أو الأحداث الهامة التي قد يكون لها أثر في اتخاذ القرار واستخدامها في التخطيط والرقابة.

- الكفاية:

يتوقف معيار الكفاية في المعلومات المحاسبية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها من أعضاء الفريق الإداري بحيث تشبع حاجاتهم من المعلومات وتعطي مردوداً أكبر من كلفة تحضيرها أو تهيئتها وإعدادها.

المبحث الثاني

دور نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على وظائف الإدارة (التخطيط_الرقابة_اتخاذ القرارات)

تمهيد

منذ مطلع هذا القرن، يركز الباحثون على أهمية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتلازمها في المشروع. إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط دون رقابة فعالة قادرة على اكتشاف مواطن الخلل وتصحيحها، ولا وجود رقابة حقيقية دون خطة مسبقة تكون بمثابة الهدف الذي يسعى المشروع إلى تحقيقه وإلي تقييم نتائج أعماله من خلال قياس مدى اقترابه أو ابتعاده عن هذا الهدف، ولا وجود خطة مسبقة دون التنبؤ بالنتائج المحتمل تحقيقها في ظل بدائل تحقيق هذا الهدف واتخاذ القرار اللازم لاختيار البديل الأفضل" (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص ١٠).

فالمعلومات المحاسبية تساعد إدارة المنشأة بالقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، فمن خلال وظيفة التخطيط تترجم خطط الإدارة بشكل رسمي فيما يسمى الموازنات التخطيطية والتي تعبر عن رغبات وأهداف الإدارة بشكل محدد وكمي، وتحتاج الإدارة إلي تدفق المعلومات التي تبين مدى كفاءة تنفيذ الخطط، وهنا يأتي دور وظيفة الرقابة حيث يتم مقارنة بيانات الموازنات ببيانات الأداء الفعلي لفترة زمنية محددة للتعرف علي الانحرافات والمشاكل ومن ثم معالجتها، أما وظيفة اتخاذ القرارات فهي تعتبر محور العمل الإداري وجوهر العملية الإدارية، وأن نجاح أي منشأة يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات الرشيدة والتي لا يمكن اتخاذها إلا بتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة. وسوف نناقش في هذا المبحث الموضوعات التالية:

- نظم المعلومات المحاسبية كأداة للتخطيط.
- نظم المعلومات المحاسبية كأداة للرقابة.
- نظم المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات.

٧ دور نظم المعلومات المحاسبية كأداة للتخطيط:

يعتبر التخطيط من الوظائف الرئيسية للإدارة في المنشآت التي تهدف إلي تحقيق الربح وتلك التي لا تهدف إلي تحقيق الربح. فهو ضروري لنجاح المنشآت، وبدونه تتخبط المنشآت وما أن تخرج من مشكلة حتى تقع في أخرى (جمعية المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص٩٨).

وتمثل عملية التخطيط مجموعة من النشاطات والإجراءات التي تتم بواسطة الإدارة العليا في المشروع لتحديد الأهداف، ووضع البرامج اللازمة للحصول على الموارد المطلوبة، ورسم السياسات الضرورية للتحكم في تلك الموارد واستخدامها والمحافظة عليها لتحقيق أهداف المشروع (أبو الحسن، ١٩٩٦، ص٤). فعملية التخطيط ضرورية لتحقيق نجاح المشروعات حيث تساعد في مواجهة الظروف المستقبلية للمنشأة وخفض درجة المخاطرة الناتجة عن حالة عدم التأكد التي تواجهها.

وتعتبر المعلومات المحاسبية أداة فنية ومرتكزاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنها في الوظائف الإدارية المختلفة فهي تستخدم لأغراض التخطيط في مراحل ما قبل التنفيذ كما تستخدم لأغراض التخطيط في مرحلة ما بعد التشغيل بالتالي فهي أداة لا غنى عنها لاتخاذ أي قرار إداري (عصفور، ١٩٩٠، ص ٥٦-٥٧).

ويتعرض الباحث للموضوع من خلال النقاط التالية:

- دور المعلومات المحاسبية في التخطيط.
- دور المعلومات المحاسبية في إعداد الموازنات التخطيطية.
- دور المعلومات المحاسبية التي يوفرها تحليل التعادل في التخطيط.
- دور المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام محاسبة التكاليف المعيارية في التخطيط.

§ دور المعلومات المحاسبية في التخطيط:

يخلق التخطيط الوعي لدى الإدارة ويسلط أنظارها إلى المستقبل مما يمكنها من تحديد مناطق المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة حيالها وفي الوقت المناسب، فالتخطيط يحتاج إلى دراسة ظروف المستقبل وهذه الدراسة تضع الإدارة في موقف أفضل عند التعامل مع الفرص المتاحة ويقلل من احتمالات حدوث المفاجآت (جمعية المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص ٩٨).

وتمر دراسة المستقبل بخمس مراحل متتالية ومتراصة مع بعضها ببعض، وتلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في كل مرحلة من المراحل الخمس التالية (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص ١٢-١٦):

- الدور المحاسبي في مرحلة تحديد الأهداف:
ويختص الدور المحاسبي في المرحلة الأولى من التخطيط بتقديم بيانات عن دراسة وتحليل الأهداف الموضوعية للمنشأة.
- الدور المحاسبي في مرحلة جمع البيانات و المعلومات:

تقديم بيانات عن تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم و الربح (تحليل التعادل) بغية تحديد أفضل تفاعل بين هذه المتغيرات يمكن أن يعتبر أساساً لعمليات المنشأة في الفترة المقبلة.

- **الدور المحاسبي في مرحلة تجميع الموارد:**

تقديم البيانات الخاصة بإعداد قوائم الاحتياجات والتدفقات المالية المستقبلية والتي يجب الحصول عليها من أنسب المصادر.

- **الدور المحاسبي في مرحلة إعداد المعايير:**

تقديم البيانات الخاصة بإعداد الموازنات التخطيطية، لذلك فهو يساهم مع الإدارة – أولاً – في إعداد المعايير الكمية، ثم يقوم – ثانياً – بتحويل هذه المعايير الكمية إلى معايير مالية في صورة موازنات تخطيطية تعكس أوجه النشاط في المنشأة خلال الفترة القادمة في صورة كمية ومالية.

- **الدور المحاسبي في مرحلة إعداد خطط و سياسات العمل:**

تقديم البيانات الخاصة بإعداد الخطط والسياسات التفصيلية و التنسيق بينها على مستوى الإدارات المختلفة بالمنشأة.

- **المعلومات اللازمة للتخطيط طويل الأجل وقصير الأجل:**

بعد أن تضع المنشأة أهدافها وغاياتها فإن على كل مدير تحديد أهدافه وغاياته كل بما يتناسب مع الأهداف طويلة الأجل والأهداف قصيرة الأجل اللازمة لتحقيق غايات المنشأة وطموحاتها، وإن الأهداف يمكن أن تكون أداء مالي أو أداء استراتيجي، وتحتوي الأهداف المالية على أهداف مثل النمو في الإيرادات، أرصدة النقدية، القدرة على توزيع أرباح، الوصول إلى نسب مالية للوفاء بشرط القروض، أما الأهداف الاستراتيجية فقد تكون الحصول على حصة سوقية، رفع الجودة، التقدم التكنولوجي، تكاليف المنافسة.

ولتحديد الاستراتيجيات يجب تحليل الطاقات والإمكانات المتاحة في المنشآت وبيئتها الخارجية، وكذلك تحليل العوامل التي تهدد المنشأة (جمعية المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص١٠٨).

ويمكن تلخيص العلاقة بين التخطيط طويل الأجل و قصير الأجل كالتالي: (جمعية

المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص١٠٩):

- توفر خطط العمل أو البرامج قصيرة الأجل المعلومات الضرورية للخطط طويلة الأجل لأنها تحتوي على البيانات والتفاصيل عن الإيرادات والمصروفات السنوية ولكل نشاط على حدة.
- يعمل التخطيط طويل الأجل على تنمية مهارات أعضاء الفريق المخول بوضع الخطط طويلة الأجل وهذا يؤدي إلى زيادة طاقاتهم وقدراتهم على وضع الخطط قصيرة المدى.
- تؤدي مراجعة البيانات قصيرة الأجل وإعداد تقارير الأداء عنها إلى تكوين قاعدة معلومات يمكن الاستناد إليها عند وضع خطة المنشأة طويلة المدى.
- ويؤدي المحاسب دوره بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية من خلال: (جمعية المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص ١٠٩):
- توفير البيانات اللازمة لمراجعة الإنجازات التاريخية للمنشأة و تحديد مؤشرات الأداء الملائمة لقياس الربحية على مستوى كل منتج أو سوق على حدة.
- تحليل وعرض النتائج الفعلية لتنبؤات المنشأة، والقيام بالتقييم اللازم للأداء الفعلي على مستوى المنتج أو السوق.
- تقديم التوصيات المناسبة للمديرين المسؤولين عن وضع الخطط و تحديد المؤشرات المالية المناسبة لتقييم المشروعات مثل: معدل العائد على الاستثمار، أو فترة الاسترداد، أو معدل العائد الداخلي على الاستثمار وغيرها من المؤشرات.
- تقديم المشورة للإدارة بشأن كيفية استخدام التحليلات المالية المشار إليها أعلاه في تحقيق الأغراض الإدارية المختلفة.

§ دور المعلومات المحاسبية في إعداد الموازنات التخطيطية:

تعرف الموازنة على أنها تعبير كمي ومالي (تكاليفي، إيرادي، استثماري، تمويلي) عن خطط الإدارة المعتمدة لتحقيق الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها خلال فترة العمل المقبلة. لذلك تساعد الموازنات التخطيطية في عمليات التنسيق بين الإدارات والخطط المختلفة وفي عملية التنفيذ (جمعية المجمع العربي، (٢)، ٢٠٠١، ص ٤٢١).

وتعرف الموازنة التخطيطية بأنها: "خطة أو برنامج للعمل في فترة مستقبلية تهدف إلى تنظيم وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة في حدود الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة بحيث يمكن تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المرغوبة والمحددة مقدماً" (مرعي، ١٩٩٢، ص ٦٦).

وتعتبر الموازنات التخطيطية ترجمة مالية لخطة كمية تغطي جميع أوجه نشاط المشروع لفترة مستقبلية في صورة شاملة ومنسقة، ويوافق عليها المسؤولون والمنفذون ويرتبطون بها، وتتخذ هدفا يتم على أساسه متابعة نتائج التنفيذ الفعلي والرقابة عليها، وتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات المصححة لمعالجة الانحرافات والتوصل إلى الكفاية القصوى (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص ٣٨).

ويتطلب إعداد الموازنات التخطيطية توفر معلومات تتعلق بدراسة الموارد والإمكانات المتاحة والتنبؤ بالظروف المتوقعة واتجاهات المستقبل، ويوفر النظام المحاسبي البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لخدمة هذه المتطلبات حيث يقوم بدور أساسي وفاعل في إعداد الموازنات التخطيطية من خلال (السقا، ١٩٩٠، ص ٢٤-٤٩):-

أ. توفر المعلومات المالية والكمية عن الأهداف المرغوبة والأنشطة اللازمة لتحقيقها.

ب. توفر المعلومات المالية والكمية لتحديد البدائل المتاحة وتقييمها واختبارها للوصول إلى الخطة (الموازنة) المثلى التي تحقق أهداف المنشأة في الفترة المستقبلية.

ت. توفر المعلومات اللازمة لتحسين كفاءة الإدارة التنسيقية وتعزيز العمل بروح الفريق بين أفراد التنظيم كما أنها تزيد من كفاءة نظام الاتصال في المنشأة.

ث. توفر المعلومات اللازمة لتخطيط الموارد البشرية وإدارتها وذلك من خلال إشراك جميع العاملين في المنشأة في وضع الخطط للاستفادة من خبراتهم العملية وتنمية مهاراتهم التخطيطية ورفع الروح المعنوية لديهم وتشجيعهم على تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف التي ساهموا في وضعها.

ج. توفر المعلومات المحاسبية معايير واقعية تحيط بمجمل الظروف الداخلية والخارجية للمنشأة وذلك استناداً إلى الدراسات العملية والفنية والهندسية بالإضافة إلى التجارب العملية مما يكسبها درجة عالية من الثقة.

§ دور المعلومات المحاسبية التي يوفرها تحليل التعادل في التخطيط:

يمكن تعريف نقطة التعادل على أنها النقطة التي يتساوى عندها إجمالي الإيرادات مع إجمالي المصروفات المتغيرة والثابتة، أي النقطة التي عندها لا يتحقق ربح أو خسارة. (جاريسون ونورين، ٢٠٠٢، ص ٣٢٥).

وتمثل نقطة التعادل موازنة تخطيطية ثابتة معدة لمستوى طاقة معين، بينما يمثل تحليل العلاقات بين التكاليف وإيرادات البيع والأرباح في ظل حجوم إنتاجية وبيعية متعددة موازنة تخطيطية مرنة (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص ١٩٦).

ويتم عرض نتائج التحليل إما وفقاً للنماذج الرياضية المستخدمة في عمليات التحليل أو باستخدام خرائط التعادل في شكل بياني يعكس العلاقة بين المتغيرات المختلفة مما يوفر معلومات إحصائية تستخدم كمؤشرات لعملية التخطيط توضح العلاقة بين المتغيرات المختلفة (كحالة وحنان، ١٩٩٧، ص ١٩٣).

ويتمثل دور تحليل التعادل في مجال التخطيط في تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية اللازمة للمساهمة للأغراض التالية (كحالة وحنان، ٢٠٠٢): -

أ. تخطيط كمية وقيمة كل من الإنتاج والمبيعات ودراسة علاقتهما بالتكاليف والأرباح، وكذلك تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتخطيط المخزون للربط بين الإنتاج والبيع.

ب. تخطيط الأرباح عند كل مستوى من مستويات النشاط.

ت. وضع سياسات سعرية مرنة للمنتجات تتلاءم مع تغير ظروف المنشأة والسوق معاً، لتحقيق المنشأة ميزة تنافسية بالإضافة إلى تحقيق الأرباح.

ث. تحديد التشكيلة المثلى لمزيج المنتجات الذي يحقق أفضل الأرباح.

ج. دراسة تأثير إضافة أو استبعاد خط من خطوط الإنتاج واتخاذ القرارات المناسبة.

ح. دراسة إمكانية دخول أسواق جديدة محلية أو خارجية.

§ دور المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام محاسبة التكاليف المعيارية في التخطيط:

نقطة البداية في إعداد معايير التكاليف هي النظرة الفاحصة للتجارب السابقة، ويمكن أن يساعد المحاسب الإداري في ذلك بإعداد البيانات عن خصائص التكاليف لأنشطة السنوات السابقة عند مستويات مختلفة لهذه الأنشطة، ويجب أن يكون إعداد معايير المستقبل أكثر من مجرد تنبؤ مبني على الماضي، لذلك يجب أن تعدل هذه البيانات لتتماشى مع التغير في الأنماط الاقتصادية، والتغير في العرض والطلب والتغير في التكنولوجيا (جاريسون ونورين، ٢٠٠٢، ص ٤٨٧)

ويمكن تعريف التكاليف المعيارية بأنها: التكاليف المحددة مقدماً لما يجب أن تكون عليه تكلفة وحدة المنتج خلال فترة سريان المعيار. ويتم تحديد المعايير بأسلوب علمي يتناسب مع طريقة استخدام عناصر التكاليف وتحدد في ضوء ظروف المنشأة. فمعايير كل منشأة

تختلف عن معايير المنشأة الأخرى لأن لكل واحدة منها ظروف مختلفة عن الأخرى (جمعية المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص ٦٣).

يؤدي استخدام التكاليف المعيارية في المنشأة إلى مساعدة الإدارة في القيام بواجباتها الإدارية المختلفة، وذلك عن طريق تقديم معلومات مناسبة لاتخاذ قرارات رشيدة، ويمكن ذكر عدد من مزايا استخدام التكاليف المعيارية في التخطيط كالتالي (جمعية المجمع العربي، (١)، ص ٩٢-٩٣):

- تقديم البيانات اللازمة لإعداد جداول الموازنة التخطيطية فهذه البيانات يكون قد تم إعدادها على مستوى الوحدة، ولإعداد جداول الموازنة يتطلب تحويل هذه البيانات من مستوى الوحدة إلى مستوى النشاط المتوقع في الموازنة.
- تؤدي إلى تسهيل تسعير المنتجات والخدمات لأن التكاليف المعيارية قد حددت مقدماً وعلى أسس علمية، لأنها متوفرة وبالتالي لا يلزم عند استخدامها إلى انتظار لمعرفة كما هو الحال في التكاليف الفعلية.
- تسهل تخطيط النقدية وتخطيط المخزون (جارسون ونورين، ٢٠٠٢، ص ٤٩١).
- وتساهم معلومات التكاليف المعيارية في تخطيط تكاليف الإنتاج الثابتة والمتغيرة للفترة المستقبلية مما يساعد في تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى لزيادة القدرة التنافسية للمنشأة والاستفادة من وفورات الحجم. كما تساهم في التنبؤ بالدخل المتوقع وتخطيط الأرباح وتحديد هامش الربح الذي يحققه كل منتج على حده.

٧ دور نظم المعلومات المحاسبية كأداة للرقابة:

فإذا كان التخطيط يسبق الرقابة فإن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات استناداً إليه (كحالة وحنان، ١٩٩٧، ص ١٢).

لذلك ترتبط وظائف التخطيط والرقابة ببعض ارتباطاً قوياً ومتداخلاً إلى الحد الذي يصعب معه وضع حدود فاصلة بينهما. "وإذا كان التخطيط يعتبر تقييماً أولياً للبدائل المتاحة لاختبار أفضلها لتحقيق الأهداف فإن الرقابة بمظاهرها الرئيسية تعتبر الاختبار العملي والمحك الحقيقي للتحقق من سلامة وجود القرارات والبرامج المقررة لتحقيقه" (الأحمدي، ١٩٩٢، ص ٢٢-٢٣).

فعملية الرقابة تعمل على متابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطة المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعية ولاكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها والتقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

كما تنشأ الحاجة إلى الرقابة انطلاقاً من الدور الذي تقوم به الإدارة كوكيل عن الملاك (المساهمين) لحماية ممتلكاتهم والحفاظ على مصالحهم لذا فهي تتخذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتوفير أسباب الحماية وتنمية الموارد ومتابعة سير النشاط داخل المنشأة ولتحقيق الأهداف المرغوبة (ديبان، ١٩٩٧، ص ٣٢).

ويتعرض الباحث فيما يلي لموضوع وظيفة الرقابة من خلال النقاط التالية:

- مفهوم الرقابة الداخلية.
- الرقابة المحاسبية الفعالة.
- الرقابة الإدارية الفعالة.

§ مفهوم الرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة الداخلية على أنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية مقدماً (قاسم، ٢٠٠٤، ص ١٠١).

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق أربعة وظائف رئيسية وهي (حسين، ١٩٩٧،

ص ٩٦):

أ- حماية الأصول، بما في ذلك البيانات، من سوء الاستخدام أو الضياع أو السرقة.

ب- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

ج- تنمية الكفاءة التشغيلية في عمليات الوحدة.

د- ضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة الوحدة.

ويتولى مسؤولية تحقيق هذه الأهداف نظامين فرعيين لنظام الرقابة الداخلية وهما:

نظام الرقابة المحاسبية الذي يتحمل مسؤولية تحقيق الهدفين الأولين ونظام الرقابة الإدارية الذي يتحمل مسؤولية تحقيق الهدفين الأخيرين (حسين، ١٩٩٧، ص ٩٦).

ويوجد هناك ترابط بين هذه الوظائف لدرجة أنه قد يكون من الصعب، إن لم يكن من

المستحيل في بعض الأحيان، تحقيق الكفاءة التشغيلية بدون حماية موارد المنشأة من سوء الاستخدام.

وقد أكد "مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي" (AICPA) أهمية دور كل من الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية في عمليات المنشآت لتحقيق نظام رقابة داخلية كفاء وفعال. ويشتمل تعريف المجمع للرقابة الداخلية في "نشرة معايير المراجعة رقم (١) على كل من الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية، فالرقابة الإدارية تحتوي على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من إجراءات ومقاييس تتعلق بتفويض سلطة اعتماد العمليات، والتي تعتبر من مسؤوليات الإدارة نحو تحقيق أهداف المنشأة وكذلك كنقطة بداية في وضع الرقابة المحاسبية على العمليات (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٢٩٨).

وتبدأ الرقابة الإدارية عند انتهاء الرقابة المحاسبية ومثال ذلك تقارير الأداء التي يتم فيها مقارنة المعايير مع نتائج النشاط الفعلي وتحديد مقدار الانحرافات، والتي على ضوءها يتم إجراء التصحيح اللازم لتلك الانحرافات.

أما الرقابة المحاسبية فتحتوي على الخطة التنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة والسجلات المستخدمة التي تتعلق بحماية أصول المنشأة والتأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٢٩٨).

ومن أمثلة هذا النوع من الرقابة إتباع المنشأة نظام محاسبة التكاليف المعيارية في عملياتها الإنتاجية، حيث يزود مدير الإنتاج مقدماً بمعلومات عن التكاليف المعيارية للموارد والأجور المباشرة والأعباء الصناعية الأخرى الواجب تحقيقها، والتي سيستخدمها موظفو القسم كوسيلة لمنع زيادة التكاليف الفعلية للإنتاج عن تكلفته المعيارية. وبذلك يمكن للمؤسسة تحقيق الكفاءة المطلوبة في استخدام مواردها، مثل الاقتصاد في المدفوعات النقدية لشراء مواد خام أو سداد أجور العمال وفي استخدام الآلات والمعدات.

ولهذا تهدف الرقابة المحاسبية إلى التأكد المعقول من (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٢٩٩):

أ- تنفيذ العمليات طبقاً للتفويض العام أو الخاص للسلطة.

ب- تسجيل العمليات بشكل يسمح:

١. بإعداد التقارير المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) أو لأي

معايير أخرى لإعداد هذه التقارير.

٢. بالمساءلة المحاسبية عن الأصول.

ج- تداول الأصول طبقاً لبرنامج تفويض السلطات والاختصاصات.

د- مطابقة أرصدة حسابات الأصول على فترات مختلفة مع الأصول الموجودة في حيازة المسؤولين بالمنشأة.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية جزءاً مكملاً لنظم المعلومات المحاسبية نظراً لتخصص النظام الثاني في معالجة بيانات العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة المحاسبية، والتي تخضع خطوات تنفيذها وإثباتها في السجلات لكل من الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية. وقد أكد المجمع الأمريكي مرة ثانية في نشر معايير المراجعة رقم (١) أهمية العلاقة الوثيقة بين كلا نوعي الرقابة حيث نص عدم الفصل بينهما من أجل تحقيق رقابة داخلية فعالة على عمليات المنشأة.

• نظام الرقابة بالتغذية الأمامية:

كما سبق القول، يتم إنشاء الرقابة الإدارية بهدف الإفصاح عن الانحرافات الهامة بين النتائج الفعلية والمعايير السابق تحديدها. لكن يرى عدد من محاسبي المنشآت أن الرقابة الإدارية تعجز عن الإشارة إلى الانحرافات عن المعايير حتى يستفحل الضرر، ومن ثم يصبح الأمر مكلفاً قبل اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح أسباب تلك الانحرافات.

وتقوم بعض المنشآت، في محاولة منها لحل هذه المشكلة، بتدعيم نظام الرقابة بالتغذية المرتجعة (الرقابة الإدارية) بنظام آخر يسمى "نظام الرقابة بالتغذية الأمامية" الذي يهدف إلى التنبؤ بالانحرافات المحتمل حدوثها حتى يمكن إجراء التعديلات اللازمة لتفاديها (موسكوف وسميكن، ٢٠٠٢، ص ٣٠٣).

وخلاصة القول، تحاول الرقابة بالتغذية الأمامية التنبؤ بالانحرافات المستقبلية قبل حدوثها، أما الرقابة الإدارية فلا تتم عن طريق التنبؤ بالانحرافات المستقبلية، بل بالإفصاح عن الانحرافات التي حدثت فعلاً من خلال تقارير الأداء. وعليه فإن إنشاء كلاً من نظام الرقابة بالتغذية الأمامية ونظام الرقابة الإدارية ضمن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة يساهم في معالجة أسباب الانحرافات قبل وبعد وقوعها.

٣. الرقابة المحاسبية الفعالة:

يوجد هنا أربعة عوامل تحدد فعالية نظام الرقابة المحاسبية هي (موسكوف وسميكن، ٢٠٠٢، ص ٣٠٩-٣١٩):

أ- مسار المراجعة الجيد:

يعني مسار المراجعة الجيد أنه في استطاعة المدير (أو موظف آخر) أن يتتبع مسار العمليات المحاسبية بدءاً من المستند الأصلي وحتى مرحلة وجودها النهائية في التقرير المالي.

ب- كفاءة الموظفين:

تعتبر كفاءة الموظفين العاملين بالمنشأة إحدى المقومات الهامة التي تؤثر على فعالية نظام الرقابة الوقائية، فإن عدم كفاءة العاملين تؤدي إلى عدم الكفاءة في استخدام أصول المؤسسة وبالتالي عدم تحقيق سياساتها وأهدافها.

ج- فصل الوظائف ذات العلاقة:

يقصد بالفصل الواضح بين الوظائف أن لا يجمع موظف ما في المنشأة بين وظيفة حيازة وتداول أي أصل من أصولها ما دام يحتفظ بالدفاتر المحاسبية التي يسجل فيها عمليات تداول هذا الأصل، وإلا سيكون في استطاعة هذا الموظف أن يتلاعب في ملكية واستخدامات الأصول وإخفاء تلاعبه بالتزوير في الدفاتر المحاسبية.

د- الحماية المادية للأصول:

يهدف هذا الإجراء الرقابي إلى المحافظة على أصول المنشأة في مكان أمين لتفادي مخاطر سوء استخدام موظفيها لهذه الأصول.

٤. الرقابة الإدارية الفعالة:

تهدف الرقابة الإدارية كما سبق القول إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية في المنشأة ويحتوي هذا النوع من الرقابة على ثلاث عوامل رئيسية وهي:

أ- رقابة وقائية ذات كفاءة:

يجب أن يتوفر في المنشأة مجموعة من معايير الأداء حتى يمكن استخدامها كأساس لمقارنة الأداء الفعلي للأقسام المختلفة، وتحقيق أهداف الرقابة الإدارية. وتتمثل هذه المعايير في إجراءات الرقابة الوقائية التي وضعتها المنشأة، مثل نظام الموازنة ونظام التكاليف المعيارية، وشروط وإجراءات تعيين موظفين أكفاء، وإجراءات وأساليب حماية أصول المنشأة، والتي تهدف جميعها إلى حماية موارد المنشأة من الإسراف وسوء الاستخدام. وتعتبر إجراءات الرقابة الوقائية معايير للأداء الكفاء وبدونها يصعب على إدارة المنشأة تقييم الأداء الناجح أو الفاشل لقسم من الأقسام (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٣٢٥-٣٢٦).

ب- نظام محاسبة المسؤولية:

يمكن تعريف محاسبة المسؤولية بأنها أسلوب "إداري- محاسبي" يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة وبين المسؤولين من جهة ثانية وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للمنشأة بجميع مستوياته الإدارية. ويعتمد نظام محاسبة المسؤولية إدارياً على فلسفة أساسية هي اللامركزية ومحاسبياً على نظام الموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية المختلفة كأداة للرقابة وتقييم الأداء (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص ٤١٣).

كما يؤدي تطبيق محاسبة المسؤولية في تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء، فأى مركز مسؤولية أو مستوى إداري بالمنظمة لا يمارس ولا يراقب من العمليات إلا ما يؤهله موقعه التنظيمي لذلك. إن مبدأ الإدارة بالاستثناء يعني عدم تبليغ الإدارة الأعلى إلا عند الضرورة، أي عند وجود خطر أو انحراف يستدعي تدخل الإدارة الأعلى لتصحيح الانحراف (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص ٤١٥-٤١٦).

ج- تقارير الأداء الملائمة:

تعتبر تقارير الأداء العمود الفقري لنظم المراقبة بالتغذية المرتجعة، حيث أنها تهدف إلى تزويد إدارة المنشأة بالمعلومات الملائمة التي تدل على كفاءة تطبيق وإتباع وسائل الرقابة الوقائية. كما أن إتباع أسلوب الإدارة بالاستثناء في إعداد هذه التقارير يزود المسؤولين في المنشأة بمعلومات عن الانحرافات الهامة عن معايير الرقابة الوقائية. ويجب أن تحتوي هذه التقارير على عمليات أوجه النشاط التي تقع تحت مسؤولية أشخاص محددين، حتى يمكن للإدارة مساءلة هؤلاء الأشخاص وعمل اللازم نحو تصحيح أسباب الانحرافات (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٣٢٧).

مما سبق يتبين للباحث الدور الهام الذي يلعبه النظام المحاسبي في مجال الوظيفة الرقابية حيث يقدم مجموعة من التقارير الرقابية للمستويات الإدارية المختلفة، والتي تهدف إلى التأكد من أن التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف المنشأة بأقل تكلفة وأحسن كفاءة ممكنة، وكذلك تساعد المديرين في التأكد من أن العمليات تسير وفق الخطة الموضوعية فكل التقارير الرقابية تحتوي على عنصرين أساسيين هما معايير أداء تخطيطية والنتائج الفعلية ومن ثم تجري عملية مقارنة بين هذين العنصرين لاكتشاف الانحرافات المادية، ومن ثم بحث أسباب حدوث الانحرافات، لكي يتم بعد ذلك تقديم الاقتراحات واتخاذ القرارات الضرورية لتجاوز الانحرافات، وبالتالي فإن الرقابة تهدف إلى قياس مدى نجاح أو فشل أقسام المنشأة في تحقيق الأهداف الموكلة إليها تحقيقها بموجب الخطة الموضوعية.

٧ دور نظم المعلومات المحاسبية كأداة لإنخاذ القرارات:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات الوظيفية الأساسية والأهم من وظائف الإدارة، ويمثل القرار اختيار بديل من البدائل المتاحة لحل المشكلة، وكلما تعددت بدائل القرار كلما زادت

الحاجة إلى المعلومات المحاسبية وضرورة تقديمها في إطار منطقي ونموذج نظامي يساعد على تحقيق كفاءة وفاعلية القرارات (هتجر، ١٩٩٢، ص ٢٠٥).

وتعتبر عملية اتخاذ القرارات عملية إنسانية وعقلية قابلة للترشيد بقدر ما يتوفر لمتخذي القرارات من معلومات دقيقة وسليمة وكافية يستند إليها في إطار المفاضلة بين البدائل المختلفة.

وتتطوي عملية اتخاذ القرارات على شقين يتعلق الأول منهما بعملية التخطيط ومواجهة حالة عدم التأكد التي تحيط بالمنشأة ويتضمن ذلك تحديد الأهداف والسياسات العامة. بينما يتعلق الشق الثاني بالرقابة وتقييم الأداء لمتابعة تنفيذ الخطط والتحقق من سلامة التطبيق العملي لها (أيوب، ١٩٩٠، ص ١٦٦-١٧١).

ويعتمد نجاح المديرين في أعمالهم على نوعية القرارات التي يتخذونها في مواجهة المشكلات والظروف المتغيرة التي يتعرضون لها أثناء أداءهم لواجباتهم. ويعتبر القرار الإداري جيداً عند اعتماده على المنطق والبيانات المتاحة ودراسة البدائل المحتملة حتى وإن لم يتوصل إلى نتائج جيدة، ويبقى القرار الإداري سيئاً لعدم اعتماده على المنطق واستخدام المعلومات المتوفرة وتحليل البدائل المتوقعة وإن توصل إلى نتائج مقبولة بفعل الحظ (نصير، ١٩٨٥، ص ١١٧).

فالقرار الإداري فن وعلم، وذلك لاعتماده على مهارة وقدرة متخذ القرار في المفاضلة بين البدائل المتعددة بالإضافة إلى استخدامه للأساليب الكمية والنماذج الرياضية الحديثة في تقييم البدائل المختلفة (هتجر، ١٩٩٢، ص ٢٢).

وإذا كانت القرارات الإدارية تعتمد بشكل مباشر على المعلومات المحاسبية فإنه لا بد من تحديد دور هذه المعلومات وأثرها في صنع القرار الإداري في مراحل وظروفه المختلفة.

ويتناول الباحث فيما يلي وظيفة اتخاذ القرارات من خلال النقاط التالية:

- المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الإداري.
- أمثلة من استخدام المعلومات المحاسبية في مجال القرار الإداري.
- دور المعلومات المحاسبية في مراحل اتخاذ القرار الإداري.

§ المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الإداري:

- مفهوم القرار الإداري:

يعرف القرار الإداري بأنه جوهر العملية الإدارية، لأن القرار الإداري هو ناتج العملية الإدارية وخصائصها: القرار الإداري سلوك أو تصرف واع منطقي وذو طابع اجتماعي، ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة، ويعد هذا البديل الأكثر كفاية وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار (حريم، حداد وآخرون، ١٩٩٨، ص ١٤٠).

• عناصر القرار الإداري

يتكون القرار الإداري من العناصر التالية (جمعية المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص ٢٥١):

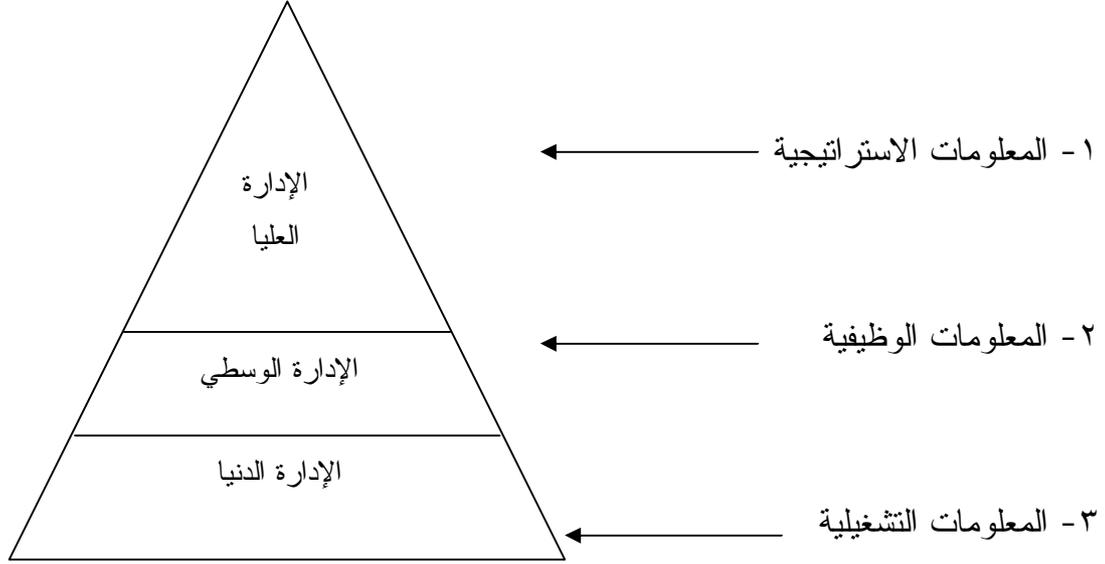
- أ- القرارات البديلة والمتمثلة بمجموعة البدائل التي تشكل حولا بديلة للمشكلة المطروحة.
- ب- حالات الطبيعة والمتمثلة بالظروف المحتملة الوقوع والتي تؤثر على البدائل المتاحة ونتائجها.
- ج- النتائج والمتمثلة بالعوائد المترتبة على كل بديل متاح والتي تحقق في ظل حالة الطبيعة.
- هـ- متخذ القرار (الرجل الإداري).

• المعلومات المحاسبية المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات:

مع تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي تقدم لمختلف مستخدمي هذه المعلومات بهدف ترشيد قراراتهم الإدارية، فيجب أن تتصف هذه المعلومات بالصفات النوعية التالية (الراوي، ١٩٩٩، ص ٢٦٤):

- معلومات مناسبة للقيام بعملية الرقابة من حيث مقارنة ما تم تنفيذه مع ما تم تخطيطه.
 - معلومات مناسبة لاتخاذ قرارات التقييم.
 - معلومات مناسبة لاتخاذ قرارات التطوير.
 - أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع، بحيث يكون لها المقدرة علي التأثير علي القرارات المختلفة.
 - تساعد صانعي القرارات علي التنبؤ بالمستقبل، واتخاذ القرارات المناسبة بناء علي ذلك.
 - جعل المعلومات متاحة للإدارة في الوقت المناسب.
 - أن تكون صحيحة وموثوقة وتعكس الواقع ويمكن الاعتماد عليها.
 - أن تكون محايدة وبعيدة عن التحيز.
 - أن تكون منفعتها أكبر من تكلفتها.
 - أن تكون مفهومة وواضحة لمستخدميها.
- المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار حسب المستوى الإداري:

ترتبط المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات بنوع القرار والمستوى الإداري في المنشأة، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمستوى الإداري لمتخذي القرارات كما يبينها الشكل التالي :-



الشكل رقم (٢) يوضح نوع المعلومات حسب المستوى الإداري
(جمعية المجمع العربي، (٢)، ص ٤٣٢)

ويمكن تصنيف المعلومات حسب المستويات الإدارية كالتالي (جمعية المجمع العربي، (٢)، ٢٠٠١، ص ٤٣١):

أ- المعلومات الاستراتيجية:

وهي معلومات تتعلق بفترة زمنية مستقبلية طويلة نسبياً. تصف هذه المعلومات أهداف واستراتيجيات المنشأة وتحدد الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتحقيقها. وتستفيد الإدارة العليا من هذه المعلومات للاستراتيجية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ب- المعلومات التكتيكية أو الوظيفية:

وهي معلومات تغطي فترة سنة غالباً. وتتعلق هذه المعلومات بتنفيذ الأنشطة الوظيفية في المنشأة، مثل الإنتاج، المبيعات، التخزين.... الخ ويتم اتخاذ القرارات الوظيفية وفقاً

للاستراتيجيات التي تضعها الإدارة العليا. وتستفيد الإدارة الوسطي أو الوظيفية من هذه المعلومات.

ج - المعلومات التشغيلية أو التنفيذية:

وهي معلومات تفصيلية تتعلق بالأحداث والعمليات اليومية التي تجري في المنشأة. وتهدف القرارات التشغيلية المستندة إلى تلك المعلومات إلى تحديد وسائل الاستخدام لعناصر الإنتاج، وتحديد أساليب الإنتاج بهدف الإنتاج بكفاءة وتخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الربحية. وتستفيد الإدارة الدنيا أو الإدارة التنفيذية من هذه المعلومات.

وترتبط المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار بالمدى الزمني للقرارات الإدارية حيث تحتاج القرارات في المدى القصير إلى معلومات كثيرة عن الحاضر. وقليل من المعلومات عن المستقبل القريب في ضوء الخبرة المتراكمة لمتخذي القرار. بينما تحتاج القرارات الاستراتيجية طويلة المدى إلى معلومات كمية ونوعية عن المستقبل وتقل أهمية الخبرة الماضية بسبب اختلاف الظروف والبيئة المستقبلية.

ويمكن التمييز بين نوع المعلومات المحاسبية المرتبطة بالقرارات على النحو التالي:-

نوع المعلومات	نوع القرار	المستفيد	مصدر المعلومات	درجة التعقيد	درجة الوضوح	الزمن	الاستخدام
المعلومات الاستراتيجية	قرار استراتيجي	الإدارة العليا	البيئة الخارجية البيئة الداخلية	معقدة	قليلة	المستقبل	التخطيط الاستراتيجي صياغة و تطبيق الاستراتيجيات
المعلومات التكتيكية	قرار تكتيكي	الإدارة الوسطي	البيئة التنظيمية بالدرجة الأولى	أقل تعقيداً	واضحة نسبياً	الحاضر + المستقبل	تخطيط الأنشطة الوظيفية، المراقبة الإدارية
المعلومات التشغيلية	قرار عملياتي	الإدارة في الخط الأول	البيئة الداخلية	غير معقدة	واضحة	الحاضر	تنفيذ العمليات المبرمجة

جدول رقم (١) يوضح نوع المعلومات المحاسبية المرتبطة بالقرارات الإدارية (جمعية المجمع

العربي، (٤)، ٢٠٠١، ص ٣٤٧)

§ أمثلة من استخدام المعلومات المحاسبية في مجال القرارات الإدارية:

أ - قرار تخصيص الموارد:

تعني القرارات الإدارية بتخصيص الموارد الاقتصادية أو إعادة تخصيصها على فرض وجود فرص بديلة لتحقيق كفاءة أفضل في استغلالها. ويتطلب القرار الإداري

لتخصيص أو إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية معلومات عن الموارد المتاحة والمجالات البديلة لاستخدامها في الحاضر كما تتطلب معلومات عن الجدوى المتوقعة من استخدامها في المستقبل انسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية للمنشأة ويوفر النظام المحاسبي المعلومات المختلفة التي تساعد متخذ القرار في التعرف على الموارد المتاحة والاستخدامات الممكنة لها والمفاضلة بين البدائل المتاحة لتحقيق التخصيص الأمثل لهذه الموارد (مرعي، ١٩٩٢، ص١٧).

ب- قرار التصنيع أو الشراء:

تهدف المفاضلة بين قرار التصنيع وقرار الشراء إلى تحديد أفضل الاستخدامات البديلة للطاقة الإنتاجية المتاحة للمنشأة من آلات وتجهيزات ويد عاملة ماهرة، خاصة إذا كانت هذه الطاقة الإنتاجية معطلة. ويعد هذا القرار من القرارات الحيوية غير الروتينية التي تتطلب من الإدارة اهتماماً كبيراً وموازنة حكيمة بين مزايا ومساوئ كل بديل، إذ لا يجوز التسرع باتخاذ القرار استناداً إلى مقارنة تكاليف البدائل فقط. فاتخاذ مثل هذه القرارات يرتبط باستراتيجيات طويلة الأجل للمنشأة (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص٣٤٧).

ج- قرار الإضافة أو التخلص من أحد خطوط الإنتاج:

تطرح هذه المشكلة في المنشآت الصناعية ذات الإنتاج المتعدد والذي يتم في خطوط إنتاجية متخصصة. وفي مثل هذه المنشآت تواجه الإدارة مشكلة دراسة بدائل تتطلب المفاضلة واتخاذ القرارات في الأجل القصير نتيجة تغير الظروف الإنتاجية وظروف المنافسة في السوق (كحالة وحنان، ٢٠٠٢، ص٣٥٧).

د- قرارات التسعير:

إن قرار التسعير إنما هو واحد من القرارات الإدارية المتعلقة بتخطيط الأرباح، فإن اتخاذ مثل هذا القرار يصبح أفضل إذا ما بني على معلومات واضحة عن التكاليف كواحد من العوامل الهامة عند تخطيط الأرباح، وذلك فإن النظام المحاسبي للتكاليف يقع عليه عبء إمداد إدارة المشروع بالمعلومات التي تساعد في تخطيط الأسعار (جمعية المجمع العربي، ١)، ٢٠٠١، ص٣٥٧). يتطلب قرار التسعير توفر معلومات مالية تتعلق بتكلفة المنتج بالإضافة إلى ظروف السوق وحجم الطلب على منتجات المنشأة واتجاهات المستهلكين وسياسات الموردين بالإضافة إلى التشريعات والقوانين الرسمية المتعلقة بالضرائب والرسوم على المنتجات... وغيرها.

§ دور المعلومات المحاسبية في مراحل اتخاذ القرار الإداري:

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين، وهناك تصنيفات مختلفة لمرحل وخطوات اتخاذ القرار الإداري وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة ويمكن ترتيب هذه المراحل والخطوات كالتالي: (جمعية المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص ٢٥٤):

أولاً: المرحلة التحضيرية "ولادة القرار":

تتألف هذه المرحلة من مجموعة من العمليات أو الخطوات المرتبة زمنياً وهي التالية:

١- إدراك المشكلة: تنشأ المشكلة نتيجة اختلاف بين الحالة القائمة عن الحالة المرغوب الوصول إليها، أي وجود تفاوت بين الأهداف والنتائج المرجوة وبين مستوى الإنجاز أو الأداء الفعلي.

إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم الرجل الإداري بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة، أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها (الأهداف).

٢- تحديد الأهداف: إن الرجل الإداري (المدير) يتوجب عليه تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها.

٣- فهم المشكلة: واكتشاف طبيعتها، وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى، وغالباً ما تكون المشكلات الإدارية في شكل مما يلي:

١. مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل دوام العاملين.
٢. مشاكل حيوية: ويكون نطاق إثارها أوسع من المشكلات التقليدية على سير العمل مثل وضع الخطط.

٣. مشاكل طارئة: وتحدث بشكل طارئ بسبب التغيير في ظروف البيئة المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى كتعطل الآلات وتأخر وصول المواد.

والحقيقة أن سوء تشخيص المشكلة وتحري أسبابها يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب أخطاء في جميع المراحل التالية لها، إذ لا قيمة لأي علاج مهما كان فعالاً طالما بني على تشخيص خاطئ.

ثانياً: المرحلة التطويرية " تنامي القرار" (مبارك، ١٩٩٢، ص ٣٦٩-٣٨٧):

تتألف هذه المرحلة من خطوتين وهما:

١- تحديد البدائل: البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة، وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى الرجل الإداري القيام

بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمداً على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين.

عملياً يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:

- القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في إيجاد الحلول وبخاصة الجديد منها.
- الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

٢- تقييم البدائل: وهذا يتطلب دراسة النتائج المترتبة على كل بديل وتكلفة كل بديل (موازنة بين الإيجابيات و السلبيات) بناء على معايير فنية واقتصادية واجتماعية محددة، وبعد ذلك يقوم الرجل الإداري بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض. تعد هذه المرحلة صعبة جداً قياساً بالمراحل السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحوادث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار وهذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد.

تفيد هذه الخطوة في تقليص عدد البدائل وذلك بعد طرح وإهمال البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعية (مستوى الرضا) وهذا يوفر وقت أكثر للإدارة لاتخاذ القرار بعيداً عن ما يعرف بالقرار تحت الضغط أي القرار العاجل و الفوري.

ثالثاً: المرحلة النهائية "ضوج القرار" (جمعية المجمع العربي، (١)، ٢٠٠١، ص٢٥٦):

تتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية:

١- الاختيار: يقع الاختيار على البديل المناسب من وجهة نظر الرجل الإداري وذلك بعد القيام بالخطوات الخمس السابقة والاسترشاد بما يلي:

- الموازنة بين الفوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة على ذلك في اختيار أنسب بديل.
- اختيار البدائل الأكثر كفاية من ناحية استغلال الموارد والسرعة المطلوبة والوقت المناسب.
- واقعية البديل وإمكانية تنفيذه استناداً للموارد المتاحة و خاصة البشرية التي تعمل على تنفيذه.
- اختيار البديل الذي يحقق الأهداف التنظيمية للمنظمة ويكون منسجماً مع سياساتها واستراتيجياتها.

- اختيار البديل الذي ينتج عنه أقل ما يمكن من ردود الأفعال لدى المنفذين.
- ٢- تنفيذ القرار: وتعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دوراً مهماً من الرجل الإداري "المدير" لإنجاح تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال تحفيز للعاملين.
- ٣- المتابعة و الملاحظة والمراقبة: وهذه الخطوة تتطلب من المدير متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يمارسه على عمل مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد، وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص العبر لتطوير الحلول في المستقبل.

• حالات اتخاذ القرارات الإدارية:

يعد التردد في اتخاذ القرار من العوامل التي تعيق عملية إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يؤثر على المشكلة و كفاية حلها، ويعود التردد في اتخاذ القرارات إلى العلاقة التي ترتبط بين القرار والمستقبل، وهذه العلاقة تقوم على المعلومات المرصودة ودرجة دقتها. وغالباً ما تكون هذه العمليات غير معلومة النتائج بدقة في المستقبل، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في ظروف مختلفة تتراوح بين درجة التأكد ودرجة عدم التأكد (منصور، ١٩٩٩، ص ٥١).

وفي هذا السياق يشير (الموسوي، ١٩٩٨، ص ١٧) إلى ما يلي:

- **في حالة التأكد:** يكون متخذ القرار على علم بجميع البدائل ونتائج كل منها و بالتالي فإن تحديد الحل المناسب يعتمد على اختياره للبديل الذي يعطي النتيجة الأفضل التي ترغب الإدارة بالحصول عليها.
- **في ظروف المخاطرة:** يستطيع متخذ القرار أن يقدر نتائج كل بديل لأنه يكون على علم باحتمالات حدوث كل نتيجة ثم يختار البديل الذي يعطي النتيجة المرغوبة من قبل الإدارة.
- **في حالة عدم التأكد:** لا تتوفر لمتخذ القرار المعرفة الخاصة باحتمالات حدوث كل نتيجة لبدايل الحل لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد منها ظروف القرار ثم يختار تبعاً لذلك البديل المناسب.

من هنا فإن الباحث يرى بأنه رغم صعوبة التحكم في كافة الظروف والمتغيرات التي تؤثر على المشكلات الإدارية التي تواجه متخذي القرارات فإن إتباع المنهج العلمي في اتخاذ القرارات وحل المشكلات يعتبر الطريق الأمثل لتقليل المخاطر وتخفيض حالة عدم التأكد الناتجة من عدم توفر المعلومات الملائمة، والخطوات المنهجية.

و تنشأ حالة عدم التأكد نتيجة لعدم كفاية المعلومات اللازمة لاختيار بديل من البدائل المتاحة، ويتمثل دور النظام المحاسبي في توفير المعلومات الملائمة التي تسهم في تخفيض حالة عدم التأكد لترشيد القرار الإداري ويمكن استخدام الأساليب الرياضية والكمية وبحوث العمليات وغيرها لذلك.

المبحث الثالث

خصائص نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة الخاصة

تلعب نظم المعلومات المحاسبية دورا هاما في نجاح المنشآت في إدارة أعمالها وترشيد قراراتها، فلقد أصبحت المعلومات المحاسبية أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها سواء كان المشروع صغيرا أم كبيرا.

ولا بد وأن يوجد في كل وحدة اقتصادية في مجال الأعمال نظام معلومات محاسبي بشكل أو بآخر سواء كان مجرد نظام محاسبي يدوي يتكون من مجموعة من الملفات وخريطة

الحسابات والمجموعة الدفترية التقليدية، أو كان نظام محاسبي شامل ومعقد يعتمد على استخدام القدرات الهائلة للحاسبات الإلكترونية (حسين، ١٩٩٧، ص ٤٨).

لذلك المطلوب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية أن يوفر هذا النظام القدر الكافي والملائم من المعلومات لتستند إليها الإدارة في أداء مهامها وتحقيق أهدافها.

إن لنظم المعلومات المحاسبية المصممة بشكل يتلاءم مع احتياجات المنشأة تأثيراً كبيراً على فعالية كافة العمليات والأنشطة داخل المنشأة (قاسم، ٢٠٠٤، ص ٥).

وسوف نناقش في هذا المبحث الموضوعات التالية:

- دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت.
- النظام المحاسبي في الشركات المساهمة الفلسطينية.

٧ دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت:

تعتمد إدارة المنشأة على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية. وحتى يمكنها الحصول على معلومات مناسبة يجب أن يكون لدى المنشأة نظام معلومات محاسبية سليم تستطيع الإدارة الاعتماد عليه في الحصول على هذه المعلومات.

وتنشأ الحاجة إلى دراسة نظم المعلومات نتيجة للمشاكل التي تواجه إدارة المنشأة في الحصول على البيانات المناسبة لاتخاذ القرارات، والتي غالباً ما تكون نتيجة، مباشرة أو غير

مباشرة، لسوء تدفق المعلومات المحاسبية خلال أقسام وإدارات المنشأة المختلفة (موسكوف وسميكن، ٢٠٠٢، ص ٥٩٧).

ويؤدي نشوء وتكرار هذه الظاهرة إلى تفكير الإدارة في تعديل أو استبدال النظام القائم، وتتم هذه العملية عبر مجموعة من الخطوات التي سميت في الأدبيات "دورة حياة نظم المعلومات".

تمر نظم المعلومات في سلسلة من المراحل من لحظة نشوئها إلى مرحلة تشغيلها بشكلها الكامل، وقد اختلف المتخصصون في تعداد وتوصيف هذه المراحل إلا أن مضامينها جميعا متقاربة إلى حد بعيد (قاسم، ٢٠٠٣، ص ٦٧).

ويمكن تحديد دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية بالمراحل التالية:

١. تخطيط النظام.
٢. تحليل النظام.
٣. تصميم النظام.
٤. تنفيذ وتشغيل النظام.
٥. تقييم وصيانة النظام.

١ - تخطيط النظام:

تتضمن مرحلة تخطيط النظام التعرف إلى الأنظمة الفرعية المكونة للنظام والتي هي بحاجة إلى اهتمام خاص أثناء مرحلة تطوير النظام. والهدف من عملية التخطيط هو تحديد المشاكل التي يجب أن تعالج مباشرة أو في المستقبل. ويقوم محلل النظام في هذه المرحلة بالتعرف إلى بيئة النظام من خلال تجميع البيانات حول ملكية المنشأة والشكل القانوني للمنشأة وطبيعة نشاط المنشأة والمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنشأة.

ثم يقوم المحلل بالتعرف إلى الهيكل التنظيمي للمنشأة وذلك من خلال الخريطة التنظيمية وذلك لتحديد الإدارات الرئيسية والفرعية والمهام الملقاة على عاتقها والصلاحيات الممنوحة لها والتعرف إلى الإجراءات المتبعة في تنفيذ الأعمال والبيانات التي يتم تبادلها بين الإدارات والوثائق والمستندات والتقارير التي يتم إعدادها وتبادلها أثناء تنفيذ الأعمال... الخ. والغرض من هذه الدراسة هو المعرفة العامة بنقاط الضعف في النظام القائم، التعرف إلى المشاكل الناتجة عن استخدام النظام القديم وتحديد الأهداف من النظام الجديد. ثم يقوم محلل النظام بوضع دراسة جدوى اقتصادية لمعرفة ما إذا كان مشروع النظام الجديد جديراً بالتنفيذ أم لا. وإذا حصل على موافقة إدارة المنظمة يقوم بوضع خطة لتحديد الأجهزة المطلوبة والتمويل اللازم والوقت والتكلفة اللازمين لتنفيذ مشروع النظام (قاسم، ٢٠٠٣، ص ٦٨).

٢ - تحليل النظام:

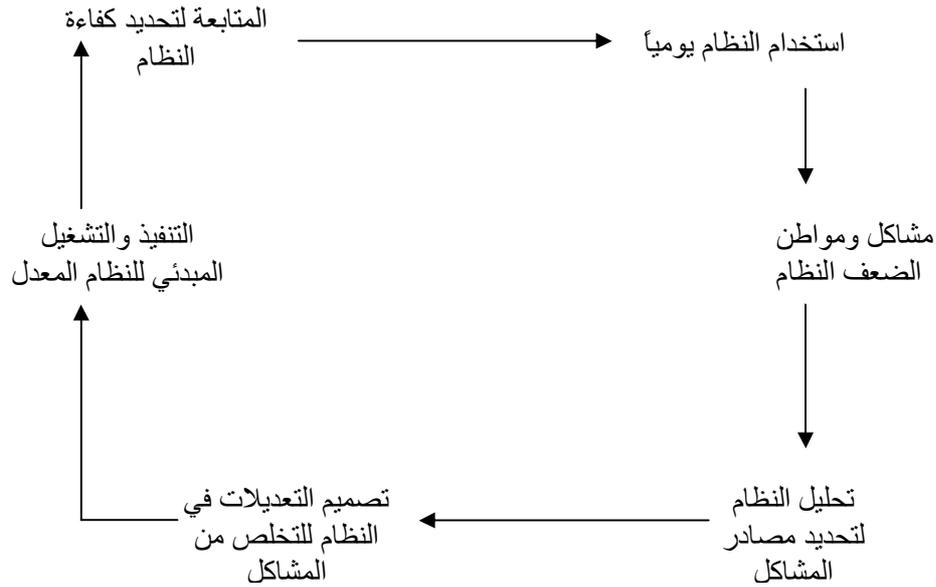
يعتبر الخلل في نظم المعلومات المحاسبية مصدراً أساسياً لعدد من المشاكل التشغيلية التي تواجهها كثير من المنشآت. وينتج هذا الخلل في النظم عن التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة أو عدم توصيلها إلى بعض المديرين في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات. وبطبيعة الحال قد تنشأ المشاكل التشغيلية عن مصادر أخرى بخلاف الخلل في نظم المعلومات المحاسبية، مثل عدم رضا العاملين عن ظروف وبيئة العمل وشعورهم بالملل والاستياء العام. ونظراً لاعتماد كثير من القرارات على معلومات مالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية في تزويد الإدارة بالمعلومات المالية الملائمة وفي الوقت المناسب، يؤدي بالتبعية إلى عدم كفاءة أعمال المنشأة، وعليه تنشأ المشاكل التشغيلية (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٦٠٢).

وتتطوي دراسة النظم على الأربعة أوجه التالية (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٦٠٣):

- أ. تحليل النظام الجاري استخدامه لتحديد مواطن الضعف والقوة فيه.
- ب. تصميم التغييرات اللازم إدخالها على النظام الجاري استخدامه لإزالة مواطن ضعفه (أو على الأقل تخفيف حدتها) وتعزيب مواطن قوته.
- ج. تنفيذ وتشغيل النظام الجديد بالمنشأة.
- د. متابعة النظام الجديد لتحديد ما إذا كان قد تم التخلص من مواطن ضعف النظام القديم وأصبح يقابل احتياجات المنشأة وأهدافها.

وتمثل هذه الخطوات دورة حياة نظام المعلومات الموضحة في الشكل والتي تعكس الفترة الزمنية التي يستخدم فيها النظام على أساس يومي، والتي يعقبها تعديل النظام لمواجهة

المشاكل المحيطة بتشغيله. وتبدأ دورة النظام من وقت إحلال النظام الجديد محل النظام الجاري استخدامه في معالجة العمليات اليومية.



الشكل رقم (3) يوضح دورة نظام المعلومات (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٦٠٣)

وتشير الأسهم المتقطعة في الشكل السابق إلى أن عمليات متابعة النظام الحالي تتم على أساس مستمر، حيث يتم تقييم النظام دورياً (كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنوياً)، والتأكد من كفاءته. فإذا أشارت المتابعة إلى كفاءة النظام فلا حاجة إلى إدخال أي تعديلات عليه، وبذلك يستمر استخدامه يومياً كما يمر بالسهم المتصل في الشكل بدءاً من دراسات متابعة النظام إلى المرحلة التالية لاستخدامه اليومي. أما إذا أشارت دراسات متابعة النظام الحالي إلى عودة ظهور مشاكل سابقة أو وجود مشاكل جديدة، يبدأ مسار الدورة من السهم المتقطع الخارج من دراسات المتابعة نحو مرحلة التعرف على المشاكل ومواطن الضعف، ثم تستمر الدورة في مسارها الموضح بالشكل (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٦٠٣-٦٠٤).

تبدأ مرحلة تحليل دورة نظام المعلومات عقب اكتشاف مشاكل أو مواضع الضعف في النظام المتبع، واتخاذ الإدارة العليا للمنشأة قرارها بتعيين مكتب استشارات إدارية لمساعدتها في حل هذه المشاكل. والهدف من مرحلة تحليل النظام هو تزويد الخبير الاستشاري بالخلفية الكاملة عن عمليات النظام الحالي، حتى يمكنه اقتراح سبل تطويره. ويوضح الشكل الخطوات

المنطقية التي يتبعها الخبير الاستشاري في تحليل النظم (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٦٠٨).

حدد مشكلة (أو مشاكل) النظام الحالي



افحص النظام للحصول على معلومات كافية
تخص مشكلة (أو مشاكل) النظام الحالي



اقترح الحلول الممكنة لحل مشكلة (أو مشاكل)
النظام

الشكل رقم (4) يوضح إجراءات تحليل النظم (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٦٠٩)

٣- تصميم النظام: (قاسم، ٢٠٠٣، ص ٧٢-٧٥)

يمكن تعريف تصميم النظام على أنه تشكيل المخطط العام للنظام بشكل كامل، ويتم تصميم النظام بالتدرج من العام إلى الخاص حسب مدخل النظم، حيث يجب أولاً تحديد الأهداف العريضة للنظام ووظائفه، وبناءً على هذه الأهداف والوظائف تتم عملية تحديد للمواصفات التفصيلية، وتتضمن هذه المرحلة عدداً من الخطوات هي:

- تحديد بدائل التصميم.
- تحديد مواصفات النظام المصمم.
- إعداد و تقديم مواصفات النظام المصمم.

أ - تحديد بدائل التصميم:

إن حل مشكلة النظام القائم ممكن عبر عدة طرق، لذلك يقوم مصمم النظام بحصر البدائل الممكنة لتصميم النظام الجديد وتوصيف هذه البدائل.

وبعد ذلك يقوم مصمم النظام بناءً على الدراسة الفنية والاقتصادية لكل بديل من البدائل بإعداد سلم أفضليات لهذه البدائل.

النتيجة المنطقية التالية هي اختيار البديل الأفضل من وجهة نظر مصمم النظام وتقديم هذا البديل كنظام جديد مقترح يمثل الحد الأمثل في ظل الإمكانيات المتاحة لمشكلات المنشأة.

ب - تحديد مواصفات النظام المصمم:

إن العمل الأهم في هذه الخطوة هو تحديد مخرجات النظام وهي التقارير الإدارية والتشغيلية التي يجب على النظام أن يقدمها والرجوع بعد ذلك بشكل عكسي إلى تحديد المدخلات التي يجب توفيرها من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة بعد خضوعها لعمليات المعالجة. إذ أنه بعد تحديد المخرجات التي تمثل عملياً نتائج النظام يمكن تحديد المدخلات وخطوات المعالجة بشكل سهل. وبعد أن يتم اتخاذ أحد هذه القرارات يقوم مصمم النظام ببناء الإجراءات الرقابية المناسبة.

ج - إعداد و تقديم مواصفات تصميم النظم:

يجب أن تأخذ مواصفات النظام الجديد الكاملة شكل المقترح، هذا المقترح يجب أن يناقش مع إدارة المنشأة قبل الموافقة عليه، أما مقترح التصميم التفصيلي فيجب أن يتضمن كل شئ ضروري من أجل عملية تنفيذ مشروع النظام، من الجدول الزمني المقترح لإتمام النظام، والأشخاص المطلوب استخدامهم، وكافة المخططات التي توصف النظام حتى يصبح قابلاً للتنفيذ.

٤ - تنفيذ وتشغيل النظام:

التنفيذ والتشغيل المبدئي للنظم:

غالباً ما يطلق على هذه المرحلة من مراحل دراسة النظام اسم (مرحلة العمل) حيث تبدأ فيها عمليات تنفيذ الاقتراحات ونتائج الدراسات السابق أدائها في المراحل السابقة. ويجب على الخبراء القيام بعمليات تخطيطية ورقابية حتى يتم التنفيذ على أسس سليمة وبكفاءة عالية. وتتطوي عمليات تنفيذ النظم على خطوات منطقية يعتمد بعضها على بعض حتى يتم التحول إلى النظام الجديد (هذا مع احتمال ضرورة تنفيذ بعض الخطوات في آن واحد بشكل متوازن). وقد يؤدي عدم إتباع التسلسل المنطقي في خطوات تنفيذ النظام إلى صعوبة التنسيق بين خطوات تنفيذ المشروع الذي قد يترتب عليه استغراق فترة زمنية أطول من تلك المحددة لالنتهاء من إنجاز تنفيذ النظام (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٧٣١-٧٣٢).

خطوات تنفيذ مشروع التحويل إلى نظام المعلومات الجديد (موسكوف وسيمكن،

٢٠٠٢، ص ٧٣٠):

- إعداد الموقع.
- تحديد التغييرات في الوظائف.
- اختيار وتعيين الموظفين.
- تدريب الموظفين.

- الحصول على أجهزة الحاسوب وتركيبها.
- وضع أساليب الرقابة والمعايير.
- نقل البيانات على ملفات التخزين الإلكترونية.
- الحصول على برامج الكمبيوتر.
- اختبار برامج الكمبيوتر.
- اختبار النظام الجديد والتخلص من النظام القديم.

٥ - تقييم وصيانة النظام:

• التقييم:

بعد تشغيل النظام الجديد لفترة قصيرة يجب تقييم هذا النظام تقييماً شاملاً، سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية والمالية (قاسم، ٢٠٠٣، ص ٨٨-٨٩):

أ- التقييم الفني: حيث يتم فحص أداء النظام ومخرجاته، تقييماً بغرض تقويمه في حالة الانحراف عن الأهداف الموضوعية.

ب- التقييم المالي: وذلك في ما يتعلق بتحليل التكاليف والمنافع وتكاليف النظام الجديد مقابل العوائد والمنافع المترتبة على تشغيله ومدى تحقيق النظام للأهداف الاقتصادية الموضوعية. وبعبارة أخرى يمكننا القول أن عملية التقييم هي الوجه الآخر لدراسة الجدوى فإن كانت دراسة الجدوى عملية قبلية فإن نفس الإجراءات تتخذ بعد التنفيذ فالتقييم هو إذن دراسة جدوى بعدية.

• الصيانة:

يمكن إطالة عمر النظام الجديد من خلال برنامج صيانة مستمرة للنظام تجعله متلائماً مع البيئة التي يعمل فيها والتي تتصف بالتغيرات الشديدة على فترات قصيرة نسبياً. ويقصد بعملية الصيانة حذف أو إضافة أو تعديل أو تحسين في عنصر من عناصر النظام أو أحد مكوناته (حسين ١٩٩٧، ص ٢٧٢).

ولصيانة النظام جانبان، جانب المعدات والأجهزة وجانب البرمجيات (قاسم، ٢٠٠٣، ص ٨٩-٩٠):

أ- صيانة المعدات والأجهزة:

ويقوم بها عادة متخصص من خارج النظام كالشركة الموردة أو الشركات المتخصصة في هذا العمل والتي يكون لديها الإمكانيات الفنية والبشرية (مهندسون وفنيون) لإنجاز هذا العمل، ويقنصر دور المسؤولين عن نظام المعلومات ومحلل النظم على متابعة

عمل الأجهزة وكفاءتها، واكتشاف أي خلل يطرأ عليها، أو حاجتها إلى التطوير وذلك من أجل إجراء الإصلاحات أو التحديثات اللازمة بواسطة المختصين.

ب- صيانة البرمجيات:

وتقع مسؤوليات على محلل النظم والفريق الذي يعمل معه من المبرمجين وتتضمن تعديل وتحسين برمجيات النظام لتعمل بكفاءة أكثر ولمواكبة أية تغيرات تحدث في المنشأة من أجل تزويدها بالمعلومات الضرورية في الوقت وبالشكل الملائم.

٧ النظام المحاسبي في الشركات المساهمة الفلسطينية:

يعتبر النظام المحاسبي في الشركات مصدراً أساسياً للمعلومات حيث يهدف إلى إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية (المالية والكمية) إلى المهتمين الداخليين والخارجيين وتمثل مقومات النظام المحاسبي في مجموعة الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه. ويمكن تحديد بعض المقومات الأساسية للنظام المحاسبي في الشركات على النحو التالي:-

أولاً: دليل الحسابات:

يعتبر دليل الحسابات الخطوة الأهم في تحديد الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي حيث يساهم في تحديد أسماء الحسابات ومضمونها وتوحيد الأنظمة المحاسبية المستخدمة في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

ويمثل دليل الحسابات وعاءاً شاملاً لجميع الحسابات وأداة لتصنيفها وتبويبها في مجموعات متشابهة بطريقة تيسر ترحيل العمليات المالية وتسهيل مراقبتها والرجوع إليها عند

الحاجة. كما يتم ترميز هذه المجموعات بأرقام معينة للدلالة عليها خصوصاً في النظام المحاسبي الموحد وعند استخدام الحاسوب مما يساعد في إجراء المقارنات التحليلية سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى القطاعات المتجانسة أو على المستوى الاقتصادي.

ثانياً: المجموعة المستندية والدفترية:

ألزم المشرع في المادة (١٠٦) من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ وتعديلاته بضرورة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها بموجب أنظمة داخلية خاصة يعدها مجلس إدارة الشركة وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها، كما تلزم المادة (١٠٦) الشركات المساهمة بضرورة خضوع حساباتها للتدقيق من قبل فاحص حسابات قانوني، وتلزم المواد (١٠٩)، (١١٠) الشركات المساهمة أن يقدم فاحصوا الحسابات تقريراً إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة عن الحسابات التي فحصوها وعن كل ميزانية تعرض في اجتماع الشركة العام أثناء مدة تعيينهم، وأن توقع الميزانية من قبل عضو واحد على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة ويرفق بها تقرير فاحص الحسابات.

كما حدد القانون السياسات المحاسبية التي يجب إتباعها في الشركات المساهمة الخاصة في فلسطين والتي تتضمن مجموعة الأدوات التطبيقية التي تستخدمها الشركة لبيان مدى التزامها بالمعايير الدولية في إنتاج المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

وتعتبر المجموعة المستندية الأداة الأساسية لجمع البيانات وإدخالها إلى النظام المحاسبي حيث يتم حصر البيانات المحاسبية من العمليات الداخلية والخارجية للشركة وإدخالها النظام المحاسبي باستخدام المستندات الأساسية كأوامر الشراء والبيع، مستندات الإدخال والإخراج، سندات القبض، أذونات الصرف،.....الخ.

كما تستخدم المستندات كأساس للتأكد من صحة قيد وإثبات العمليات في السجلات المحاسبية ودليلاً موضوعياً للإثبات المحاسبي يؤيد صحة العمليات المالية.

وتتمثل المجموعة الدفترية في كافة الدفاتر والسجلات المحاسبية التي يتم استخدامها لإثبات العمليات وتسجيلها من واقع المستندات وتتكون المجموعة الدفترية التي تمسكها الشركة من:-

أ. دفتر اليومية:

ويتم التسجيل فيه من المستندات الأساسية بعد تحليلها ويشمل ذلك كافة العمليات والأنشطة المالية في المنشأة، ويعتبر دفتر اليومية من الدفاتر القانونية التي يلزم القانون الشركات باستخدامها.

أ. دفتر الأستاذ:

يتضمن دفتر الأستاذ العام بيانات ملخصة عن حسابات الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصروفات التي تستخدمها الشركة، فهو يمثل الوعاء الذي يبين آثار العمليات المالية التي يتم تسجيلها في دفاتر اليومية ويتم تبويب الحسابات وتصفيتهما في دفتر الأستاذ كما وردت في دليل الحسابات.

ج. السجلات التحليلية:

وتشمل السجلات المخصصة لحفظ البيانات ذات الطابع الإحصائي التحليلي والتي تخدم أغراض الإدارة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. وعادة ما تتضمن هذه السجلات معلومات تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات، مؤشرات، ظروف، أو علاقات معينة داخل بيئة العمل، وذلك مثل تحليل القوائم المالية، وتحليل النتائج الفعلية مع النتائج المخططة،... الخ.

ثالثاً: القوائم والتقارير المالية:

تعد القوائم والتقارير المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية لأطراف خارجية وهذه القوائم والتقارير تقدم تاريخاً مستمراً ومعبراً عنه بوحدة نقدية، وهناك نوعين منها وهي:

قوائم وتقارير مالية إلزامية، وقوائم وتقارير مالية غير إلزامية، وهي كالتالي:

القوائم والتقارير المالية الإلزامية:

وهي التي نص علي وجوب إعدادها القانون الفلسطيني لسنة ١٩٢٩ وهي الميزانية العمومية، حساب الأرباح والخسائر أو الإيرادات والمصروفات، ويرفق تقرير يضعه أعضاء مجلس إدارة الشركة عن أحوال الشركة، وكذلك تقرير فاحص الحسابات والذي يشهد فيه على صحة إعداد القوائم المالية، والتوضيح فيما إذا تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو غير ذلك.

القوائم والتقارير المالية غير الإلزامية:

وهي القوائم والتقارير المالية التي لم يلزم قانون الشركات الفلسطيني بإعدادها، ولكن يتم إعدادها بهدف استخدامها لأغراض مختلفة، مثل استخدامها للأغراض الضريبية والتمويلية والاستفادة منها في الحصول على المعلومات اللازمة لإدارة الشركة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، مثل قائمة التدفقات النقدية والموازنات التخطيطية والتكاليف الفعلية والمعيارية، والتقارير الإحصائية وغيرها من القوائم والتقارير اللازمة لإدارة الشركة والتي تساعدها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

الفصل الثالث

كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية
في ظل المتغيرات البيئية والاعتبارات
التنظيمية

مقدمة

يتميز عالمنا المعاصر بدرجة عالية من التطور العلمي والتطور التكنولوجي الذي انعكست آثاره على مختلف مجالات الحياة وقطاعات العمل والإنتاج، وقد شهدت كافة المجالات بصفة عامة تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة في إدارة الأعمال. حيث أصبحت مجالات العمل شديدة التعقيد وتوسعت الأعمال وتشعبت، الأمر الذي صاحبه تدفق هائل في حجم المعلومات. وأصبح لزاما على الإدارة معرفة ما يدور حولها، لتتخذ القرارات في الأوقات المناسبة وبالتالي المحافظة على موقعها في السوق (خطاب، ٢٠٠٢، ص ٢).

ولا شك أن نظم المعلومات المحاسبية المختلفة المطبقة في القطاعات الاقتصادية والخدمية تتأثر بالمتغيرات البيئية المحيطة بتلك الفعاليات من جهة وبالممارسات المحاسبية وتطورها من جهة أخرى. فالنظام المحاسبي يتأثر من حيث مستوى أدائه ومستوى تحقيق أهدافه بطبيعة عناصر البيئة التي يخدمها سواء عناصر البيئة الداخلية أو الخارجية. ولذلك لا بد من توفر دائرة معلومات متكاملة وذلك من خلال تطوير نظم المعلومات المحاسبية لتكون قادرة على توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها لتوفير الحدود الضرورية من الأمان والثقة والموضوعية لكل الأطراف المتعاملة مع المنشأة. لذا كان لا بد للمحاسبة أن تكون ديناميكية لتستطيع مواكبة التطور في بيئة الأعمال ولتكون نظم المعلومات المحاسبية أكثر كفاءة وفعالية لاتخاذ قرارات رشيدة تحقق الأهداف المنشودة. وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: أثر المتغيرات البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: أثر الاعتبارات التنظيمية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول

مفهوم الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية

إن الفعالية والكفاءة هما قضيتان مختلفتان جداً، وتواجههما الإدارة أيضاً بطريقة مختلفة. فالفعالية يتم تحديدها عن طريق تصميم العمليات، ويلاحظ أن تصميم العمليات يتم تقييمه وتغييره دورياً للتأكد من مدى فاعليته في تحقيق الهدف المنشود. أما الكفاءة فيتم تحديدها بالاشترك والتعاون مع تصميم العمليات وكيفية أداء هذه العمليات يومياً، أي أن تقييم فعالية تصميم العمليات يتم دورياً، بينما يتم تقييم كفاءة أداء هذه العمليات يومياً (جمعية المجمع العربي، (٢)، ص ١١٠).

ولكي تحقق نظم المعلومات المحاسبية أهدافها لا بد أن تتصف بالكفاءة والفعالية، وذلك من خلال توفير المعلومات الصحيحة والمفيدة في أداء المهام بشكل مرضي من ناحية التكلفة، وتحقيق الأهداف وفقاً لما هو مخطط له، ولذلك فإن هذا المبحث يتناول بالمناقشة الموضوعات التالية:

- كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.
- طبيعة وخصائص نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة والفعالة.

٧ كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية:

§ مفهوم الكفاءة والفعالية:

الكفاءة والفعالية هما مصطلحان يكثر استخدامهما في المحاسبة الإدارية، ولكل منهما معنى خاص، وقد وردت تعريفات عديدة لهما سوف نورد أهمها في ما يلي:

• الكفاءة:

تعرف الكفاءة بأنها صفة لعملية تشير إلى مقدرة هذه العملية في استخدام أقل الموارد الممكنة لإنجاز شئ ما أو تحقيق هدف محدد (جمعية المجمع العربي، (٢)، ص ١٠٩).
وتعرف الكفاءة بأنها النسبة بين كمية المورد المخطط له والمورد المستخدم فعلا (جمعية المجمع العربي، (١)، ص ٣١٥).

ويمكن تعريف الكفاءة بأنها الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أفضل القيم المضافة، إذ ترتبط الكفاءة بالإنتاجية لتحديد مقدار الإضافة في قيمة كل عنصر من عناصر الإنتاج (النظاري، ١٩٩٠، ص ٤٢).

فالكفاءة إذن نسبية، وقد ترتفع أو تنخفض، ولذا تقاس بنسبة المخرجات إلى المدخلات أو نسبة المنفعة إلى التكلفة. وتتأثر الكفاءة أيضاً بعامل الزمن، فقد يتم التضحية بنسبة من الكفاءة على الأمد القصير لتحقيق نسبة كفاءة أكبر على الأمد البعيد، وبالعكس، فقد يتم التركيز على تحقيق الكفاءة على الأمد القريب ونتجاهل عن قصد أو غير قصد عامل الكفاءة على الأمد البعيد (مرشد، ١٩٨٨، ص ٢١٢).

بناء على ما سبق فإن الكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

• الفعالية:

تعرف الفعالية بأنها صفة لعملية ما (إنتاجية، عسكرية، إجراء إداري.....) تشير إلى مقدرة هذه العملية في الوصول إلى أهدافها (جمعية المجمع العربي، (٢)، ص ١٠٩).

وتعرف الفعالية على أنها درجة قرب المنشأة أو الوحدة من تحقيق أهدافها (جمعية المجمع العربي، (1)، ص ٣١٥)

وتعني الفعالية مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفعالية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلاً لتحقيق. كما أن الفعالية أيضاً نسبية، حيث يندر أن يكون هناك هدف واحد فقط للنظام، بل إنه غالباً ما يكون هناك أكثر من هدف، وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، لذا تتحدد درجة الفعالية بمدى تحقيق الأهداف المحددة، كما تتأثر الفعالية أيضاً بعامل الزمن، فقد يتم التركيز على تحقيق أهداف مباشرة قريبة الأمد، ويكون ذلك على حساب تحقيق الأهداف المستقبلية أو نضحي بتحقيق بعض الأهداف الحالية في سبيل تحقيق أكثر الأهداف المستقبلية (مرشد، ١٩٨٨، ص ٢١٢-٢١٣).

تهتم الكفاءة بطريقة أداء العمل بما يؤدي إلى الاستخدام الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة، وعلى ذلك فإن مقياس الكفاءة هو استخدام الإمكانيات والموارد بأقل قدر ممكن من التكاليف وبعبارة أدق، فإن الكفاءة هي ناتج نسبة المخرجات إلى المدخلات. أما الفعالية فتتضمن إنتاج السلع أو الخدمات أو الأفكار التي يحتاجها المجتمع، أي التي تحقق إشباعاً معيناً للبيئة المحيطة، فهي بذلك تتعلق بمدى جدوى ومناسبة الهدف ومدى ملاءمته لحاجات البيئة وتطور هذه الحاجات، والفعالية وفقاً لهذا المفهوم ترتبط بفكرة النظام المفتوح لأنها تلتزم بملاحظة التطورات التي تحدث في البيئة المحيطة حتى يمكنها توجيه طاقاتها بما يحقق الإشباع المتجدد في هذه البيئة (فريد، ١٩٨٧، ص ٢٥).

من هنا ولما كان هدف نظم المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات الضرورية بالنوعية والوقت والتكلفة المناسبة وذلك للوصول لاتخاذ المنشأة قرارات رشيدة، لذا فإن كفاءتها وفعاليتها تتحدد في هذا الإطار بالنتيجة، وتحقيق الأهداف بصورة مثلى.

ويتوقف أداء نظم المعلومات على نوعين من العوامل (غراب وحجازي، ١٩٩٩، ص ٨٦):

(أ) عوامل داخلية: وتتصف العوامل الداخلية بإمكانية التحكم فيها لأنها تتوقف على

قرارات تصدرها الإدارة فتغيرها كيفما تشاء، ولذلك نطلق عليها متغيرات القرارات.

(ب) عوامل خارجية: وتتصف بضعف أو عدم إمكانية التحكم فيها لتوقفها على عناصر

تتنتمي للبيئة الخارجية وتخرج عن دائرة إرادة الإدارة، و لذلك نطلق عليها معاملات

البيئة.

تؤثر متغيرات القرارات أكثر ما يمكن على قدرة الإدارة على تحقيق أقصى فائدة من

الموارد المتاحة لها أي الكفاءة، كما تؤثر معاملات البيئة على قدرة الإدارة على تحقيق النتائج المرجوة أي الفعالية.

ويقاس نجاح نظم المعلومات بالنسبة للمستخدم النهائي في دنيا الإدارة على أساسين

هما (غراب وحجازي، ١٩٩٩، ص ٨٦):

- مدى كفاءة هذه النظم في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتقاس هذه الكفاءة بنسبة

ما تحقق من نتائج فعلية إلى تكلفة تحقيق تلك النتائج فعلاً.

- مدى فاعليتها في تحقيق أهداف المستخدمين النهائيين والتنظيم، وتقاس تلك الفعالية

بنسبة ما تحقق من نتائج فعلية إلى ما كان مخططاً لها.

وعند الحديث عن كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها، من المفيد دائماً التفرقة

بين نظم المعلومات المحاسبية الكفوة والفعالة.

٧ طبيعة وخصائص نظم المعلومات المحاسبية الكفوة والفعالة:

§ طبيعة نظم المعلومات المحاسبية الفعالة:

هي تلك النظم التي توفر المعلومات الصحيحة والمعاصرة التي تتعلق بقرار إداري موضع اتخاذ والنظر، ولتوفير نظم معلومات محاسبية فعالة، يجب على مصممي النظم أن يعملوا عن كثب مع المديرين ومستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الآخرين لتحديد احتياجاتهم من المعلومات بدقة.

ولكي يتصف النظام بالفعالية لا بد من تحديد احتياجات مستخدمي النظام من المعلومات بدقة، وأن يتم تصميم هذا النظام لخدمة تلك الاحتياجات (غراب وحجازي، ١٩٩٩، ص ٢٩٤).

§ طبيعة نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة:

نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة هي تلك النظم التي تؤدي مهمتها بشكل مرضي وذلك من خلال توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات بتكلفة معقولة ومناسبة، بحيث تفوق قيمة المعلومات تكلفة الحصول عليها.

وإذا قارنا بين اعتباري الكفاءة والفعالية، فإن الفعالية تحظى بالأهمية الكبرى. فإن كان نظام المعلومات المحاسبي لا يوفر المعلومات الصحيحة والحالية والمتعلقة باتخاذ القرارات، فلا يعني الإدارة أن يكون هذا النظام كفؤاً في معالجة البيانات، مادامت المعلومات الناتجة ستكون غير مفيدة على الإطلاق. وعلى النقيض من ذلك، فإذا كان نظام المعلومات فعالاً، وبالرغم من انخفاض كفاءة بعض نواحيه، فإنه يظل مفيداً للإدارة في توفير المعلومات الصحيحة والحالية والمتعلقة باتخاذ القرارات.

ولذلك يجب أن تصمم نظم المعلومات المحاسبية لكي تلبي الاحتياجات بكفاءة وفعالية، ومقياس الكفاءة يجب على السؤال: هل تعمل بطريقة صحيحة؟ بينما مقياس الفعالية يجب على السؤال: هل تفعل الشيء الصحيح؟ لذلك تعبر الكفاءة عن العلاقة بين المخرجات والمدخلات في حين تعبر الفعالية عن تحقيق النظام لأهدافه. وقد يكون النظام فعالاً في حين أنه يبدو غير كفؤ أو لا يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة حيث يسرف في استخدام الموارد والطاقة المتاحة. وفي المقابل فقد يقوم النظام بتحويل المدخلات إلى مخرجات بكفاءة دون تحقيق الأهداف (غير فعال)، فهو هنا يكون على درجة عالية من الكفاءة لأنه يستخدم الموارد والإمكانات المتاحة استخداماً اقتصادياً ولكنه لا يتصف بالفعالية لأن نتائجه لا تحقق الإشباع للبيئة المحيطة. ومن الطبيعي تحقيق التوازن بين فعالية النظام وكفاءة النظام، وبهذا يبلغ درجة التوازن المثلي (الراوي، ١٩٩٩).

§ خصائص نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة والفعالة:

لكي تتمكن الإدارة من النهوض بمسؤولياتها وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، لا بد من توفير المعلومات الضرورية بالنوعية والوقت والتكلفة الملائمة، وهذا لا يتم إلا من خلال نظم معلومات محاسبية كفؤة وفعالة تتميز بالعديد من الخصائص التي يجب أن تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية وأهم هذه الخصائص (حسين، ١٩٩٧، ص ٢٢٢-٢٢٤):

- البساطة:

فيجب أن يكون النظام شامل ومتناسك بدرجة كافية ليقوم بكل الأعمال الضرورية ولكن بدون أي غموض أو تعقيدات، فالنظام البسيط هو النظام الذي يسهل فهمه واستخدامه، وبالتالي يكون هناك الدافع والقدرة لدى الإدارة والعاملين على تشغيل واستخدام هذا النظام بكفاءة وفعالية.

- المرونة:

حيث يجب أن يسمح النظام بالتغيير بأدنى قدر ممكن من المشاكل، ويتم ذلك بالأخذ بعين الاعتبار بعض الاحتمالات المؤكدة مثل نمو الشركة ككل، تغيير الخدمة أو المنتجات، تغيير طلبات المستخدمين.

- إمكانية الاعتماد عليه:

يجب أن يكون النظام على مستوى معقول من الدقة، كما يجب اختباره بصورة دورية للتأكد من استمرارية هذه الدقة. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون النظام قادراً على مواجهة الخلل والأعطال المفاجئة والعودة إلى الوضع الطبيعي.

- الوقية:

يجب أن يكون النظام قادراً على وضع أولويات للتشغيل حتى يمكن تشغيل المخرجات الضرورية والحساسة في الوقت المحدد وتأجيل تشغيل المخرجات الأخرى إلى أن يأتي وقتها. ويتطلب ذلك التنسيق بين احتياجات المستخدمين بالإضافة إلى ضرورة معرفة كل مستخدم بدرجة أولوية المخرجات الخاصة به.

- جدوى النظام:

يجب توضيح العلاقات بين التكلفة والمنفعة أثناء عملية تحليل وتصميم النظم، فعادة ما تكون هناك طلبات لمستخدمي النظام في شكل "رغبات" و ليس "احتياجات" لذلك يجب العمل على تدنية هذه الرغبات إلى أدنى حد ممكن في الخطة العامة للنظام.

ولكي يكون نظام المعلومات المحاسبية ذو فعالية يتعين أن يكون قادراً على (جمعية المجمع العربي، (5)، ٢٠٠١، ص ١٢٣-١٢٤):

١. أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.
 ٢. أن يكون قادراً على التكيف مع التغيير في الأهداف الاستراتيجية والعوامل البيئية المؤثرة.
 ٣. أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة، والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.
 ٤. أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب.
 ٥. استخدام المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية لخدمة إدارات مختلفة مثل الإنتاج والتسويق والتمويل والتكاليف والتدقيق دون تكرار لتجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى.
 ٦. أن يوفر البيانات التحليلية والتفصيلية بالقدر الذي يفي باحتياجات الفريق الإداري.
 ٧. أن تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير الدورية الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف الإدارية.
- إضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وهي (سالم وغنيم، 1986، ص ٣٦):

- مراعاة طبيعة الهيكل التنظيمي.
- مراعاة الاعتبارات والعلاقات الإنسانية.
- الثبات في إعداد التقارير.
- التوقيت السليم.
- اختيار الوسائل الآلية والالكترونية الملائمة.
- الضبط والرقابة الداخلية.

تأسيساً على ما سبق فإن الباحث يرى بأنه يمكن القول بأن الكفاءة والفعالية عنصران مترابطان، وأن نظم المعلومات المحاسبية لا بد أن تتسم ببعض الصفات كالجودة والمرونة والبساطة والموثوقية لكي تكون هذه النظم ذات كفاءة وفعالية، وذلك بهدف تقديم الدعم للإدارة في عملياتها وأنشطتها المختلفة وبصورة خاصة جعلها أكثر قدرة على توفير المعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه حدة المنافسة، وإن ذلك كله لا يتأتى إلا من خلال توفير المقومات اللازمة لنظم المعلومات المحاسبية سواء المادية منها أو البشرية، لتأخذ دورها في جعل هذه النظم تعمل بكفاءة وفعالية.

المبحث الثاني

أثر المتغيرات البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر المنشآت وحدات اجتماعية ذات استمرارية وديمومة كونها تمكن المجتمع من تحقيق رغباته وإشباع حاجاته ولأنها تحقق البقاء والاستمرارية للمجتمعات لأنها الخلايا الأساسية في أي مجتمع، والمنشأة لا بد لها أن تعيش في بيئة معينة لأن البيئة هي الإطار الذي توجد فيه المنشأة وتعمل من خلاله، وعلى ذلك فإن أي منشأة مهما كانت لا بد أن تعمل ضمن بيئة، وإن هذه البيئة تحدد بشكل أو بآخر كيف تعمل وتتصرف المنشأة (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص ٤٩٤).

و للمعلومات المحاسبية أهمية خاصة في عملية اتخاذ القرارات في ظل المتغيرات البيئية، فالمعلومات اللازمة لحل مشكلة معينة قد تتنوع، فقد نحتاج إلى معلومات فنية ومعلومات عن المصادر الحالية والمستقبلية، وقد نحتاج إلى معلومات عن عادات المجتمع، إن قرارا صحيحا في بيئة معينة قد يكون قرارا غير رشيد لبيئة أخرى نتيجة الجهل بالعادات والتقاليد.

وتختلف نظم المعلومات باختلاف البيئة التي تعمل فيها وعلى مدار الفترات الزمنية مما يتطلب من محلي ومصممي الأنظمة مراعاة ذلك عند تصميم هذه الأنظمة. والبيئة من ناحية أخرى هي مصدر الموارد التي تحتاجها المنشآت، وعلى ذلك فإن كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية تعتمد على كمية ونوع الموارد التي توفرها البيئة المحيطة. ونظرا لأن نظم المعلومات المحاسبية أنظمة مفتوحة فعند تصميمها لا بد أن يأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة فيها لتكون ذات كفاءة وفعالية، وأن تتصف بالمرونة اللازمة لمواجهة التغيرات البيئية المحتملة، ولتظل محافظة على استمراريتها، وذلك للوصول للمعلومات المحاسبية المطلوبة للمنشأة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

لذلك يتناول هذا المبحث مناقشة الموضوعات التالية:

- مفهوم البيئة وعناصرها.
- بيئة نظم المعلومات المحاسبية.

٧ مفهوم البيئة وعناصرها:

تعرف البيئة بأنها مجموعة العناصر والشروط الخاصة بالمجتمع الواسع التي تؤثر وتتأثر بها المنشأة. وبالتالي فإنها كل القوى ذات التأثير الفعال على المنشأة وأدائها (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص ٤٩٤).

وتعرف البيئة المحيطة بالمنشأة بأنها مجموعة من المتغيرات التي تحيط بالمنشأة والتي تمكنها من تحويل المدخلات إلى مخرجات وتحتوي على عدة عناصر مثل: النظام السياسي، النظام الاقتصادي، التكنولوجيا، المنافسة، العملاء، الموردون، وعلى المنشأة أن تتعامل مع هذا المزيج كله إذا أرادت البقاء. وتعرف البيئة أيضاً بأنها مجموعة من العوامل

التي لها تأثيرها على مدى نجاح النشاطات في تحقيق الأهداف المحددة لها والتي تخرج عن نطاق الرقابة عليها(عبد العال، ١٩٩٣، ص١٣).

كما يتضمن مفهوم البيئة العامة الإطار الجغرافي الذي تعمل فيه المنشأة المعنية بجميع متغيراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتعد محددًا أساسيًا لحركة المنشأة في تنفيذ خططها وسبل أدائها للعمل وتحقيق أهدافها.

ويمكن تصنيف البيئة إلى نوعين وهما البيئة المستقرة والبيئة المتغيرة:

§ البيئة المستقرة:

وتعني درجة الاستقرار النسبي في بيئة المنشأة، وتشير درجة الاستقرار إلى معدل التغير في عوامل ومكونات البيئة (كالمنتجات والأسواق والعملاء وغيرها) أو خصائصها والمتطلبات التي تفرضها وأيضا مدى إمكانية التنبؤ بهذا التغير(الدهان، ١٩٩٢).

وكذلك هي البيئة التي تكون فيها درجة الاستقرار والثبات عالية، أي أن درجة التغيير قليلة وسرعتها بطيئة، وحتى وإن تغيرت فإن اتجاهات التغيير تكون على وتيرة واحدة وباتجاه واحد، وتكون المتغيرات الداخلية والخارجية فيها محدودة نسبيا مما يضيف نوعا من الثبات والاستقرار على عناصرها(جمعية المجمع العربي،(1)، ٢٠٠١، ص٤٩٦).

§ البيئة المتغيرة:

وهي البيئة التي تكون فيها حركة التغيرات سريعة وبشكل متنوع ومتتابع، وتتميز هذه البيئة بقلّة الثبات واستمرارية التغيير وبشكل عشوائي أحيانا مما يخلق تعقيدا في البيئة يتطلب من المنظمة جهودا استثنائية لمواجهة، وتتسم البيئة الحركية بوجود عناصر متداخلة ومتعددة وتتغير بشكل مستمر (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص٤٩٦).

وتعني أيضا عدد وتنوع العوامل الخارجية للبيئة، فكلما زادت درجة التباين في البيئة كلما تعددت مكونات وعوامل البيئة التي تنشط فيها المنشأة، وكلما تنوعت خصائص هذه المكونات وما تفرضه من متطلبات، فالمنشأة التي تتعامل مع مجموعات متعددة من المستهلكين ذوي الأذواق والاحتياجات المختلفة تكون بيئتها أكثر تعقيداً، بالمقارنة مع منشأة أخرى تخدم نوعا محددًا من المستهلكين(الدهان، ١٩٩٢).

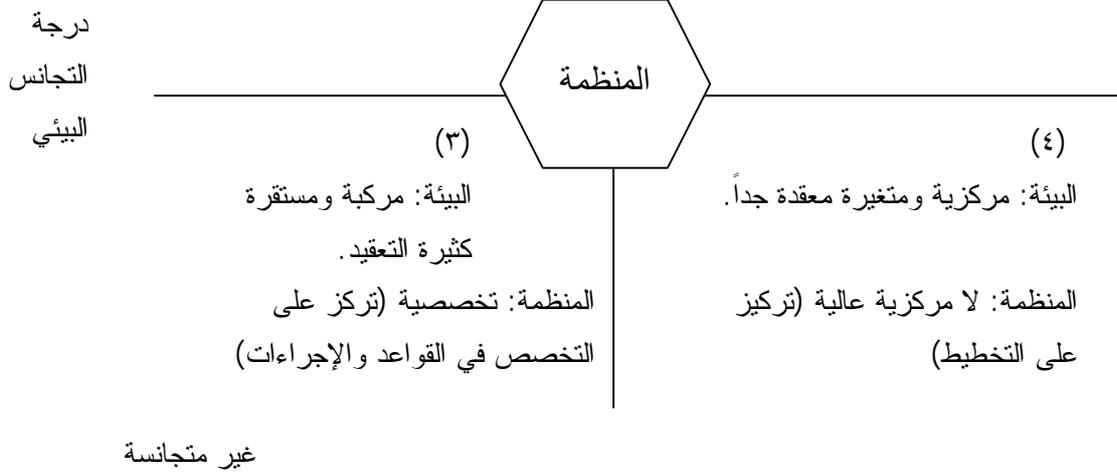
إن هناك علاقة شديدة بين درجة التغير في البيئة ودرجة التجانس البيئي، ولهذه العلاقة أهمية كبيرة حيث أنها تحدد درجة التقيد في المنظمة وطبيعة نوع البيئة السائدة والتي تعمل فيها المنظمة. والشكل رقم (6) يوضح هذه العلاقة(جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص٤٩٧):

ثابتة

متجانسة

(١) البيئة: بسيطة ومستقرة نسبيا قليلة التعقيد.	(٢) البيئة: بسيطة ومتغيرة متوسطة التعقيد.
---	--

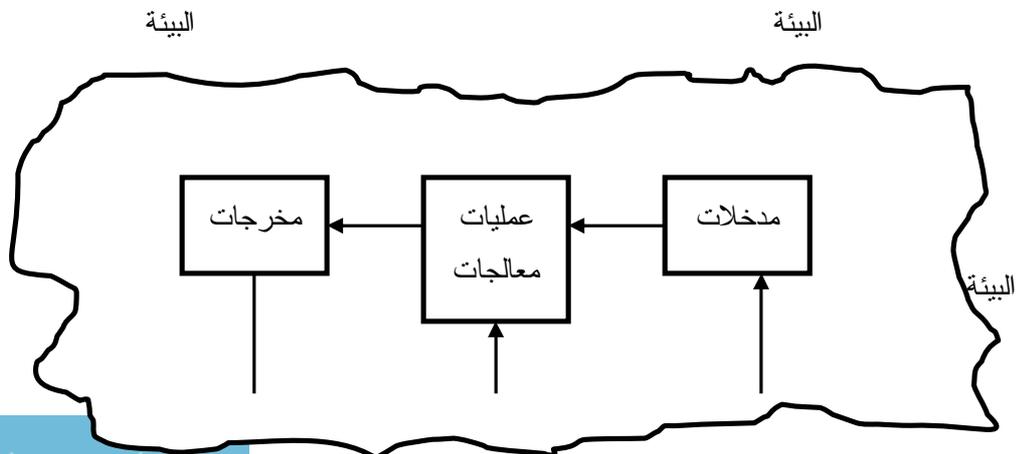
متحركة



الشكل رقم (5) (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص٤٩٧).

إن المنشآت عبارة عن نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة بشكل فعال فالمنشأة نظام تتم فيه المبادلات المختلفة والمتنوعة بينها وبين البيئة، كون المنشأة تستلم مدخلاتها من البيئة وتقدم مخرجاتها إلى البيئة لإشباع الحاجات.

والمنشأة نوع من النظام المفتوح لأنها تؤثر وتتأثر بما يحيطها حتى تصل إلى حالة من التوازن الحركي ضمن محيطها بما يحقق شخصيتها وكيانها ووجودها المميز، والمنشأة نظام ذات حركة عالية تتكون من مدخلات ومعالجات ومخرجات ولها حدود وتغذية عكسية توفر لها سياقات معلوماتية لتحسين وتطوير أدائها وكما موضح في الشكل رقم (7) (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص٤٩٨):



الشكل رقم (6) المنشأة كنظام مفتوح (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص٤٩٨).

إن هذه المنشأة بهذا الشكل تتفاعل مع محيطها كونها متلقية لعناصر من البيئة ثم تعالجها لتقدم إنتاجاً يخدم ويشبع حاجات ورغبات الإنسان.

المنشأة إذن تتفاعل مع محيطها تأخذ منه وتعطيه وتؤدي وظائفها ضمنه، وبذلك فهي مرتبطة تمام الارتباط بما يحيط بها والتفاعل بين المنشأة ومحيطها يتخذ أشكالاً وأنماطاً مختلفة من حيث موقع المنشأة ضمن المحيط ودرجة تعاملها مع هذا المحيط.

إن البيئة بهذه المفاهيم هي ما يحيط بالمنشأة بشكل عام ويؤثر في حركة وعمل وأداء المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر، فالبيئة تحدد اتجاهات عمل المنشأة وأطرها كونها المصدر للعديد من الأشياء التي تحتاجها المنشأة كالاتي (جمعية المجمع العربي، (1)، ص٤٩٤-٤٩٥):

أ- البيئة مصدر المعلومات للمنشأة: أهم عنصر من عناصر المدخلات الذي تعمل بموجبه المنشأة هو المعلومات والتي تشمل المعلومات الخاصة بعمل المنشأة وتحقيق أهدافها مثل المعلومات عن الأسواق، معلومات عن المواد الأولية، معلومات عن التشريعات والقوانين، معلومات علمية، معلومات عن المفاهيم الاجتماعية والعادات، معلومات عن المستهلكين، معلومات عن المنافسين... الخ من المعلومات، والبيئة هي المصدر الأول والأخير لهذه المعلومات التي تستلمها المنشأة من البيئة على شكل تقارير، ودراسات، حقائق، إحصاءات، مطبوعات، إضافة إلى المعلومات التي تجمعها المنشأة بظروف خاصة لأغراضها.

ب- البيئة مصدر النوع الأدائي في المنشأة: البيئة تفرض على المنشأة متطلبات تأثيرات معينة ومختلفة، مما يتطلب معها استجابة المنشأة لها، ووفقاً لذلك فإن عمليات التنوع والاختلاف والتغير في المنشأة مصدرها البيئة، وعلى المنشأة أن تستجيب للمتغيرات البيئية وبأشكال مختلفة أيضاً.

ج- البيئة مصدر المواد الأولية: البيئة هي مصدر مدخلات المنشأة والمواد الأولية كونها تمثل المخزن الخارجي لمستلزمات إنتاج السلع والخدمات حيث أنها توفر جميع المواد ومستلزماتها المادية والبشرية والمالية والمعلوماتية... الخ.

٧ بيئة نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن أن تقسم بيئة النظام بشكل عام إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية:

§ البيئة الداخلية:

تتمثل البيئة الداخلية في الأنظمة الفرعية وما تتطوي عليها من نشاطات والتي تكون النظام الشامل للمعلومات، حيث تتفاعل هذه الأنظمة فيما بينها لكي تحقق للنظام أهدافه. وقد يعبر عنها بأنها مجموعة من الإجراءات الداخلية المكونة للنظام وتبرز أهميتها من خلال التقارير الداخلية، وتعتمد التقارير الداخلية على عدد من الأسئلة وهي (الراوي، ١٩٩٩، ص ٢٩):

- ما المعلومات المطلوب توفيرها؟

- لمن توفر المعلومات؟

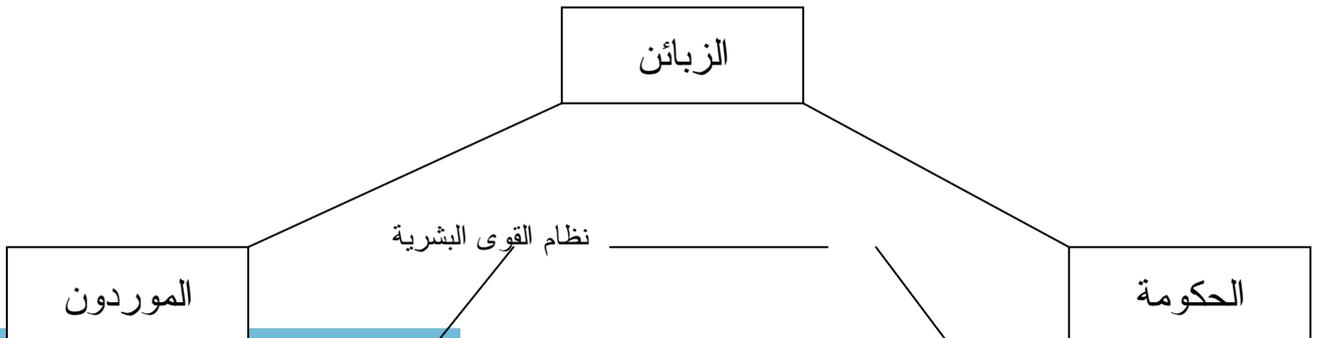
- بأي شكل توفر، يومي، شهري، سنوي، وغير ذلك؟

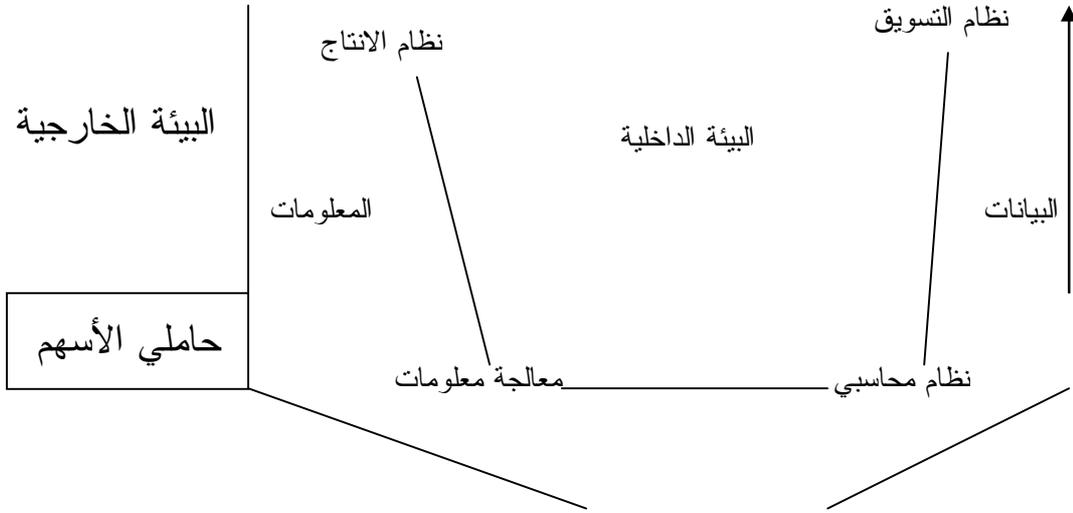
ومن خلال هذه الأسئلة وغيرها يلاحظ مصممو ومحللو الأنظمة جوهر المعلومات المطلوبة كهدف في تحليل وتصميم عمل نظام المعلومات المحاسبي. والبيئة الداخلية تتأثر بالعديد من العوامل مثل العوامل الاقتصادية، التقنيات الحديثة، المعوقات المقبولة، الموقف السوقي.

§ البيئة الخارجية:

تتواجد البيئة الخارجية خارج حدود النظام الشامل للمعلومات، وهذا يعني أن هذه البيئة قد تتواجد داخل نطاق المنشأة وقد تمتد إلى خارج هذا النطاق. وتتمثل عناصر البيئة التي تقع داخل نطاق المنشأة في النشاطات التشغيلية حيث تقوم أنظمة المعلومات بتسجيل الأحداث الاقتصادية التي تقع في مختلف النشاطات التشغيلية.

أما عناصر البيئة الخارجية والتي تقع خارج نطاق المنشأة فإنها تتمثل في احتياجات النشاطات التشغيلية من الموارد، وفي المعلومات المتعلقة بالسوق، والمنافسة، والتطورات التكنولوجية. إضافة إلى ذلك فإن أنظمة المعلومات تعمل على توفير احتياجات الجهات الحكومية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف الخارجية بما يحتاجونه من معلومات ترتبط بالنشاطات التشغيلية المختلفة. (عبد العال، ١٩٩٣، ص ١٤).





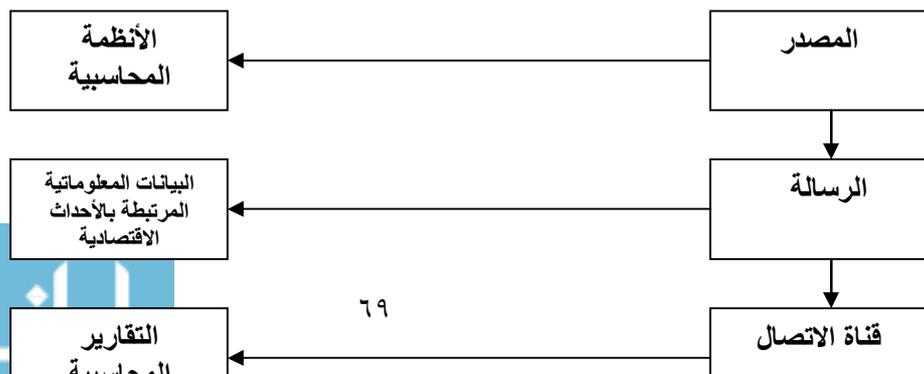
الشكل رقم (7) يوضح بيئة المنشأة وأهم الأنظمة الداخلية والخارجية (الراوي، ١٩٩٩، ص ٢٦)

§ تفاعل نظم المعلومات المحاسبية مع البيئة المحيطة:

يعد تحليل البيئة ركناً جوهرياً لضمان تصميم نظم معلومات محاسبية قادرة على تحقيق التفاعل البيئي المنشود، ويبرز ذلك من خلال قيام الكثير من المنشآت بإفناق مبالغ هائلة لتصميم أنظمتها المحاسبية دون أن تأخذ بعين الاعتبار العامل العام لنجاحها والمتمثل في التفاعل البيئي لذلك النظام (خطاب، ٢٠٠٢، ص ٦٦).

ومن أجل أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية أهدافها، فلا بد من تفاعلها مع البيئة المحيطة بها، وذلك من خلال شبكة الاتصالات التي تتطوي عليها هذه الأنظمة والتي تعد بمثابة الشرايين الرئيسة لها.

إن نجاح نظام المعلومات في تحقيق أهدافه مرهون أساساً بقدرته على توصيل المعلومات المطلوبة لكل متخذي القرارات. وللاتصال معاني عديدة أحد هذه المعاني يتمثل في أن المعلومات المحولة من نظام المعلومات يجب أن تصل إلى متخذ القرار في شكل دقيق وكامل. ومن المعاني الأخرى للاتصال أن المعلومات يجب أن تكون في شكل يسمح للمديرين فهمها وتفسيرها. ومن جهة أخرى لكي يكون الاتصال فعالاً، فيجب أن تحفز المعلومات المستلمة المدير لاتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق أهداف المنشأة (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص ٢٢٩).



الشكل رقم (8) يبين شبكة الاتصال في الأنظمة المحاسبية (عبد العال، ١٩٩٣، ص ١٤)

وفي الواقع فإن تأثير النظام وتأثره بالبيئة المحيطة هي أساس التقسيم إلى أنظمة مفتوحة وأخرى مغلقة.

• النظام المغلق:

هو ذلك النظام الذي لا يوجد أي تفاعل بينه وبين البيئة التي يعمل فيها، لذلك لا يتأثر هذا النظام بالتغيرات التي تحدث في الظروف البيئية (حسين، ١٩٩٧، ص ٢٠).
وبمعنى آخر هو ذلك النظام الذي يزاول نشاطه بمعزل تام عما يجري من مؤثرات في البيئة الخارجية، وهذا الانعزال قد يكون راجعاً إلى طبيعة النظام نفسه وفي ظل هذا النظام تختفي العلاقات المتبادلة بينه وبين البيئة وبالتالي فهو في حالة توازن واستقرار دائمين. فمثلاً نظام الرقابة والتحكم في معامل تكرير البترول يعمل ذاتياً بالكامل ولا يوجد أي تعامل بينه وبين البيئة المحيطة.

• النظام المفتوح:

هو ذلك النظام الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل فيها، بمعنى أن التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالنظام تؤثر على مدخلات وعمليات التشغيل ومخرجات النظام، وبالتالي يجب أن يتصف النظام بالمرونة الكافية للتأقلم مع المتغيرات البيئية المحيطة حتى يمكنه المحافظة على استمراره في الوجود (حسين، ١٩٩٧، ص ٢٠).

يمكن القول بأن نظم المعلومات المحاسبية يعتبر نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به ويعتمد عليها ويتأثر بالظروف الخارجية ويؤثر بها، ولا يمكن فصله عن البيئة الموجود فيها ولا يمكن منع تأثير البيئة عليه لأنه يستمد طاقاته أو مدخلاته منها، وتتمثل هذه المدخلات في الأيدي العاملة والمواد الخام والعدد والآلات وطرق ووسائل العمل.....الخ.

ويحدث التفاعل بين مكونات النظام المحاسبي والبيئة المحيطة به على مرحلتين تتمثل أولهما في أن البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي تعتبر المصدر الرئيسي الذي يستقي منه النظام المحاسبي مدخلاته، ومن ناحية أخرى يتم إرسال وتوصيل المعلومات المحاسبية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى البيئة المحيطة على شكل قوائم وتقارير مالية (موسكوف وسيمكن، ١٩٨٩، ص ٢٥).

ويتمثل التفاعل البيئي الداخلي في علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالأنظمة الفرعية الأخرى داخل المنشأة، وما تتطوي عليه من نشاطات، ومثال ذلك تفاعل نظام الإنتاج مع نظام التسويق ونظام الأفراد.

وفيما يتعلق بالتفاعل البيئي لنظم المعلومات المحاسبية خارج نطاق المنشأة، فيتمثل بما يقوم به المحاسبون من ملاحظة للأحداث الاقتصادية التي تقع وإرسال إشارات عنها إلى النظام المحاسبي، تمهيداً لتجهيز المعلومات الملائمة لمختلف المستويات الإدارية.

تأسيساً على سبق فإن الباحث يرى بأنه كون نظام المعلومات المحاسبية نظام مفتوح يتأثر بالبيئة المحيطة به ويؤثر فيها، حيث أن مدخلاته يستمدّها من البيئة المحيطة به، ومخرجاته يتم إرسالها للبيئة المحيطة به، لذلك فإنه لا بد لهذا النظام أن يكون مرناً حتى يستطيع التكيف والتلاؤم مع الظروف البيئية المتغيرة باستمرار، وعليه لا بد أن يتم أخذ ذلك بالاعتبار عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية، لتكون ذات كفاءة وفعالية بهدف الوثوق بمخرجاتها التي تمدنا بالمعلومات اللازمة والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة بما يخدم في تحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الثالث

أثر الاعتبارات التنظيمية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية

النظام المحاسبي نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة ويتأثر ويؤثر فيها، ويرتبط وجوده في المنشأة بوجود هدف أو مجموعة أهداف يراد تحقيقها من خلاله، وأهداف النظام هي التي تحدد طريقة عمله وكيفية تنظيم وإدارة واستخدام الموارد المتاحة له والتنسيق فيما بينها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف.

وحيث إن أهمية المعلومات ازدادت في العقود الأخيرة نتيجة المنافسة الشديدة وأتمتة العمليات الإدارية وكبر حجم المنشآت، واليوم وبفعل التطورات الاقتصادية والفنية والإدارية التي أثرت في طبيعة العملية الإدارية في المنشآت، فقد أصبح مطلوباً من النظام المحاسبي أن يتلاءم مع الوظائف الجديدة، وذلك لكي يكون باستطاعته تحقيق أهدافه و مساعدة الإدارة على حل المشاكل الإدارية التي تواجهها المنشآت.

وتنشأ المشاكل الإدارية بشكل مباشر أو غير مباشر عن سوء تدفق المعلومات المحاسبية خلال أقسام وإدارات المنشأة المختلفة، مما يعني عدم كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، ولكي تحقق نظم المعلومات المحاسبية أهدافها بكفاءة وفعالية والتي جوهرها ترشيد القرارات الإدارية لا بد الأخذ بالحسبان مجموعة من الاعتبارات التي تؤثر على كفاءة وفعالية هذه النظم، والتي يتم مناقشة بعضها في هذا المبحث وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

- اعتبارات تتعلق بهيكل التنظيم.
- اعتبارات سلوكية.
- اعتبارات تكنولوجية.
- اعتبارات تتعلق بنماذج اتخاذ القرارات.

٧ اعتبارات تتعلق بهيكل التنظيم:

إن فهم واستيعاب النظام المحاسبي ومقوماته من مجموعة مستندية ومجموعة دفتريّة ورقابة داخلية، كل ذلك لا يستقيم دون فهم ومعرفة الهيكل التنظيمي المعتمد في المنشأة. فمما لا شك فيه أن كلا من التنظيم الإداري والتنظيم المحاسبي مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وظيفياً وثيقاً ويؤثران علي فعالية وكفاءة العملية الإدارية وكذلك فعالية وكفاءة نظم المعلومات في الوحدة الاقتصادية عموماً (حنان، ٢٠٠١، ص ٣٨).

§ مفهوم التنظيم:

يعرف التنظيم بأنه الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب جهود جماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف محددة، ويتطلب هذا تحديد النشاطات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف وتحديد الأفراد المسؤولين عن القيام بهذه النشاطات وكذلك تحديد الإمكانيات والموارد التي سيستخدمها هؤلاء الأفراد، وتوضيح العلاقات الإدارية بينهم من حيث السلطة والمسئولية (الشيخ سالم وآخرون، ١٩٨٥، ص ١١٩).

فالتنظيم عبارة عن تنسيق جهود جماعة معينة ضمن الإطار التنظيمي والذي يحدد مستويات المسئوليات والواجبات للحصول على المعلومات بكفاءة، لذلك من الطبيعي أن تتأثر نظم المعلومات المحاسبية نظراً للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على هيكل المهام والوظائف في الهيكل التنظيمي، لذلك على محلي ومصممي نظم المعلومات المحاسبية الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الهيكل التنظيمي للمنشأة بكافة جوانبه، وانعكاس كل ذلك على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، وتحقيق الهدف المنشود من النظام.

§ الهيكل التنظيمي للمنشأة:

الهيكل التنظيمي عبارة عن خريطة للوظائف في المنشأة توضح سلطات ومسؤوليات كل وظيفة، ويوضح العلاقات الرسمية بين الوظائف والأفراد المسؤولين في كل وظيفة حيث يتم التعبير عن هذه العلاقة في شكل سلطة وقنوات اتصال. وهو الإطار الذي يحدد الإدارات في المنشأة أو الأجزاء الداخلية فيها، ويبين التقسيمات التنظيمية والوحدات التي تقوم بالأعمال والأنشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف المنشأة، وكذلك يحدد خطوط السلطة ومواقع اتخاذ وتنفيذ القرارات الإدارية، كما أنه الشكل الذي يحدد التركيب الداخلي للعلاقات السائدة في المنشأة.

وتتمثل أهم الجوانب التي تهتم مصمم نظم المعلومات المحاسبية من دراسة الهيكل

التنظيمي فيما يلي (حجر، ١٩٩٧، ص ٩٥):

- معرفة درجة مركزية ولا مركزية السلطة.

- معرفة قنوات الاتصال الرسمية، وخطوط السلطة المباشرة.

- تجزئة الأهداف العامة إلى أهداف فرعية يخصص كل منها لوحدة إدارية معينة

§ العوامل المؤثرة على الهيكل التنظيمي:

يمكن أن يتأثر الهيكل التنظيمي بالعديد من العوامل أهمها:

أ. المركزية:

وتعني أقصى قيود وأقل حرية لاتخاذ القرارات، وهي تشير إلى درجة تركيز السلطة وسلطة اتخاذ القرارات في جهة واحدة أو جهات محدودة في الهيكل التنظيمي للمنشأة (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص ٣٣٧).

وفيما يخص نظم المعلومات فهي درجة تدخل الإدارة العليا في عملية جمع المعلومات التي تستخدم لاتخاذ القرارات الإدارية في المنشأة، ومدى مساهمة الإدارة العليا في تفسير مدخلات المعلومات، ومدى متابعة الإدارة العليا المباشرة لتنفيذ القرارات الإدارية ودرجة حرية التصرف التي يملكها المشرف المباشر في وضع موازنة وحدته، ودرجة الحرية في تقييم الأداء، وفي إجراءات تعيين وفصل الموظفين أو تحديد مكافأته (ملاكوي، ١٩٨٦).

ولهذه المركزية عدة مزايا تتعلق بالتشغيل المركزي للبيانات حيث يتم التقليل من حدوث التكرار والبيانات غير الضرورية، بالإضافة إلى أن القيام بعمليات التشغيل في مكان مركزي واحد يساهم في تحسين الرقابة علي النظام والحماية المادية للأجهزة والأدوات المستخدمة، كما أنه يساعد على رقابة دخول المستخدمين على البيانات. ويعطي النظام المركزي قوة أكبر للإدارة في اتخاذ القرارات وفي نفس الوقت يقلل إلى حد كبير من القرارات الروتينية أثناء عمليات التشغيل، ويسمح النظام المركزي بتحقيق وفورات الحجم الكبير وتخفيض تكلفة التشغيل وذلك لأن العمليات المركزية تخدم أكبر عدد من المستخدمين في وقت واحد (حسين، 1997، ص ٢٤٥).

ب_ اللامركزية:

اللامركزية بصفة عامة تعني أقل قيودا وأكثر حرية لاتخاذ القرارات، ويقصد بها تفويض السلطات والصلاحيات وما يترتب عليها من مسؤوليات، وأن كل مدير في موقعه يأخذ من الصلاحيات والسلطات ما يريده لإدارة نشاطه بكفاءة، وبنفس الوقت يتحمل المسؤولية أو المساءلة عما يترتب على قراراته وإدارته من نتائج، وفي حالة اللامركزية في الإدارة يكون الدور الأساسي لنظم المعلومات المحاسبية هو إعداد التقارير الإدارية اللازمة والضرورية لقياس أداء الإدارة ومحاسبتهم وفقا للمستويات المنوطة بهم، ومن هنا ظهرت محاسبة المسؤولية، تلك المحاسبة التي يمكن من خلالها إعداد التقارير التي توضح إلى أي مدى أدى المدير مسؤولياته وواجباته (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١).

وللامركزية مزايا ترتبط أيضا بالتشغيل اللامركزي للبيانات بالمستخدمين من خلال المستخدمين، فتسمح مثل هذه النظم للمستخدمين بالرقابة والتحكم في المدخلات، والتشغيل،

والمخرجات. وبذلك يمكن التحكم في تنظيم أوقات التشغيل بالمقارنة بنظام التشغيل في النظام المركزي.

وأيضاً تمتاز نظم التشغيل اللامركزية بالمرونة الكافية للاستجابة إلى التغيرات في احتياجات المستخدمين أو في حالة ظهور احتياجات جديدة لأن التعديلات في هذه الحالة ستكون في الجزء من نظام التشغيل اللامركزي الذي يتأثر بهذه التعديلات مع عدم التغيير أو التعديل في الأجزاء الأخرى للنظام (حسين، ١٩٩٧، ص ٢٤٦).

لكن نادراً ما نجد في الحياة العملية تنظيمات مركزية أو لامركزية بالكامل، فالمرکزية الكاملة تعتبر غير اقتصادية في كثير من الحالات، وذلك لعدم إمكانية اتخاذ العديد من القرارات عند مستوى الإدارة العليا فقط، أما المرکزية الكاملة فتعني لنا من جهة أخرى بصدد مجموعة من التنظيمات المنفصلة المستقلة تماماً، ولذلك فإنه يجب أن لا يقتصر دور وحدات التنظيم الفرعية على المساهمة في إنجاز المشروع فقط، وإنما يجب أن تساهم في إنجاز بعضها البعض (جمعية المجمع العربي، (1)، ٢٠٠١، ص ٣٣٧).

ج_ تكامل عمليات المنشأة وارتباط أقسامه:

من المبادئ التي يجب أن يرتبط بها تصميم النظام المحاسبي هو مبدأ تكامل وترابط عمليات المنشأة وأقسامها ويعني ذلك أن نظرة مصمم النظام يجب أن تتسع لتشمل الهيكل التنظيمي للمنشأة بأكملها، وعليه في هذا المجال أن يتحقق من الترابط وتكامل النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي، بحيث يتحقق له هدف تدفق التقارير والبيانات بين أقسام وإدارات المنشأة، بصورة تضمن للمستفيدين الوفرة المناسبة من البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة (قاسم، ٢٠٠٤، ص ٥٣-٥٤).

ويلعب نظام المعلومات المحاسبي دوراً كبيراً في إحداث التكامل خاصة مع تزايد درجة التنوع في تقديم الخدمات والمنتجات، ويحقق نظام المعلومات التكامل بين جميع النظم الفرعية الموجودة في المنشأة عن طريق ربطها بمجموعة واحدة من البيانات تعمل على خدمتها وعلى استقبال بعضها كمدخلات للبعض الآخر، كما تستمد هذه النظم بياناتها من البيئة الداخلية التي تعكس النشاطات المختلفة والخطط المتعلقة بها وذلك لاستخدامها في أغراض الرقابة واتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل، وكذلك من البيئة الخارجية التي تتفاعل معها وتزودها بمعلومات مختلفة.

ومن هنا فإن الباحث يرى بأن كفاءة وفعالية النظام المحاسبي لن تتحقق إلا إذا ارتبط بناؤه بتكامل وترابط عمليات المنشأة وأقسامها وبحيث يتحقق للمشروع التدفق السليم للبيانات المطلوبة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.

٧ اعتبارات سلوكية:

إن الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في المنشأة هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة والتي تساعد المستفيدين المختلفين داخل المنشأة وخارجها في اتخاذ القرارات الرشيدة، والنظام المحاسبي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، ويعتبر الأفراد العاملين على تشغيل النظام وكذلك المستخدمون للمعلومات من ضمن هذه البيئة، وبالتالي فهم يؤثرون ويتأثرون به، لذلك لا بد من دراسة حاجاتهم المختلفة وإيجاد الطرق المناسبة لإشباعها لكي يعمل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية مما يؤدي إلي اتخاذ القرارات الرشيدة.

ويتضمن علم المحاسبة بعض الجوانب السلوكية التي تؤثر على العملية المحاسبية ذاتها وتتأثر بها، وإذا ما أهملت المحاسبة السلوك الإنساني فسوف تصبح لا معنى لها وتشكل عبئاً مالياً على المشروع والمجتمع.

فالمحاسبة السلوكية تهدف إلى الكشف عن تأثير المعلومات الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية على سلوك الأفراد العاملين في المشروع، والمستخدمين لهذه المعلومات بشكل عام، وكيفية إحداث تغيير في هذا التأثير عن طريق إجراء تغييرات مماثلة في المعلومات المحاسبية، وتختص المحاسبة السلوكية بكيفية استخدام العمليات المحاسبية لمساعدة الأفراد والتنظيمات في الوصول إلى الأهداف التي وضعوها لأنفسهم من قبل أو تلك الأهداف المحددة لهم من جهات أخرى (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ٣٥٦).

وفيما يلي بعض الجوانب التي تمثل الطبيعة السلوكية للمحاسبة (عبده، ١٩٨٠، ص ٥٦-٥٩):

- أ- تتضمن المحاسبة الأفراد سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين، فالأفراد هم المسئولون عن إدارة النظام المحاسبي وتقديم المعلومات المحاسبية.
- ب- ازدياد الطلب على المعلومات المحاسبية نتيجة لحالة القلق المبنية على عدم التأكد من دقة المعلومات الخاصة بأوجه النشاط الاقتصادي داخل المنشأة العامل الهام في الاحتياج للمعلومات المحاسبية.
- ج- تهدف المعلومات المحاسبية إلى التأثير على السلوك الإنساني، حيث أن أثر المعلومات المحاسبية على سلوك مستخدميها لاتخاذ القرارات سوف يختلف باختلاف مهاراتهم وخبرتهم وفهمهم للمعاني المرتبطة بالكلمات والمصطلحات المستخدمة.

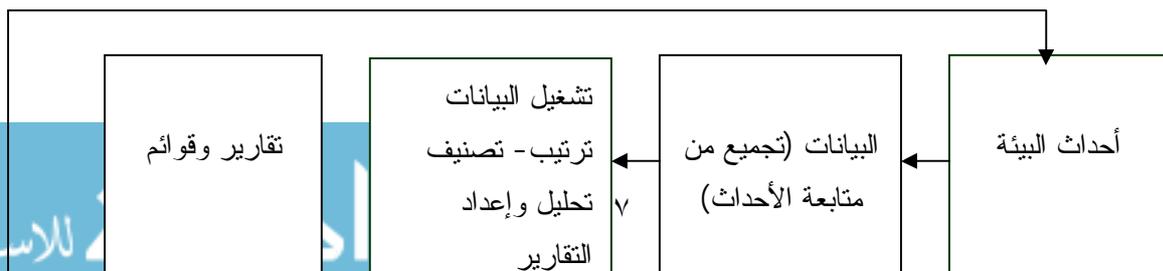
- د- اختلاف الاحتياج للمعلومات تبعاً للحالات المختلفة من عدم التأكد والمعرفة، لذلك فإن الاحتياج للمعلومات المحاسبية يختلف من شخص لآخر أو من مجموعة لأخرى من الأشخاص، ومن المهم أن تتناسب المعلومات المحاسبية المقدمة لكل شخص مع احتياجه حتى تؤثر على سلوكه التأثير المطلوب.
- ه- تتأثر كفاءة المعلومات المحاسبية بمن يعدونها، حيث يعتمد مستخدم المعلومات المحاسبية على معدي هذه المعلومات الذي يمكنهم من تحديد محتوى وسائل الاتصال المحاسبية وتحديد جودة وكفاءة مختلف مفردات المعلومات الموجودة في تقاريرهم. ولذلك يجب أن لا يكون هناك تأثير شخصي متحيز من معدي هذه المعلومات المحاسبية على مستخدميها.
- و- تتحدد درجة تأثير المعلومات المحاسبية بمدى الثقة فيها، حيث تؤدي المعلومات المحاسبية دورها في التأثير على سلوك مستخدميها إذا ما توافرت الثقة فيها وفي موضوعية من يعدونها من المحاسبين.

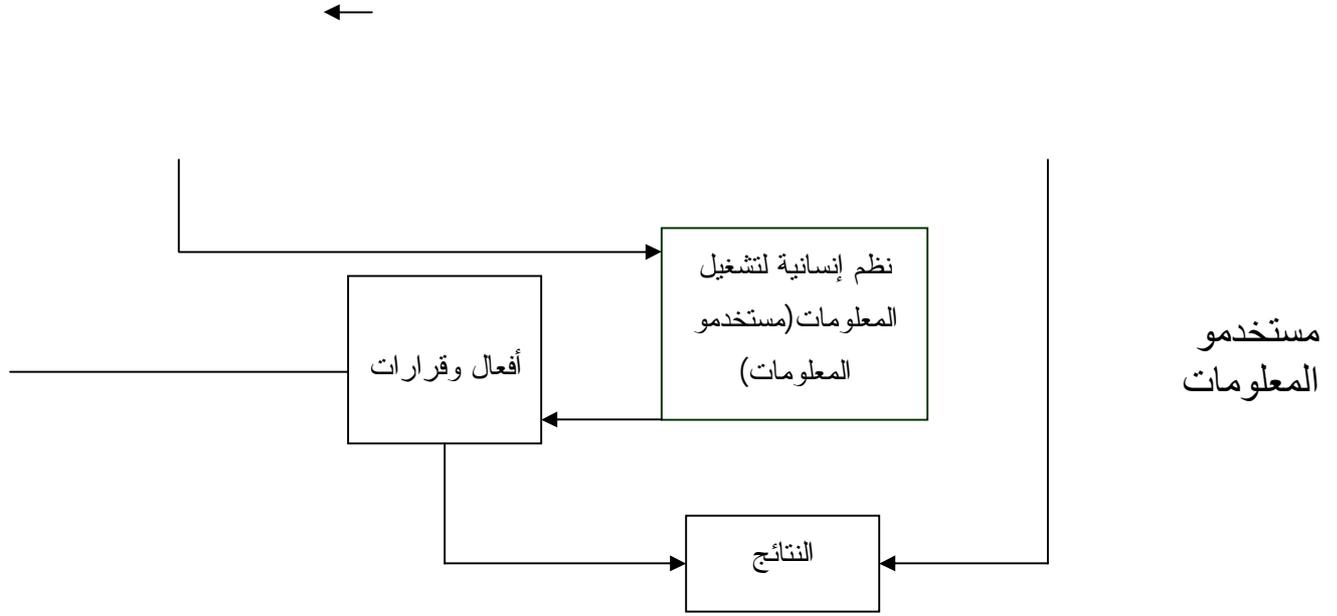
§ العلاقة بين مستخدمي المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية:

يبدأ تصميم النظام المحاسبي بتحديد محتوى وشكل المخرجات التي يجب على النظام أن يقوم بإعدادها حتى يتمكن المستفيدون من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من أداء مهامهم.

وتعد التقارير المحاسبية من أكثر الأشكال استخداماً لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين، وهذه التقارير هي أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير ومدى ملاءمتها للمستخدم.

وهناك علاقة قوية تربط مستخدم المعلومات بنظم المعلومات المحاسبية، حيث أن نظم المعلومات تهتم بمتابعة الأحداث في البيئة والمنشأة، ويترتب على ذلك مجموعة بيانات تجري عليها عمليات التشغيل المختلفة، لينتج في النهاية رسائل وتقارير وقوائم تستقبلها العناصر البشرية، حيث يجري الفرد أو متخذ القرار عمليات تشغيل أخرى تتعلق به كإنسان، ولذلك يجب على مصمم نظم المعلومات تفهم طبيعة العمليات التي يجريها الفرد على المعلومات وكذلك العوامل الشخصية والفردية التي تؤثر على هذه العمليات (عبد الخالق، ١٩٩٣، ص ١٥٠)، والشكل التالي يعطي صورة مبسطة لطبيعة هذه العلاقة:





الشكل رقم (9) يبين العلاقة بين نظم المعلومات والنظم الإنسانية (مستخدمو المعلومات) (عبد الخالق، ١٩٩٣، ص ١٥١).

وفي السنوات الأخيرة اهتمت دراسات وبحوث محاسبية عديدة بمستخدم المعلومات المحاسبية ومحاولة فهم الطريقة التي يتم بها تشغيل المعلومات وذلك لأن كفاءة نظم المعلومات مرتبطة بمستخدم المعلومات، ولذلك على مصمم نظم المعلومات تفهم طبيعة العمليات التي يجريها الفرد على المعلومات وكذلك العوامل الشخصية والفردية التي تؤثر على هذه العمليات (عبد الخالق، ١٩٩٣، ص ١٥٠).

§ التحليل السلوكي في نظم المعلومات المحاسبية:

من المعروف أن الإنسان غالباً ما لا يقبل أي تغييرات قد تؤدي إلى تعديله لأسلوب حياته.

فعند قيام المنشأة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدم لديها وذلك بهدف زيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية داخل هذه المنشأة، قد يؤدي ذلك إلى حالة من عدم الرضا لدى بعض الأفراد العاملين لديها، ويرفضون التعديلات التي تم عملها في نظم المعلومات المحاسبية، بالرغم من أنها ستؤدي إلى تحقيق أهداف المنشأة ككل، فقد يؤدي التعديل في النظام المستخدم إلى حمل الأفراد على التعديل في طريقة أدائهم لمهام وظائفهم بشكل سلبي، مما يؤدي إلى تخفيض كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، فنظام بدون أفراد مؤهلين ولديهم دافعية عالية لتشغيله لن يكون له أي كفاءة أو فعالية مهما كانت دقة تصميمه ودرجة تعقيده.

من طبيعة البشر مقاومة التغيير، فيمكن أن يوجد في الوحدة الاقتصادية الأفراد المؤهلين لتشغيل النظام الجديد أو التعديلات المقترحة في النظام الحالي ولكن لا يوجد لديهم الاستعداد لقبول أي تغيير عن الوضع الحالي. وقد يكون هذا الموقف السلبي من التغيير نتيجة لخوف العاملين من تأثر موقعهم التنظيمي أو فرص العمل المتاحة تأثيراً سلبياً نتيجة التغييرات المقترحة. فمثلاً أي تغييرات في النظام الحالي تشتمل على إدخال الحاسب في عملية التشغيل سيترتب عليها فقد فرص العمل لبعض العاملين. وتغيير الموقع التنظيمي لبعض آخر. ولذلك، مجرد الإشارة إلى تغيير النظام ستواجه بمقاومة شديدة من بعض الأفراد مهما كان العائد أو المنافع المترتبة على هذا التغيير للشركة ككل (حسين، ١٩٧٧، ص ٢١٤).

ويمكن تصنيف الأسباب التي تدفع بالأفراد والمجموعات إلى مقاومة إدخال أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية كالتالي:

- أ- أسباب تتعلق بالأفراد: وذلك نتيجة للتغيرات التي يمكن أن يحدثها التغيير في التنظيم الرسمي للمنشأة، والتي قد تؤدي إلى عدم الحاجة إلى بعض الوظائف، أو إعادة توزيع المسؤوليات والصلاحيات وما قد ينتج عنه من تغيير في مراكز القوى.
 - ب- أسباب تتعلق بنظام المعلومات: فقد تكون المقاومة ناتجة لصعوبة استخدام النظام أو لكونه لا يعمل بشكل صحيح أو لا يلبي متطلبات المستخدم.
 - ج- أسباب تتعلق بالتنظيم: أي ناتجة عن عدم تمكن الأفراد من التعامل الصحيح مع بعضهم البعض نتيجة لاختلاف الطبائع والشخصيات والمصالح.
- ولضمان قبول هؤلاء الأفراد النظام الجديد وتفاذي مقاومتهم له يجب عمل التالي (برهان ورحو، ٢٠٠١، ص ٦٣):

- مشاركة المستخدمين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وبشكل فعال.
 - دعم الإدارة العليا الكامل لأنشطة وعمليات تطوير هذه النظم.
 - توضيح سياسات المنشأة والتحديات التي تواجهها وحشد الجهود لدعم تطبيق نظم المعلومات اللازمة لمواجهة هذه التحديات.
- وإضافة لما ذكر يجب أن يحرص محلل النظم وكذلك الإدارة العليا للمنشأة على التزام الصراحة والعلانية في مقابلاتهم مع موظفي المنشأة في جميع مراحل تطوير النظام وكذلك أن يقوم محلل النظم بتوضيح نطاق وأهداف دراسة النظام والمزايا المتوقعة من النظام الجديد والتي يمكن تحقيقها لموظفي المنشأة، وكذلك مدى فائدة النظام الجديد في تخفيض جزء كبير من الأعمال الروتينية وتوفير الوقت لأعمال أكثر أهمية (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢).

لذلك يجب أن يأخذ المحاسب بعين الاعتبار العوامل السلوكية التي يواجهها الأفراد أثناء أداء عملهم، سواء كان في محاسبة التكاليف أو في إعداد الموازنات أو في دراسة النظم. فليست العبرة بتصميم نظم سليمة وصحيحة، بل بمدى قبولها بواسطة الأفراد ومنسوبي المنشأة عند تطبيقها (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٥٢).

وكذلك يجب على محلل النظم أن يأخذ في الاعتبار العوامل السلوكية لدى موظفي المنشأة خلال مراحل دراسته لنظام المنشأة حتى يكون لاقتراحاته فعالية ملموسة، فبدون رضائهم عن النظام المقترح يكون النظام المقترح ليس إلا "حبر على ورق" (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٦١٦).

§ سلبيات وإيجابيات المشاركة في تطوير النظام المحاسبي:

إن محلل النظم في محاولته لفهم النظام الحالي يمكن أن يشرك معه هؤلاء الذين سيستخدمون النظام المحسن أو النظام الجديد. ولا شك أن اشتراك مستخدمي النظام في هذه المرحلة المبكرة يمكن أن يولد لديهم إحساس بأهميتهم في المساعدة في تطوير نظامهم. ويؤدي هذا الإحساس بطبيعة الحال إلي ضمان قبولهم للنظام الجديد بالإضافة إلى تعاونهم الفعال في إنجاح النظام بعد تنفيذه (حسين، ١٩٩٧، ص ٢١٥).

وبالتالي تؤثر مشاركة هؤلاء المستخدمين في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الرضا النفسي وتقليل دوافع المقاومة للنظام، ورفع مستوى الطموح لديهم، ورفع درجة الثقة بين المستويات الإدارية، ورفع مستوى الأداء بشكل عام.

إلا أن للمشاركة بعض السلبيات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطوير النظم نظراً لما يمكن أن يحدث من تراخي في إعداد المعايير اللازمة للأنظمة وخصوصاً فيما يتعلق بعمليات الرقابة، وكذلك قد تكون المشاركة صورية أو غير حقيقية من خلال فرض المعايير من قبل الإدارة دون الاهتمام برأي المشاركين، وقد يترتب على عملية المشاركة ظهور التنظيمات غير الرسمية، وما يترتب على ذلك من حالة الرفض والعمل على تحقيق الأهداف الشخصية، وقد تؤدي إلى المواجهة بين المستويات الإدارية نتيجة لتحمل المدير المسؤولية وحده دون المشاركين في وضع المعايير.

وفي هذا الشأن يرى الباحث بأن إيجابيات مشاركة ومساهمة مستخدمي النظام أكبر من السلبيات، حيث أنه بمشاركتهم تكون فرص رضائهم وعملهم على إنجاح النظام أكبر، فلا يمكن تطبيق أي نظام والاستفادة منه، مهما كانت جودة تصميمه، بدون تعاون ومساهمة مستخدميهم الذين يتأثرون بالنظام ويؤثرون في عملياته بشكل يومي.

لذلك فإن الباحث يرى بأنه لضمان عمل نظم المعلومات المحاسبية بكفاءة وفعالية يجب مراعاة الجوانب السلوكية، وذلك من خلال قيام محلي النظام أثناء فحصهم للنظام بهدف تطويره أن يتعاملوا مع الأفراد بصراحة وبصورة مبكرة. وأن يتم إخبارهم بأهداف الفحص ونطاقه وفترة إنجازه، وإعطائهم صورة عما سيكون عليه النظام الجديد حتى يتم إزالة الغموض واللبس الذي يعانون منه.

وكذلك يجب على محلي النظام العمل على كسب الأفراد وتشجيع أسئلتهم واقتراحاتهم والأخذ بها بقدر الإمكان، والعمل على التغلب على مشكلة التضارب بين احتياجات المنشأة للتغيير ومقاومة العاملين لهذا التغيير (حجر، ١٩٩٧، ص ١٦٥).

ونخلص مما تقدم بأن التعرف على احتياجات المستخدمين من المعلومات تعد بمثابة الخطوة الأولى والأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية، حيث أن درجة نجاح وكفاءة وفعالية وقبول هذه الأنظمة أثناء تطبيقها تعد بمثابة دالة لدرجة الدقة في التعرف على احتياجات المستخدمين، وبالتالي فإن فهم العوامل السلوكية المرتبطة بهم تعتبر من الأمور الهامة التي يجب على المحللين والمصممين لأنظمة الإلمام بها، فمعرفة الجوانب السلوكية للأفراد سواء كمستخدمين لمخرجات النظام أو قائمين بتشغيله تكفل للنظام قبوله أثناء التنفيذ واستقراره لفترة زمنية أطول.

٧ اعتبارات تكنولوجية:

تسري ثورة التكنولوجيا في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة، وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية، كما امتدت آثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

والتكنولوجيا مورد ذو أهمية كبيرة وحساسة ليس فقط للعمليات، بل أيضاً لربحية ونمو المنشأة. كما أنها تؤثر على الإمكانيات التنافسية للمنشأة، فالمنشآت جعلت من التكنولوجيا ميزة تنافسية، ويمكن النظر إلى إدارة التكنولوجيا على مستوى المنشأة كتكامل فعال بين استراتيجية التكنولوجيا واستراتيجية أساليب الأعمال، فالتكنولوجيا تحسن عملية التنسيق للأبحاث والتطوير ووظائف العمليات في التسويق والإنتاج والتمويل والمحاسبة ووظائف الموارد البشرية (جمعية المجمع العربي، (2)، ٢٠٠١، ص ٤).

وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات قد أحدثت تغييرات سريعة وهامة في بيئة الأعمال

المعاصرة

فلا بد من الاستجابة لهذه التغيرات من قبل منشآت الأعمال وذلك من خلال التوسع في تطوير نظمها المعلوماتية على اختلاف أشكالها ونظم المعلومات المحاسبية لديها بصفة خاصة لكي تستطيع مجارات التطورات الكبيرة وتحقيق الاستفادة المثلى مما يمكن أن توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وخدمات وتسهيلات وإمكانات عديدة ومتنوعة.

ويعمل نظام المعلومات المحاسبي الذي يستخدم الحاسب الآلي باستخدام بعض الأدوات التقنية المتقدمة المتاحة لنا، على جعل إنتاج هذه المعلومات المفيدة أكثر فعالية وبالتالي تزيد من إنتاجية المنشأة، وتكون المعلومات الأفضل متاحة للمستخدمين بسرعة أكبر بكثير عند استخدام نظام معلومات محاسبي يستخدم الحاسب الآلي، والذي يتيح للمدراء اتخاذ قرارات أفضل بسرعة أكثر، وإذا قامت أنظمة المعلومات المحاسبية التلقائية بتوفير هذه الفوائد فمن الطبيعي افتراض أن أنظمة المعلومات التلقائية في أجزاء أخرى من الكيان سوف تعطي عائد وكسب إنتاجية بطريقة متشابهة. ويتيح لنا توسيع نظام المعلومات المحاسبي للمشروع التشغيل التلقائي لأكثر من مجرد البيانات المحاسبية. وتمتد تطبيقات تخطيط موارد المشروع لكل جوانب المنشأة وقد تم تطويرها للمساعدة في جعلها أكثر فعالية لتطوير معلومات صالحة للاستخدام من الكميات الضخمة للبيانات الخام المجمعة بواسطة هذه الأنظمة.

و الآن وجدت هذه العمليات التلقائية طريقها إلى كل ركن من المنشأة، ويجب أن تجد وظيفة تقنية المعلومات طريقة لتدير بفاعلية تطبيق التقنية للعمل بحيث يمكنها تحرير حلول تطبيقية بأسلوب فعال وبكفاءة (جمعية المجمع العربي، (3)، ٢٠٠١، ص ٣٨١٢).

§ مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يشير مصطلح "تكنولوجيا المعلومات" إلى مدى واسع من المواد والقدرات التي تستخدم لخلق و تخزين، و بث المعلومات. ومكوناتها الأساسية الثلاث هي: الحواسيب، وشبكات الاتصال، والمعرفة الفنية (الصباغ، ٢٠٠٢، ص ١٧٤).

وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها وسائل الكترونية لتجميع و معالجة و تخزين و نشر المعلومات، و تعد تكنولوجيا المعلومات من القضايا الحديثة التي بدأت تعكس أهمية استخدام المعلومات المعالجة تكنولوجياً في خدمة جوانب متعددة في المجتمع، كما أن هذه التكنولوجيا قد أدت إلى تخفيض التكاليف الكلية للعمليات التجارية، بل أضحت من الواجب الاهتمام والتركيز على التمييز بين المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في أنشطتها الإنتاجية والخدماتية وتلك التي ما زالت تستخدم الأنظمة اليدوية (صيام، ٢٠٠٤).

وتستخدم تكنولوجيا المعلومات بسبب الفوائد التي توفرها للناس الذين يستخدمونها في حياتهم العامة والعملية وتوفر الحواسيب وشبكات الاتصال مجتمعة أربعة فوائد رئيسية للمستخدمين: السرعة، الثبات، الدقة والموثوقية (الصباغ، ٢٠٠٢، ص ١٨٣).

ومن البديهي القول أن غياب تقنيات المعلومات في منظمات الأعمال الحديثة تعني في الواقع غياب أو استحالة وجود أو استمرار أنشطة الأعمال التي تقوم بها هذه المنظمات، كما يعني أيضاً صعوبة تحقيق أدنى مستوى من الكفاءة والفعالية في بعض أنشطة المعلومات التي قد لا تتصل بتكنولوجيا المعلومات بصورة مباشرة.

فالتقنية المعلوماتية الحديثة هي تنظم عمل منظومات الأعمال ومنها يتدفق مجرى المعلومات الحيوية والقرارات اللازمة لإدارة وتوجيه وتنفيذ أعمال وأنشطة المنظمة، بمعنى آخر تعتبر تقنية المعلومات بمثابة مصدر إثراء لحياة ونمو واستمرار المنظمة ولعمل وظائفها وأنشطتها وعملياتها (جمعية المجمع العربي، (4)، ٢٠٠١، ص ٣٣٨-٣٣٩).

§ تكنولوجيا المعلومات وتطوير نظم المعلومات:

تطورت نظم تشغيل البيانات في الوقت الحاضر بحيث أصبحت قادرة على تناول حجم هائل من البيانات، مع وجود طرق عديدة و متنوعة لمعالجة هذه البيانات. هذا بالإضافة إلى السرعة الكبيرة والدقة الفائقة في التقرير عن نتائج التشغيل. ولا شك أن العامل المؤثر والفعال الذي أدى إلى هذا التطور هو استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات. إذ أنه لولا وجود الحاسبات لكان من الممكن أن تختنق الشركات الكبيرة والنظم المعقدة تحت ضغط الأعمال اليدوية الروتينية في تسجيل وتشغيل البيانات وجمع التقارير (حسين، ١٩٩٧، ص ٢٧٩).

وتلعب نظم إدارة قواعد البيانات دوراً مسيطراً في بناء نظم المعلومات الحديثة، حيث يتم تصميم و تشغيل معظم نظم المعلومات الحالية في المنظمات باستخدام نظم إدارة قواعد البيانات. يعود السبب في ذلك إلى مجموعة من المزايا التي يؤمنها استخدامها نظم إدارة قواعد البيانات في تشغيل النظام المطور، والتي تعجز أساليب البرمجة التقليدية المتمثلة باستخدام لغات البرمجة عن تحقيقها مثل: المرونة والاستقلالية والتكامل.

يتكون نظام المعلومات المحوسب، باستخدام نظم إدارة قواعد البيانات من المكونات التالية:

* قاعدة البيانات.

* البرمجيات.

* التجهيزات المادية.

* المستخدمين. (قاسم، ٢٠٠٤، ص ٢٧٦).

§ مبادئ في تصميم قاعدة البيانات لنظم المعلومات المحاسبية:

من الواضح في ظل النظم الحديثة هو الدمج بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أنظمة المعلومات ضمن المنشأة، وبالتالي فإن تصميم قاعدة البيانات، يشمل بناء قاعدة بيانات تخدم كافة الأنظمة ضمن المنشأة، بالأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار الترابط الكبير بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أنظمة المعلومات.

تقوم المنشآت بتطوير وتشغيل العديد من نظم المعلومات الفرعية، مما يقود إلى تضخم حجم البيانات التي يجب أن تجمع و تخزن وتعالج، مما يعني ارتفاع تكلفة تخزين وتحديث والحفاظ على هذه البيانات، لذلك يسيطر في عالم المنشآت في السنوات الأخيرة اتجاه لتطوير نظم المعلومات المتكاملة، حيث يتم تكامل كافة النظم التي تحتاجها المنشأة من خلال بناء قاعدة بيانات موحدة وعامة تتضمن كافة البيانات التي تحتاجها مختلف التطبيقات التي تفرضها حاجات إدارة المنشأة من معلومات. إن بناء قاعدة بيانات موحدة لكافة النظم ضمن المنشأة سوف يقلل من تكاليف القياس ويقلل أيضاً من التناقض والاختلاف بين البيانات المخزنة في حال بناء قواعد بيانات مستقلة لكل نظام من هذه النظم كما أنه يمكن من معالجة معلومات مختلف النظم وتبادلها بشكل آلي. يؤدي هذا التكامل إلى رفع كفاءة وفعالية هذه النظم مجتمعة ويقلل من تكاليف عمليات التحديث المستمرة لمحتوى قاعدة البيانات (قاسم، ٢٠٠٤، ص ٣٢٧).

§ دور الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية:

للحاسوب دور كبير في تطوير نظم المعلومات المحاسبية لما يتميز استخدامه من مزايا لم تكن موجودة في ظل التشغيل اليدوي للنظام المحاسبي، ولقد أصبحت معظم المنشآت تستخدم الحاسوب في عملها المحاسبي.

حيث أنه يمتاز بالسرعة والدقة المتزايدة في تشغيل البيانات وإعداد التقرير، كما يمتاز أيضاً بالقدرة على تخزين البيانات والمعلومات في حيز ونطاق محدود بطريقة منظمة بحيث يمكن الرجوع إليها في زمن قياسي عند الحاجة إليها، مما يوفر أكواماً هائلة من المستندات والملفات والوقت والمجهود اللازمان لاسترجاع البيانات أو المعلومات المعينة (حسين، ١٩٩٧، ص ٢٧٩).

وقد بدأت عملية استخدام الحاسوب في تشغيل نظم المعلومات منذ بداية ظهور الحاسوب وذلك نظراً للمزايا الكبيرة التي يقدمها استخدام الحاسوب في تشغيل نظم المعلومات

من اقتصادية وسرعة وموثوقية عالية في عمليات تخزين ومعالجة وتقديم المعلومات (قاسم، ٢٠٠٤، ص ٢٧٥).

وقد أثر التطور في مجال استخدام الحاسوب إلى زيادة الاهتمام وتحديد مداخل جديدة لتصميم النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب، وإعداد البرامج المحاسبية المتكاملة لتشغيل البيانات. فقد ظهر في الفكر المحاسبي مصطلح "نظام التشغيل الإلكتروني" الذي يشير إلى معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسوب، ويعني نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات استخدام الحاسوب لتحقيق وظيفة المحاسبة في القياس والتسجيل والتبويب والتوصيل، حيث يقوم هذا النظام بتجميع البيانات المتوفرة وتحليلها لإعادة بنائها في وحدات للمعرفة (معلومات) ذات دلالة معينة تستخدم لتزويد الإدارة على مختلف المستويات بالمعلومات التي تحتاجها، وإعداد التقارير للأطراف الخارجية بشكل صحيح ودقيق في الوقت المناسب (جاموس، ١٩٩١، ص ١٣).

ويمكن توضيح الآثار المترتبة على التشغيل الإلكتروني للبيانات على نظم المعلومات المحاسبية فيما يلي (نور، ١٩٩٩، ص ٧٠):

أ- التأكيد على أهمية الدفاتر الفرعية أو المساعدة وبصورة كبيرة على أساس أنها تعتبر العنصر الرئيسي في تشغيل البيانات.

ب- ضعف الدور الذي يقوم به دفتر اليومية العامة على اعتبار أنه سيكون منتجاً فرعياً لعملية تشغيل البيانات وليس هو المصدر الرئيسي للترحيل كما في حالة النظم اليدوية.

ج- إن الأثر الهام للتشغيل الإلكتروني للبيانات يتمثل في توفير كمية هائلة من البيانات المحاسبية وغيرها والتي يمكن استخدامها في الأغراض المختلفة بما فيها التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المختلفة.

د- يتم تطبيق مبدأ كتابة البيانات مرة واحدة، حيث يتم إدخال البيانات في المرة الأولى ويتم تغيير البيانات الموجودة في جميع الملفات المتعلقة بها مباشرة في نفس الوقت ويتم استخراج التقارير تلقائياً.

وقد أدى استخدام نظم معالجة البيانات إلكترونياً إلى تغيير ملموس في وظيفة المحاسب، حيث أدت إلى انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يقضيه يومياً في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات الاقتصادية. حيث يتم الآن إنجاز معظم هذه العمليات بواسطة الحاسوب، الأمر الذي أدى إلى توفير الوقت ليستثمره المحاسب في الاشتراك في تحليل المعلومات واتخاذ القرارات الإدارية. وكذلك تطور وظيفة المحاسب الإداري، وخاصة فيما يتعلق بمسؤوليته في دراسة النظم ووضع الموازنات وعمل التوصيات المتعددة التي تؤثر

على القرارات الإدارية المتنوعة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي (موسكوف وسيمكن، ١٩٨٩، ص ٥٣).

كما أن استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية للمعلومات لم يغير من النظم اليدوية من حيث الطبيعة والهدف، لكنه استلزم إجراءات وتقنيات خاصة نتيجة لاختلاف طبيعة عمل الحاسوب نفسه، وقد أدى استخدام أجهزة وبرامج الحاسوب في تشغيل النظم المحاسبية إلى تغييرات ثلاثة تتمثل في (جاموس، ١٩٩١، ص ١٤).

أ- طرق تشغيل البيانات.

أ- التقنيات والإجراءات المستخدمة لتحقيق الرقابة الفعالة.

ج- التقنيات والإجراءات المستخدمة لمراجعة النظم.

ومن أهم التطورات وصلتها بنظم وتقنيات المعلومات هي انتقال نظم المعلومات المحاسبية من مستوى نظم لمسك الدفاتر وتسجيل المعاملات لإعداد القوائم المالية، إلى نظم تمثل جزءاً أساسياً من منظومات متكاملة للمعلومات في داخل المنظمة. فنظام المعلومات المحاسبي لا يعمل لوحده أو لذاته، وإنما هو نظام فرعي ضمن نظام أكبر هو نظام المعلومات الإدارية. وحتى لو كان هذا النظام المحاسبي مستقلاً نسبياً فإنه يضم بالضرورة التقنية والتشغيلية نظم ومكونات فرعية أصغر. وبدون هذه المكونات لا يستطيع أن يعمل، بل أن يوجد نظام المعلومات المحاسبية في المنظمات الحديثة (جمعية المجمع العربي، (4)، ٢٠٠١، ص ٣٣٢).

§ مقومات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

لقد نشأ عن استخدام الحاسوب في تشغيل نظم المعلومات مصطلح نظام المعلومات المحوسب، ليوصف استخدام الحاسوب في إدخال ومعالجة وتخزين ونقل البيانات والمعلومات. لقد ظهرت تاريخياً أشكال متعددة من الأتمتة في مجال إدخال ونقل ومعالجة المعلومات باستخدام الحاسب، وذلك نتيجة التطورات الكبيرة التي ظهرت في مجال التقنيات المادية مثل تطور الحواسيب وأجهزة إدخال ونقل ومعالجة المعلومات والبرمجيات (قاسم، ٢٠٠٤، ص ٢٧٥).

ويقوم أي نظام محاسبي يستخدم الحاسوب على مقومات أساسية لا بد من توافرها حتى يتسنى لهذا النظام تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي (جاموس، ١٩٩١، ص ١٥-٢١):

أ- أجهزة الأنظمة الإلكترونية:

وتتألف هذه الأجهزة من مجموعة متكاملة من الأجهزة المتصلة فيما بينها للقيام بالعمليات المحاسبية والمنطقية.

ب - البرامج والإرشادات الأساسية:

تمثل البرامج سلسلة من التعليمات التي يستطيع الحاسوب تفسيرها وتنفيذها وترشدها إلى تشغيل البيانات، وهي تمثل أوامر مكتوبة بلغة معينة توجه وحدة التشغيل المركزية للقيام بتنفيذ عملية معينة، وتدخل هذه الأوامر في تصميم البرامج.

ج - اللوائح والمستندات:

يجب أن تتوفر لأي نظام تشغيل يعتمد على الحاسوب مجموعة كاملة من المستندات واللوائح التي تعتبر إحدى مقومات الرقابة على النظام، بالإضافة إلى كونها من أهم وسائل الاتصال داخل هذا النظام.

د - الأفراد وإدارة الحاسوب:

تعتبر إدارة الحاسوب الوحدة الإدارية المسؤولة عن تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة ضمن التفويض العام المعطى لها. وتتطلب أهمية هذه الإدارة ضرورة تنظيمها بشكل مناسب توضح فيه مراكز السلطة والمسؤولية وأساليب اعتماد الأعمال وإقرارها وتتحدد من خلاله وبشكل واضح حدود السلطات الممنوحة والمسؤولية الملقاة على كل قسم من الأقسام وكل فرد من الأفراد.

هـ - الضوابط الرقابية:

ويقصد بها كافة الإجراءات الرقابية المتبعة لضمان سلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات وتتضمن كلاً من إجراءات الرقابة اللازمة لضمان صحة البيانات كمدخلات وإجراءات الرقابة الخاصة بتقسيم العمل وإجراءات الرقابة على البرامج والملفات، بالإضافة إلى إجراءات الرقابة على الجهاز نفسه.

§ خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

و يجب أن تتمتع نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة بخصائص متعددة أهمها: البساطة، الموثوقية، مرونة النظام (صيام، ٢٠٠٤).

إن من أهم الخصائص التي تؤهل نظم المعلومات المحاسبية لأن تكون فاعلة كفؤة هي: الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية، تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم، تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق وظائف التخطيط والرقابة والتقييم، السرعة والدقة في استرجاع المعلومات الكلية والوصفية

المخزية وذلك عند الحاجة إليها، المرونة الكافية، القبول العام لدى العاملين بالمنشأة، البساطة، أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الإداري في المنشأة (الحنطاوي، ٢٠٠١).

§ أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في إدارة الأعمال:

نظراً لتطور منشآت الأعمال من حيث الزيادة في أحجامها وتنوع أعمالها وجغرافيتها، كل ذلك وغيره قد زاد من أهمية استخدام الأجهزة الإلكترونية وبرامجها.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن تشغيل كل العمليات المحاسبية الجارية في المنشآت إلكترونياً، ومن أهم الاستخدامات للحاسب إنتاج التقارير وإجراء المقارنات، وتوفير المعلومات عن التكاليف والإيرادات بسرعة وبشكل مستمر، وبدون تحمل تكاليف إضافية، الأمر الذي يمكن الإدارة من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، لمعالجة أية أخطاء أو انحرافات، كما يمكنها من إنجاز القوائم والتقارير في الأوقات المناسبة والمحددة، فضلاً عن أهميته في توفير المعلومات وإجراء التقييم عليها لمعرفة الأداء المالي بالإضافة إلى العديد من الاستخدامات الأخرى مثل تحديد السيولة المناسبة، والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبة لفترات مقبلة..... الخ (أوبان، ١٩٩٨، ص ٣٤-٣٧).

إن فوائد برامج الحاسب الآلي في معالجة المعلومات الرقمية قد ظهرت بشكل واضح في الاستخدامات الإدارية، فقد ظهرت برامج حاسوبية عديدة لخدمة الإدارة في جميع مجالات عملها، تخطيط، رقابة، تقييم الأداء، اتخاذ القرارات، المجالات الوظيفية، كالشراء والتخزين، والإنتاج، والأعمال المكتبية، وبما يساعد الإدارة في جميع مستوياتها - الإدارة التنفيذية، الإدارة الإشرافية، الإدارة العليا، وهكذا فقد أدى هذا التطور إلى ظهور فرع جديد من نظم المعلومات باسم نظم المعلومات الإدارية (جمعية المجمع العربي، (2)، ٢٠٠١، ص ٢٦).

وقد انعكس هذا التطور التقني على تعزيز مساهمة المحاسبين في العملية الإدارية داخل المنظمة وتوفير فرصة ثمينة لدعم أنشطة الاتصالات مع المستويات الإدارية المختلفة وذلك من خلال ما توفره التقنيات المعلوماتية من وقت وسرعة ودقة في إنجاز الأنشطة الهيكلية (الروتينية) المعروفة في العمل المحاسبي (جمعية المجمع العربي، (4)، ٢٠٠١، ص ٣٣٧).

إن انتشار استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولاً لتحقيق أهداف المنشأة، جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف عن طريق حفظ المعلومات المحاسبية و تخزينها للاستفادة منها وقت الحاجة واستدعائها عند اتخاذ قرار يتعلق بالأعمال والأنشطة المختلفة في المنشآت.

ففي مجال التخطيط أدى استخدام الحاسوب إلى زيادة التوجه نحو إنشاء نظم متكاملة للمعلومات وأصبح بإمكان الإدارة وضع خطط تمتد إلى سنوات مستقبلية أطول، كما أصبح بإمكانها الأخذ في الاعتبار عوامل التفاعل بين عدد أكبر من المتغيرات، بدل الاعتماد على التقديرات والأحكام الشخصية.

أما من ناحية الرقابة والمتابعة، فقد أصبحت معايير الرقابة أكثر دقة وشمولية، بالإضافة إلى أنها أصبحت آنية نظراً لتقليص الفارق الزمني بين التنفيذ والرقابة، كما مكن استخدام الحاسوب من التوسع في تحليل النتائج ووضع مؤشرات هامة تسمح بإمكانية التنبؤ وسرعة اكتشاف الانحرافات الفعلية.

ويساهم استخدام الكمبيوتر في إعداد تقارير الأداء في الوقت المناسب، حيث أصبح في إمكان إدارة المنشآت استلام هذه التقارير في وقت وجيز عقب انتهاء الأداء، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة التشغيل نظراً للمبادرة الفورية في فحص وتصحيح أسباب الانحرافات قبل تفاقم الموقف (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٢، ص ٣٢٧-٣٢٨).

وفي مجال اتخاذ القرارات فقد أدى استخدام الحاسوب إلى مد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة والدقة الملائمة، وبتطبيق أساليب متطورة لحل المشكلات كبحوث العمليات، والمحاكاة، ونظرية المباريات مما أدى بالتالي إلى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات.

تأسيساً على ما سبق فإن الباحث يرى بأن استخدام التكنولوجيا أدى إلى تغير ملحوظ في طرق وأساليب ممارسة أنشطة الأعمال، بل لقد أثر على بناء الهياكل التنظيمية في المنشآت، الأمر الذي أدى إلى إعطاء المزيد من المرونة ليس فقط في مواجهة ظروف

ومتطلبات السوق في الداخل، ولكن في توسيع دائرة نشاط المنشآت في الخارج أيضاً. فقد أدى استخدام الحاسوب إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل، والترابط بين الأنشطة داخل المنشأة، الأمر الذي أثر على مستويات وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، والإسراع في إنجاز العمليات، ومركزية العمليات والسيطرة عليها، بالإضافة إلى خفض التكلفة.

ومن هنا فإن الباحث يرى بأن استخدام الحاسوب في منشآت الأعمال ضرورة حتمية لا يمكن تجاهلها في عصر أصبحت المعلومات فيه من أكثر السلع أهمية، وذلك لقدرته الهائلة على توفير المعلومات بسرعة ودقة عالية مما يؤهل نظم المعلومات المحاسبية لأن تكون فاعلة وكفؤة، وبالتالي حصول إدارة المنشآت على المعلومات اللازمة لترشيد قراراتها اللازمة لتحقيق أهدافها.

٧ اعتبارات تتعلق بنماذج اتخاذ القرارات:

هناك مجهولين أساسيين في عملية اتخاذ القرارات وهما:

أ- نماذج اتخاذ القرارات.

ب- احتياجات متخذي القرارات أو احتياجات النماذج المستخدمة من المعلومات.

وفيما يتعلق بنماذج اتخاذ القرارات فإن تحديدها في مجال المحاسبة الإدارية لا يعتبر مشكلة وذلك نظراً لإتباع الأسلوب العلمي في مواجهة مشاكل الإدارة المختلفة. أما في مجال المحاسبة المالية فإنه نظراً لعدم إمكانية تحديد مستخدمي التقارير الخارجية فإن الاتجاه التقليدي المتبع هو إعداد قوائم محاسبية عامة يمكن بها مقابلة احتياجات كافة الأطراف المعنية (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ٣٥٩).

ويمكن تعريف النموذج بأنه تعبير مبسط عن أصل معين حقيقي، قد يكون هذا الأصل شيئاً أو حالة أو ظاهرة، يتم التعبير عن العلاقات المهمة وذات المغزى في الأصل.

وحقيقة أن الإنسان يقوم بصفة دائمة ومستمرة ببناء النماذج للحالات التي يقابلها ويحتاج إلى اتخاذ قرار بشأنها (عاشور، ٢٠٠٢، ص ٤٤).

وتحتل النماذج أهمية كبرى في حياة المنشآت، ويفيد النموذج في (عاشور، ٢٠٠٢،

ص ٤٦):

أ- تبسيط الواقع وزيادة القدرة على فهمه واستيعابه وتحليله.

ب- تقليل وتخفيض الوقت والتكاليف والمخاطرة بإجراء التجارب على النماذج بدل من إجراؤها على الواقع.

ويتم التعبير عن نماذج اتخاذ القرارات في الغالب بشكل رياضي، وقد تؤخذ القرارات دون الاعتماد على نماذج رياضية، وعموماً يجب الإلمام بدور هذه النماذج في عملية اتخاذ القرارات. وفي هذا المجال فإن نتائج نماذج اتخاذ القرارات تعتبر مرشداً لعملية اتخاذ القرارات التي لا بد أن تأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية المختلفة.

ومن خلال مناقشة النماذج الرياضية المستخدمة في بحوث العمليات، يمكن استخلاص

الخصائص التالية لها (عاشور، ٢٠٠٢، ص ٥٥):

- وجود هدف يسعى النموذج إلى تحقيقه.
- وجود بديلين أو أكثر سيتم المفاضلة بينهم.
- وجود مجموعة من الأحداث المرتبطة بكل بديل، وارتباط كل حدث في كل بديل بنتائج محددة كالتكلفة أو العائد.
- تضمن النموذج مقياس للمخاطر والصدف.
- يتم بناء النموذج على أسس علمية.

• أنواع نماذج اتخاذ القرارات:

تقدم الأساليب الكمية مجموعة من النماذج الكمية أو الرياضية التي تصلح للاستخدام في حل المشاكل الإدارية. وينبغي أن يكون النموذج المعتمد ملائماً لخواص المشكلة المطروحة، حتى تكون الحلول الناتجة ذات مغزى وفائدة تساعد الإدارة.

تبعاً لتصنيف العوامل والمعلومات المؤثرة كمدخلات في نماذج اتخاذ القرارات يتم تصنيف النماذج إلى نماذج تسري على عواملها الرئيسية ظروف التأكد التام ونماذج تتصف عواملها بحالة عدم التأكد وذلك كالتالي (جمعية المجمع العربي، (٢)، ٢٠٠١، ص ١٣-١٤):

متغيرات المشكلات	ظروف التأكد	ظروف عدم التأكد
المشكلات بسيطة	نماذج الحالات أو "السيناريوهات"	* شجرة اتخاذ القرارات

معقدة	* نماذج الحالات * البرمجة الخطية وبرمجة الوحدات التامة	* المحاكاة
ديناميكية	* نماذج المخزون * نماذج "بيرت" * البرمجة الديناميكية	* نماذج المخزون * نماذج خطوط الانتظار * سلاسل ماركوف * البرمجة الديناميكية

جدول رقم (٢) يبين أهم نماذج الأساليب الكمية (جمعية المجمع العربي، (2)، ٢٠٠١، ص ١٢)

- النماذج البسيطة:

يجب تبسيط جميع المشكلات عند بناء أي نموذج لاتخاذ القرارات وذلك لأغراض التحليل. ويسمى النموذج نموذجاً بسيطاً، إذا كان بناؤه يتطلب عدداً قليلاً من المتغيرات وبضعة بدائل للحل. وتعد النماذج البسيطة مفيدة جداً حتى ولو اعتمدت لحل مشكلات إدارية هامة جداً.

- النماذج المعقدة:

في كثير من المشكلات الإدارية نواجه عدداً كبيراً من العوامل أو المتغيرات الهامة، أو نواجه مجموعة كبيرة من البدائل.

- النماذج الديناميكية أو المشكلات الديناميكية:

تتضمن المشكلات الديناميكية نوعاً خاصاً من التعقيد، وهو وجود تتابع من القرارات المترابطة عبر عدة دورات زمنية.

• خطوات حل المشاكل الإدارية باستخدام النماذج:

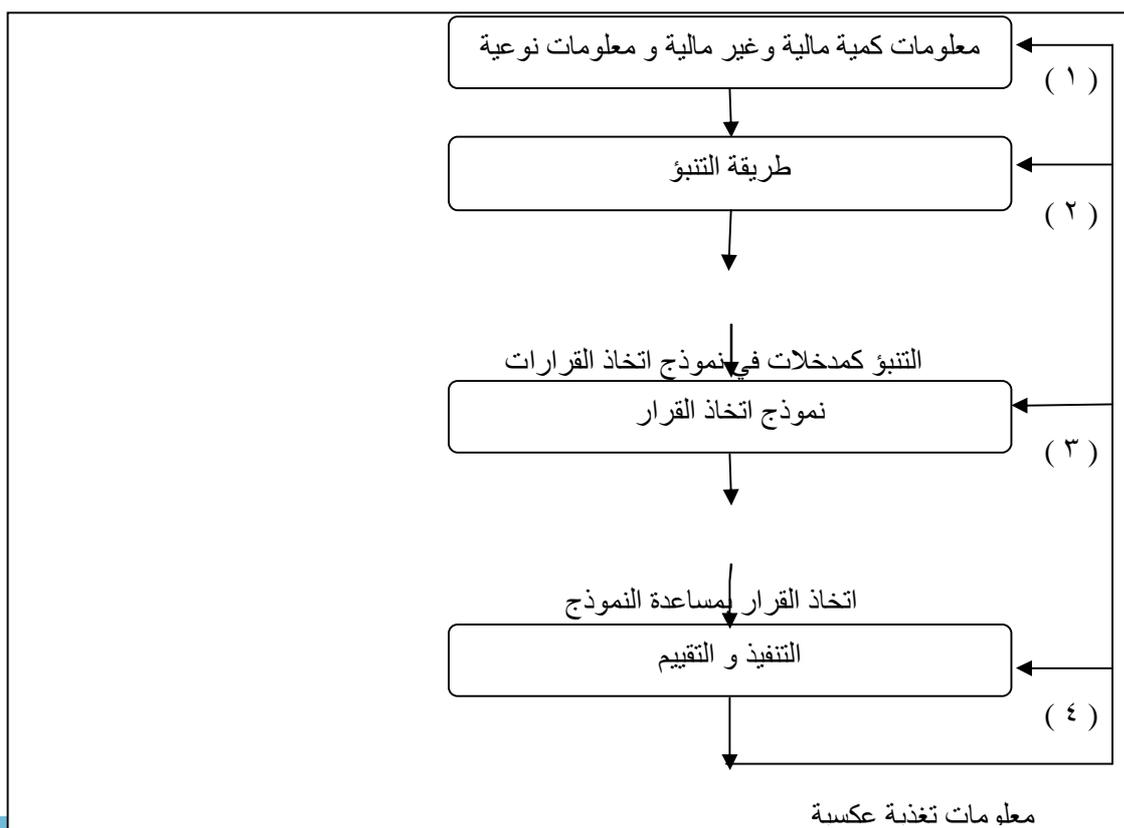
إن حل المشاكل الإدارية يتم وفق خطوات أربع متتالية (جمعية المجمع العربي، (2)،

٢٠٠١، ص ١٢):

١. جمع المعلومات عن المشكلة المطروحة، سواءً معلومات كمية مالية أم معلومات نوعية، وسواءً من المصادر الداخلية في المنشأة أم من المصادر الخارجية أو بالاستعانة بالخبراء.
٢. اعتماد المعلومات السابقة أساساً للتنبؤ وإدخالها في النموذج الرياضي الملائم لحل المشكلة المطروحة.
٣. تحديد نموذج اتخاذ القرار المعتمد للمفاضلة بين البدائل لإيجاد الحل الأمثل الملائم للمشكلة.
٤. اتخاذ القرار وتطبيقه وتقييمه بإجراء الرقابة مع تقديم معلومات تغذية عكسية تساعد على تراكم الخبرة والاستفادة مستقبلاً من أخطاء الماضي.

• دور المعلومات و عملية اتخاذ القرارات:

تلعب المعلومات دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرارات، فهي تظهر في المرحلة الأولى، مرحلة تجميع المعلومات لتكون أساساً للتنبؤ بتدفقات الإيرادات والتكاليف المتوقعة للبدائل المطروحة وكذلك المنافع النوعية المتوقعة، كما تظهر معلومات تدفق عكسي – من ناحية ثانية – في المرحلة الأخيرة، مرحلة تنفيذ وتطبيق البديل المختار وتقييم النتائج الفعلية بالمقارنة بين المتوقع والفعلي، وتمثل معلومات التدفق العكسي نقطة انطلاق جديدة وأساساً للتصحيح والتعلم وتراكم الخبرة لتستفيد منها القرارات المستقبلية.



الشكل رقم (١٠) يوضح عملية اتخاذ القرارات و دور المعلومات في مراحلها المختلفة (جمعية المجمع العربي، (2)، ٢٠٠١، ص ١٩).

في المرحلة (١) و (٢) يلاحظ أن المعلومات التاريخية، وإن كانت بحد ذاتها غير ملائمة لاتخاذ القرارات، فهي تقدم أساساً للتنبؤ، إضافة إلى معلومات إحصائية أخرى يمكن تجميعها من مصادر خارج النظام المحاسبي.

في المرحلة (٣) تعتمد التنبؤات كمدخلات في نموذج اتخاذ القرارات، وهو عبارة عن أي طريقة تعتمد للمفاضلة بين البدائل وغالباً ما تكون هذه النماذج رياضية بسيطة أو أحياناً رياضية معقدة تعتمد أساليب متطورة في بحوث العمليات (جمعية المجمع العربي، (2)، ٢٠٠١، ص ١٩-٢٠).

من خلال ما سبق يمكن القول أن مخرجات النظام المحاسبي بجميع وحداته من المعلومات الكمية تشكل أساساً لمدخلات نماذج بحوث العمليات من البيانات، كما تشكل المبادئ والمفاهيم المحاسبية أساساً في تكوين نماذج بحوث العمليات. ويمكن القول أيضاً أن المحاسبة توفر البيانات اللازمة لنماذج بحوث العمليات وفي نفس الوقت تستخدم المحاسبة هذه النماذج في رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية بصفة عامة (عاشور، ٢٠٠٢، ص ٨٥).

ويرى الباحث بأنه يمكن النظر إلى أنظمة المعلومات في المنشآت على أنها وسائل لاكتشاف الحقائق ذات الصلة بالقرارات الإدارية و أن أحد الأغراض الرئيسية لإعداد وتوزيع المعلومات المحاسبية هو مساعدة متخذ القرارات في عملية التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم بالاستناد إليها، حيث أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في توليد المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التي يلجأ إليها متخذ القرارات في التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم بإتباعها في الاختيار بين الموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة لإدارة المشروع. ولذلك يجب أن يراعى عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية طبيعة العلاقة بينها وبين نماذج القرارات الإدارية، وذلك لأن هذه النماذج تمكن الإدارة من تقويم البدائل المتاحة للقرار واتخاذ القرارات الرشيدة والمثالية من خلال قدرتها على التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل، وتساعد نظم المعلومات المحاسبية في معرفة وتحديد المعلومات الملائمة التي يحتاجها متخذو القرار، حيث تعتبر المعلومات التي توفرها هذه النظم

اللبنة الأساسية التي يبنى عليها القرار. ولذلك فإن سلامة القرار تتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة، وتدققها بيسر وسهولة من مصادرها إلى من يستخدمها في صنع القرار.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للدراسة

مُتَكَلِّمًا

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة، وأخيراً النتائج والتوصيات، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: استعراض وتحليل بيانات الدراسة.
- المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول استعراض وتحليل بيانات الدراسة

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض بيان دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في شركات الأعمال الفلسطينية. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبانة (Questionnaire) التي تم إعدادها لهذا الغرض، وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات الأعمال الفلسطينية (الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة) العاملة في قطاع غزة والتي يبلغ عددها ٦٧١ شركة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٤).
والجدول رقم (١) يبين توزيع مجتمع الدراسة كالتالي:

جدول رقم (٣)

توزيع طبقات مجتمع الدراسة

العدد	نوع النشاط
٣٠٠	تجارة
١٥٢	صناعة
١١٠	خدمات
٩٥	إنشاءات
١٤	زراعة
٦٧١	مجموع مجتمع الدراسة

عينة الدراسة:

تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات مختلفة حسب طبيعة عمل تلك الشركات وقد تم اختيار عدد ١٨٠ شركة وفقاً لعدد كل طبقة منها (العينة العشوائية الطبقية)، بما يفي بغرض

الدراسة حيث أنه من المتعارف عليه إذا كان حجم مجتمع الدراسة يمثل حالة هذه الدراسة فإنه يكفي أن يكون حجم العينة من ٢٠% إلى ٣٠%، وتم توزيع الاستبانات على تلك الشركات واسترداد ١٤٢ استبانة منها، وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد ٩ استبانات منها لعدم جديّة الإجابة عليهم وعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ١٣٣ استبانة.

وأن نسبة عينة الدراسة إلى مجتمع الدراسة تساوي ١٣٣ تقسيم ٦٧١ = ٢٠%.

والجدول رقم (٢) يبين توزيع عينة الدراسة كالتالي:

جدول رقم (٤)

توزيع طبقات عينة الدراسة المستردة

العدد	نوع النشاط
59	تجارة
30	صناعة
22	خدمات
19	إنشاءات
3	زراعة
١٣٣	مجموع عينة الدراسة

الجدول التي تبين خصائص وسمات عينة الدراسة:

- معلومات عامة حول الشركات التي شملتها الدراسة:

جدول رقم (٥)

المعلومات العامة حول الشركات

النسبة المئوية	التكرار	الخاصية الشخصية
٤٤,٤	٥٩	تجاري
22.6	30	صناعي
١٦,٥	٢٢	خدمي
١٤,٣	١٩	إنشاءات
٢,٢	٣	زراعي
100.0	133	المجموع
٤٥,١	٦٠	غزة
١٥,٠	٢٠	شمال غزة
١٤,٣	١٩	المنطقة الوسطى
٢٥,٦	٣٤	المنطقة الجنوبية
١٠٠,٠	١٣٣	المجموع
١٠,٠	١٣	٥ سنوات فأقل
٢٨,٥	٣٧	٦ - ١٠ سنوات
٦١,٥	٨٠	أكثر من ١٠ سنوات
١٠٠,٠	١٣٠	المجموع
٤١,٥	٥٤	١٠ موظفين فأقل
٣٣,٨	٤٤	١١ موظف - ٢٠ موظف
٢٤,٦	٣٢	أكثر من ٢٠ موظف
١٠٠,٠	١٣٠	المجموع
١٩,١	٢٥	\$١٠٠٠٠٠ - أقل من \$٢٠٠٠٠٠
٣٠,٥	٤٠	\$٢٠٠٠٠٠ - أقل من \$٥٠٠٠٠٠
٥٠,٤	٦٦	\$٥٠٠٠٠٠ فأكثر
١٠٠,٠	١٣١	المجموع

ويتبين من الجدول أعلاه بأن عينة الدراسة تلبية متطلب التنوع من حيث النشاط وكذلك التنوع في مكان العمل بما يتلاءم مع مجتمع البحث في.

• معلومات عن أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (٦)

معلومات عامة عن أفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	السمة الشخصية
٧,٥	١٠	ثانوية عامة فأقل
١٢,٨	١٧	دبلوم
٧٤,٤	٩٩	جامعي
٥,٣	٧	دراسات عليا
١٠٠,٠	١٣٣	المجموع
١٧,٣	٢٢	إدارة
٦١,٤	٧٨	محاسبة
٢,٤	٣	اقتصاد

النسبة المئوية	التكرار	السمة الشخصية	
١,٦	٢	نظم معلومات	
١٧,٣	٢٢	غير ذلك	
١٠٠,٠	١٢٧	المجموع	
٣٤,١	٤٣	مدير الشركة	الوظيفة
١٠,٣	١٣	المدير المالي	
٥٥,٦	٧٠	المحاسب	
١٠٠,٠	١٢٦	المجموع	
٤٢,٣	٥٥	٥ سنوات فأقل	سنوات الخبرة
٢٦,٩	٣٥	٦ - ١٠ سنوات	
٣٠,٨	٤٠	أكثر من ١٠ سنوات	
١٠٠,٠	١٣٠	المجموع	
28.4	29	إدارة	الدورات التدريبية
54.9	56	محاسبة	
2.0	2	اقتصاد	
3.9	4	نظم معلومات	
10.8	11	غير ذلك	
100.0	102	المجموع	

ويبين الجدول أعلاه أن معظم المستجيبين للاستبانة هم من حملة شهادات بكالوريوس في المحاسبة، وأن غالبيتهم ذوي خبرة في مجال عملهم.

وصف أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة كوسيلة من وسائل جمع البيانات، وقد تكونت من قسمين كالتالي:

القسم الأول: يتكون من جزأين:

الجزء الأول: يبين المعلومات الشخصية عن أفراد عينة الدراسة ويتكون من ٥ فقرات.

الجزء الثاني: يبين المعلومات العامة عن الشركات محل الدراسة ويتكون من ٥ فقرات.

القسم الثاني: يتكون من أربع محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: يتناول المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية، ويتكون من ٧ فقرات.

المحور الثاني: يتناول نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويتكون من ١١ فقرة.

المحور الثالث: يتناول المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، ويتكون من ٧ فقرات.

المحور الرابع: يتناول الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، ويتكون من ١٤ فقرة.

وبذلك يبلغ عدد فقرات الاستبانة ٤٩ فقرة، وقد تم إعطاء أوزان ترجيحية لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	٥	٤	٣	٢	١

صدق وثبات الاستبانة:

قام الباحث بتقنين الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة وذلك للتأكد من صدقها وثباتها كالتالي:

صدق الاستبانة: قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين.

(١) صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من أربعة أعضاء من الهيئة التدريسية في الجامعة الإسلامية متخصصين في الإدارة والمحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك يكون قد وافق عليها جميع المحكمين وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية.

(٢) صدق المقياس:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) استبانة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية لفقراته.

معاملات ارتباط محاور الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (٧) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥,٠,٠١) وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لقياس المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (٧)

معاملات الارتباط بين فقرات المحور الأول (المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	محتوى الفقرة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
١	يتم التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها	٠,٨٢١	٠,٠٠٠
٢	يتضمن النظام المحاسبي دليلا للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في الشركة	٠,٧٥٣	٠,٠٠٠
٣	تناسب الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية المطلوبة مع طبيعة وحجم العمل	٠,٧٥٣	٠,٠٠٠
٤	تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها	٠,٨٥١	٠,٠٠٠
٥	يتمتع العاملون في المجال المحاسبي بمستوى فني يتناسب مع المهام والإعمال المطلوبة منهم	٠,٨٥١	٠,٠٠٠
٦	تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين والعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم	٠,٧٢٤	٠,٠٠٠
٧	تهتم إدارة الشركة بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية.	٠,٧٨٥	٠,٠٠٠

يوضح الجدول التالي رقم (٨) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لقياس نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

جدول رقم (٨)

معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثاني (نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	محتوى الفقرة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
١	يوفر النظام المحاسبي معلومات مالية (كمية و نوعية) ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية للشركة.	٠,٦٠٥	٠,٠٠٠
٢	توفر المعلومات المحاسبية أساسا لتخطيط الأرباح عند كل مستوى من مستويات النشاط في الشركة	٠,٧٩٩	٠,٠٠٠
٣	توفر المعلومات المحاسبية أساسا لتخطيط العمليات التسويقية والسياسات البيعية في الشركة	٠,٨١٧	٠,٠٠٠

مسلسل	محتوى الفقرة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
٤	يساهم استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط في رفع كفاءة العمل الإداري في الشركة	٠,٦٦٣	٠,٠٠٠
٥	توفر المعلومات المحاسبية أساسا لتخطيط الموارد المادية والمالية والبشرية في الشركة	٠,٥٦٠	٠,٠٠٠
٦	إن استخدام المعلومات المحاسبية يساهم في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للشركة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية	٠,٦٤١	٠,٠٠٠
٧	يوفر النظام المحاسبي تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب	٠,٧٢٣	٠,٠٠٠
٨	توفر المعلومات المحاسبية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها	٠,٨٢٩	٠,٠٠٠
٩	إن المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية ساهمت بصورة مباشرة في وضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي للحفاظ على ممتلكات الشركة	٠,٨٥٥	٠,٠٠٠
١٠	تساهم المعلومات المحاسبية في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها	٠,٨٣٢	٠,٠٠٠
١١	تعتمد الإدارة بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي	٠,٦٥٥	٠,٠٠٠

يوضح الجدول التالي رقم (٩) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لقياس المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (٩)

معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث (المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	محتوى الفقرة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
١	يتم تحليل البيئة المحيطة عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة	٠,٧١٩	٠,٠٠٠
٢	تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة	٠,٨٢٤	٠,٠٠٠
٣	يراعى تحقيق المتطلبات والقوانين الحكومية عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	٠,٨٥٠	٠,٠٠٠
٤	يزداد الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في حالة المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال	٠,٦٨٨	٠,٠٠٠

مسلسل	محتوى الفقرة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
٥	يتم اتخاذ القرارات الإدارية من قبل المدراء بناء على خبراتهم الشخصية ودون القيام بأي تحليل للبيئة الخارجية	٠,٦٥٦	٠,٠٠٠
٦	توفر نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الشركة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع المتعاملين مع الشركة	٠,٨٩٢	٠,٠٠٠
٧	تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في الشركة ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة.	٠,٦٨٤	٠,٠٠٠

يوضح الجدول التالي رقم (١٠) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لقياس الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (١٠)

معاملات الارتباط بين فقرات المحور الرابع (الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	محتوى الفقرة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
١	التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية	٠,٧٨٣	٠,٠٠٠
٢	يشارك الأفراد والمستخدمين في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	٠,٤٩٨	٠,٠٠٥
٣	مشاركة الأفراد والمستخدمين في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لها أثر على تحقيق الرضا النفسي، وتقليل دوافع المقاومة للنظام	٠,٧٩٨	٠,٠٠٠
٤	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنها والتي يؤدي كل منها شخص متخصص.	٠,٨٣٩	٠,٠٠٠
٥	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في إحداث التكامل بين الأقسام والفروع المختلفة في الشركة	٠,٧٠٤	٠,٠٠٠
٦	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في الشركة	٠,٧٣٤	٠,٠٠٠
٧	تأخذ إدارة الشركة بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده أو تطويره	٠,٦٤١	٠,٠٠٠

Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation	محتوى الفقرة	مسلسل
٠,٠٠٠	٠,٨٣١	يراعى فهم الهيكل التنظيمي للشركة عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية.	٨
٠,٠٠٠	٠,٨١٤	يتأثر تصميم النظام المحاسبي بالهيكل التنظيمي للشركة من ناحية المركزية واللامركزية	٩
٠,٠١٥	٠,٤٤٢	لقد أدى استخدام الحاسوب إلى الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الرشيدة	١٠
٠,٠٠٠	٠,٧٨٠	تستخدم مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات لضمان سلامة التشغيل الالكتروني للبيانات وكشف الأخطاء في حالة حدوثها	١١
٠,٠٠٠	٠,٧٥٨	تراعى نظم المعلومات المحاسبية اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار	١٢
٠,٠٠١	٠,٥٩٠	توفر نظم المعلومات المحاسبية للمستويات الإدارية المختلفة في الشركة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات	١٣
٠,٠٠٠	٠,٧٦٠	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المستخدم معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة.	١٤

الصدق البنائي لأداة الدراسة:

- الصدق البنائي: يبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، ويوضح الجدول التالي رقم (١١) أن محتوى كل محور من محاور الدراسة له علاقة قوية بالهدف العام للدراسة عند مستوى دلالة (٠,٠١).

جدول رقم (١١)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبانة والدرجات الكلية لفقرات الاستبانة

Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation	عنوان المحور
٠,٠٠٠	٠,٨٧٩	المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية
٠,٠٠٠	٠,٩١٦	نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات
٠,٠٠٠	٠,٨٩٥	المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية
٠,٠٠٠	٠,٩٣٧	الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية

ثبات الاستبانة Reliability:

أجرى الباحث خطوات الثبات على نفس العينة الاستطلاعية بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل قسم وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r_2}{r+1} \text{ حيث } r \text{ معامل الارتباط.}$$

وقد تم إيجاد معامل جوتمان في حالة عدم تساوي عدد الأسئلة الفردية وعدد الأسئلة الزوجية. ويبين الجدول التالي رقم (١٢) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (١٢)

معامل ارتباط سبيرمان بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل محور من محاور الدراسة

عنوان المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية	0.8101	0.8129	٠,٠٠٠
نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات	٠.8517	٠.8545	٠,٠٠٠
المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية	٠.6884	0.7317	٠,٠٠٠
الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية	0.7301	0.8440	٠,٠٠٠

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١

- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات و تبين من الجدول التالي رقم (١٣) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم (١٣)

معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية	٧	٠,٨٨٨٩
نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات	١١	0.9095
المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية	٧	٠,٨١٢٩
الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية	١٤	٠,٩٢٢٦

المعالجات الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- ١ - النسب المئوية والتكرارات.
- ٢ - اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- ٣ - معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
- ٤ - اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا
(1- Sample K-S)
- ٥ - اختبار الإشارة One sample T test
- ٦ - اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

المبحث الثاني

اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

قام الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولموجروف- سمرنوف (1- Sample K-S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول التالي رقم (١٤) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥ ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يتعين استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (١٤)

اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)

المحور	Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. ((2-tailed
المقومات الأساسية لتنظيم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية	٠,٩٨١	٠,٢٩١
نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات	٠,٥٦٣	٠,٩١٠
المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية	١,١٥٩	٠,١٣٦
الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية	١,١٤٧	٠,١٤٤
معدل الفقرات جميعاً	٠,٨٥٦	٠,٤٥٦

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار t-test للعينة الواحدة (One Sample T-Test)، حيث تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكثر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ عند درجة حرية ١٣٢ ومستوى معنوية ٠,٠٥، (أو مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي أكبر من ٦٠%) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اصغر من قيمة t الجدولية (أو مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥ وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

١ - الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط بين مقومات النظام المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية المساهمة عند مستوى دلالة $a = 0.05$.

يبين الجدول التالي رقم (١٥) أن المتوسط الحسابي يساوي ٣,٨٦ والوزن النسبي يساوي ٧٧,٣ وقيمة t تساوي ١٧,٩٦ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٦٩ وكذلك قيمة مستوى المعنوية يساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني عدم قبول الفرضية العدمية أي توجد علاقة ارتباط بين مقومات النظام المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية المساهمة عند مستوى دلالة $a = 0.05$.

جدول رقم (١٥)

النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الأول (المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
١	يتم التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها	٣٣,٨	٥٥,٦	١٠,٥	٠,٠	٠,٠	٤,٢٣	84.7	٢٢,٧٠٦	٠,٠٠٠
٢	يتضمن النظام المحاسبي دليلا للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في الشركة	٣٣,٨	٥٠,٤	١٢,٨	٣,٠	٠,٠	٤,١٥	83.0	١٧,٦٠١	٠,٠٠٠
٣	تناسب الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية المطلوبة مع طبيعة وحجم العمل	٢٤,٨	٥٧,٩	١٥,٠	٢,٣	٠,٠	٤,٠٥	81.1	١٧,٣٤٩	٠,٠٠٠
٤	تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها	٢٤,٢	٤٣,٢	٢٨,٨	٣,٨	٠,٠	٣,٨٨	77.6	١٢,٣١٤	٠,٠٠٠
٥	يتمتع العاملون في المجال المحاسبي بمستوى فني يتناسب مع المهام والإعمال المطلوبة منهم	٢١,٩	٣٩,٨	٣٢,٨	٥,٥	٠,٠	٣,٧٨	75.6	١٠,٣٩٢	٠,٠٠٠
٦	تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات	١٠,٥	٢٠,٣	٣٩,٨	٢٦,٣	٣,٠	٣,٠٩	61.8	١,٠٣٧	٠,٣٠٢

الرقم	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
	تدريبية وبشكل دوري للموظفين والعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم									
٧	تهتم إدارة الشركة بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية.	٢١,٨	٤٥,٩	٣٠,١	١,٥	٠,٨	٣,٨٦	77.3	١٢,٥٣٣	٠,٠٠٠
	المعدل العام للفقرات						٣,٨٦	77.3	١٧,٩٦	٠,٠٠٠

وكذلك يبين الجدول رقم (١٥) تحليل فقرات المحور الأول (المقومات الأساسية

لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية) كالتالي:

الفقرة رقم (١) تبين أن ٨٩,٤ % من أفراد العينة يوافقون على أن التسجيل يتم في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، في حين لم يعارض ذلك أي من أفراد العينة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٨٤,٧ % وقيمة t تساوي ٢٢,٧٠٦ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن التسجيل يتم في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

الفقرة رقم (٢) تبين أن ٨٤,٢ % من أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي يتضمن دليلا للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في الشركة، في حين أن ٣,٠ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن النظام المحاسبي يتضمن دليلا للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٨٣,٠ % وقيمة t تساوي ١٧,٦٠١ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن النظام المحاسبي يتضمن دليلا للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في الشركة.

الفقرة رقم (٣) تبين أن ٨٢,٧ % من أفراد العينة يوافقون على أن الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية المطلوبة تتناسب مع طبيعة وحجم العمل، في حين ٢,٣ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية المطلوبة تتناسب مع طبيعة وحجم العمل، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٨١,١ % وقيمة t تساوي ١٧,٣٤٩ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية المطلوبة تتناسب مع طبيعة وحجم العمل.

الفقرة رقم (٤) تبين أن ٦٧,٤ % من أفراد العينة يوافقون على أن الإدارة تسعى وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها، في حين ٣,٨ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن الإدارة تسعى وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٧,٦ % وقيمة t تساوي ١٢,٣١٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن الإدارة تسعى وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها.

الفقرة رقم (٥) تبين أن ٦١,٧ % من أفراد العينة يوافقون على أن العاملون في المجال المحاسبي يتمتعون بمستوى فني يتناسب مع المهام والإعمال المطلوبة منهم، في حين ٥,٥ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن العاملون في المجال المحاسبي يتمتعون بمستوى فني يتناسب مع المهام والإعمال المطلوبة منهم، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٥,٦ % وقيمة t تساوي ١٠,٣٩٢

وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن العاملون في المجال المحاسبي يتمتعون بمستوى فني يتناسب مع المهام والإعمال المطلوبة منهم.

الفقرة رقم (٦) تبين أن ٣٠,٨ % من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة الشركة تقوم بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم

ورفع كفاءاتهم، في حين ٢٩,٣% من أفراد العينة لا يوافقون على أن إدارة الشركة تقوم بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦١,٨% وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٣٠٢ وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يعني أن آراء أفراد العينة بصفة عامة هو محايد بخصوص أن إدارة الشركة تقوم بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم.

الفقرة رقم (٧) تبين أن ٦٧,٧% من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة الشركة تهتم بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية، في حين ٢,٣% من أفراد العينة لا يوافقون على أن إدارة الشركة تهتم بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٧,٣% وقيمة t تساوي ١٢,٥٣٣ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن إدارة الشركة تهتم بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية.

٢ - الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط بين نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في الشركات المساهمة عند مستوى دلالة

$$a = 0.05$$

يبين الجدول التالي رقم (١٦) أن المتوسط الحسابي يساوي ٣,٦٣ والوزن النسبي يساوي ٧٢,٨ وقيمة t تساوي ١١,٣٠ أي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦، وكذلك قيمة مستوى المعنوية يساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني عدم قبول الفرضية العدمية أي توجد علاقة ارتباط بين نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في الشركات المساهمة عند مستوى دلالة $a = 0.05$.

جدول رقم (١٦)

النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني (نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات)

مستوى المتفوية	قيمة t	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (٥)	غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة &	الفقرة	الترقيم
٠,٠٠٠	١٥,٠١٤	77.7	٣,٨٩	٠,٠٠	٢,٣	٢٢,٦	٥٩,٤	١٥,٨	يوفر النظام المحاسبي معلومات مالية (كمية و نوعية) ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية للشركة.	١
٠,٠٠٠	٨,٧٧٥	74.1	٣,٧٠	٠,٨	٩,١	٢٩,٥	٤٠,٢	٢٠,٥	توفر المعلومات المحاسبية أساسا لتخطيط الأرباح عند كل مستوى من مستويات النشاط في الشركة	٢
٠,٠٠٠	٦,٦٧٧	71.1	٣,٥٥	٠,٨	١٣,٦	٣١,٨	٣٧,١	١٦,٧	توفر المعلومات المحاسبية أساسا لتخطيط العمليات التسويقية والسياسات البيعية في الشركة	٣
٠,٠٠٠	٧,٨٦٧	71.9	٣,٥٩	٠,٠	١٠,٥	٣٤,٦	٣٩,٨	١٥,٠	يساهم استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط في رفع كفاءة العمل الإداري في الشركة	٤
٠,٠٠٠	٨,٠٥٦	72.0	٣,٦٠	٠,٠	١٠,٥	٣٣,١	٤٢,١	١٤,٣	توفر المعلومات المحاسبية أساسا لتخطيط الموارد المادية والمالية والبشرية في الشركة	٥
٠,٠٠٠	١٠,٥٢٨	74.6	٣,٧٣	٠,٨	٤,٥	٣٠,٨	٤٨,٩	١٥,٠	إن استخدام المعلومات المحاسبية يساهم في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للشركة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية	٦
٠,٠٠٠	٧,٥٠٣	72.2	٣,٦١	٠,٨	١٠,٥	٣٤,٦	٣٥,٣	١٨,٨	يوفر النظام المحاسبي تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب	٧
٠,٠٠٠	٥,٦٢٨	70.4	٣,٥٢	١,٥	١٧,٣	٣٠,٨	٢٨,٦	٢١,٨	توفر المعلومات المحاسبية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها	٨
٠,٠٠٠	٦,٩٠١	71.9	٣,٥٩	٢,٣	١٠,٥	٣٢,٣	٣٥,٣	١٩,٥	إن المعلومات التي توفرها	٩

الرقم	الفقرة	موافق بشدة &	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
	التقارير المحاسبية ساهمت بصورة مباشرة في وضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي للحفاظ على ممتلكات الشركة									
١٠	تساهم المعلومات المحاسبية في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها	١٣,٥	٤٢,٩	٣٣,٨	٩,٠	٠,٨	٣,٥٩	71.9	٧,٩٤٧	٠,٠٠٠
١١	تعتمد الإدارة بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي	١٢,٠	٤٨,٩	٣١,٦	٦,٠	١,٥	٣,٦٤	72.8	٨,٨٩٣	٠,٠٠٠
المعدل العام للفقرات										
							٣,٦٣	72.8	١١,٣٠	٠,٠٠٠

وكذلك يبين الجدول رقم (١٦) نتائج فقرات المحور الثاني (نوعية المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات) كالتالي:

الفقرة رقم (١) تبين أن ٧٥,٢ % من أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي يوفر معلومات مالية (كمية و نوعية) ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية للشركة، في حين ٢,٣ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن النظام المحاسبي يوفر معلومات مالية (كمية و نوعية) ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط

المستقبلية للشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٧,٧ % وقيمة t تساوي ١٥,٠١٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن النظام المحاسبي يوفر معلومات مالية (كمية و نوعية) ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية للشركة.

الفقرة رقم (٢) تبين أن ٦٠,٧ % من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساسا لتخطيط الأرباح عند كل مستوى من مستويات النشاط في الشركة، في حين ٩,٩ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساسا لتخطيط الأرباح عند كل مستوى من مستويات النشاط في الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٤,١ % وقيمة t تساوي ٨,٧٧٥ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل

من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساساً لتخطيط الأرباح عند كل مستوى من مستويات النشاط في الشركة.

الفقرة رقم (٣) تبين أن ٥٣,٨ % من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساساً لتخطيط العمليات التسويقية والسياسات البيعية في الشركة، في حين ١٤,٤ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساساً لتخطيط العمليات التسويقية والسياسات البيعية في الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧١,١ % وقيمة t تساوي ٦,٦٧٧ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساساً لتخطيط العمليات التسويقية والسياسات البيعية في الشركة.

الفقرة رقم (٤) تبين أن ٥٤,٨ % من أفراد العينة يوافقون على أن استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط يساهم في رفع كفاءة العمل الإداري في الشركة، في حين ١٠,٥ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط يساهم في رفع كفاءة العمل الإداري في الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧١,٩ % وقيمة t تساوي ٧,٨٦٧ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن استخدام المعلومات المحاسبية يساهم في عملية التخطيط في رفع كفاءة العمل الإداري في الشركة.

الفقرة رقم (٥) تبين أن ٥٦,٤ % من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساساً لتخطيط الموارد المادية والمالية والبشرية في الشركة، في حين ١٠,٥ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساساً لتخطيط الموارد المادية والمالية والبشرية في الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٢,٠ % وقيمة t تساوي ٨,٠٥٦ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر أساساً لتخطيط الموارد المادية والمالية والبشرية في الشركة.

الفقرة رقم (٦) تبين أن ٦٣,٩ % من أفراد العينة يوافقون على أن استخدام المعلومات المحاسبية يساهم في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للشركة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية، في حين ٥,٣ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن استخدام المعلومات المحاسبية يساهم في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للشركة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٤,٦ % وقيمة t تساوي ١٠,٥٢٨ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن استخدام المعلومات المحاسبية يساهم في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للشركة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية.

الفقرة رقم (٧) تبين أن ٥٤,١ % من أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي يوفر تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب، في حين ١١,٣ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن النظام المحاسبي يوفر تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٢,٢ % وقيمة t تساوي ٧,٥٠٣ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن النظام المحاسبي يوفر تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب.

الفقرة رقم (٨) تبين أن ٥٠,٤ % من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها، في حين ١٨,٨ % من أفراد العينة لا يوافقون على المعلومات المحاسبية توفر معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٠,٤ % وقيمة t تساوي ٥,٦٢٨ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية توفر معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها.

الفقرة رقم (٩) تبين أن ٥٤,٨ % من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية تساهم بصورة مباشرة في وضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي للحفاظ على ممتلكات الشركة، في حين ١٢,٨ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية تساهم بصورة مباشرة في وضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي للحفاظ على ممتلكات الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧١,٩ % وقيمة t تساوي ٦,٩٠١ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية تساهم بصورة مباشرة في وضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي للحفاظ على ممتلكات الشركة.

الفقرة رقم (١٠) تبين أن ٥٦,٤ % من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية تساهم في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها، في حين ٩,٨ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن المعلومات المحاسبية تساهم في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧١,٩ % وقيمة t تساوي ٧,٩٤٧ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية تساهم في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها.

الفقرة رقم (١١) تبين أن ٦٠,٩ % من أفراد العينة يوافقون على أن الإدارة تعتمد بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي، في حين ٧,٥ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن الإدارة تعتمد بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٢,٨ % وقيمة t تساوي ٨,٨٩٣ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن الإدارة تعتمد بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.

٣ - الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات المساهمة وكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ يبين الجدول التالي رقم (١٧) أن المتوسط الحسابي يساوي ٣,٤٥ والوزن النسبي يساوي ٦٨,٩٤ وقيمة t تساوي ٨,٧٧ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦، وكذلك قيمة مستوى المعنوية يساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني عدم قبول الفرضية العدمية أي توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات المساهمة وكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة $a = 0.05$.

جدول رقم (١٧)

النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث (المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
١	يتم تحليل البيئة المحيطة عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة.	١٢,١	٣٧,٩	٣٤,١	١٥,٢	٠,٨	٣,٤٥	69.0	٥,٦٨٠	٠,٠٠٠
٢	تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة.	١٢,١	٤٠,٢	٣٤,٨	١١,٤	١,٥	٣,٥٠	70.0	٦,٣٥٦	٠,٠٠٠
٣	يراعى تحقيق المتطلبات والقوانين الحكومية عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.	١٢,٠	٣٨,٣	٢٧,٨	١٦,٥	٥,٣	٣,٣٥	67.0	٣,٨٤٤	٠,٠٠٠
٤	يزداد الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في حالة المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال.	١٢,٨	٤٧,٤	٢٩,٣	٩,٨	٠,٨	٣,٦٢	72.4	٨,٢٧٦	٠,٠٠٠
٥	يتم اتخاذ القرارات الإدارية من قبل المدراء بناء قيامهم بتحليل البيئة الخارجية، وليس بناء على خبراتهم الشخصية.	٧,٥	٢٧,٨	٢٦,٣	٢٩,٣	٩,٠	٢,٩٥	٥٩,٠	-٠,٤٦٤	٠,٦٤١
٦	توفر نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الشركة	١٠,٦	٥٠,٠	٣٢,٦	٦,٨	٠,٠	٣,٦٤	72.8	٩,٦٩٦	٠,٠٠٠

الرقم	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
	المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع المتعاملين مع الشركة.									
٧	تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في الشركة ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة.	١٠,٦	٥٠,٠	٣١,١	٧,٦	٠,٨	٣,٦٢	72.4	٨,٨٥٧	٠,٠٠٠
المعدل العام للفقرات										
							٣,٤٥	٦٨,٩	٨,٧٧	٠,٠٠٠

وكذلك يبين الجدول رقم (١٧) تحليل فقرات المحور الثالث (المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية) كالتالي:

الفقرة رقم (١) تبين أن ٥٠,٠% من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم تحليل البيئة المحيطة عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة، في حين ١٦,٠% من أفراد العينة لا يوافقون على أنه يتم تحليل البيئة المحيطة عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٩,٠% وقيمة t تساوي ٥,٦٨٠ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أنه يتم تحليل البيئة المحيطة عند إعداد نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة.

الفقرة رقم (٢) تبين أن ٥٢,٣% من أفراد العينة يوافقون على أن الإدارة العليا تقوم بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة، حين ١٢,٩% من أفراد العينة لا يوافقون على أن الإدارة العليا تقوم بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٠,٠% وقيمة t تساوي ٦,٣٥٦ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن الإدارة العليا تقوم بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة.

الفقرة رقم (٣) تبين أن ٥٠,٣% من أفراد العينة يوافقون على أنه يراعى تحقيق المتطلبات والقوانين الحكومية عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، في حين ١٩,٨%

من أفراد العينة لا يوافقون على أنه يراعى تحقيق المتطلبات والقوانين الحكومية عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٧,٠% وقيمة t تساوي ٣,٨٤٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أنه يراعى تحقيق المتطلبات والقوانين الحكومية عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم (٤) تبين أن ٦٠,٢% من أفراد العينة يوافقون على أنه يزداد الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في حالة المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال، في حين ١٠,٦% من أفراد العينة لا يوافقون على أنه يزداد الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في حالة المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٢,٤% وقيمة t تساوي ٨,٨٤٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أنه يزداد الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في حالة المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال.

الفقرة رقم (٥) تبين أن ٣٥,٣% من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم اتخاذ القرارات الإدارية من قبل المدراء بناء على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية وليس بالاعتماد على خبراتهم الشخصية، في حين ٣٨,٣% من أفراد العينة لا يوافقون على أنه يتم اتخاذ القرارات الإدارية من قبل المدراء بناء على قيامهم بتحليلهم بتحليلهم بتحليلهم وليس بالاعتماد على خبراتهم الشخصية، وقد بلغت قيمة مستوى المعنوية ٠,٦٤١ وهي أكثر من ٠,٠٥ مما يعني أن آراء أفراد العينة بصفة عامة حول عملية اتخاذ القرارات الإدارية من قبل المدراء بناء على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية وليس بالاعتماد على خبراتهم الشخصية هي محايدة.

الفقرة رقم (٦) تبين أن ٦٠,٦% من أفراد العينة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية توفر لمتخذي القرارات في الشركة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع المتعاملين مع الشركة، في حين ٦,٨% من أفراد العينة لا يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية توفر لمتخذي القرارات في الشركة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع المتعاملين مع الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٢,٨% وقيمة t تساوي ٩,٦٩٦ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن نظم المعلومات

المحاسبية توفر لمتخذي القرارات في الشركة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع المتعاملين مع الشركة.

الفقرة رقم (٧) تبين أن ٦٠,٦% من أفراد العينة يوافقون على أن البيئة المحيطة تفرض على متخذي القرارات في الشركة ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة، في حين ٨,٤% من أفراد العينة لا يوافقون على أن البيئة المحيطة تفرض على متخذي القرارات في الشركة ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٢,٤% وقيمة t تساوي ٨,٨٥٧ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن البيئة المحيطة تفرض على متخذي القرارات في الشركة ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة.

٤ - الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ارتباط بين الاعتبارات التنظيمية وكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة عند مستوى دلالة $a = 0.05$ يبين الجدول التالي رقم (١٨) أن المتوسط الحسابي يساوي ٣,٦٠ والوزن النسبي يساوي ٧٢,٠ وقيمة t تساوي ١٠,٩٥ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦، وكذلك قيمة مستوى المعنوية يساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني عدم قبول الفرضية العدمية أي توجد علاقة ارتباط بين الاعتبارات التنظيمية وكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة عند مستوى دلالة $a = 0.05$.

جدول رقم (١٨)

النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع (الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
١	التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة بعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات	١٨,٠	٥١,٩	١٩,٥	٩,٨	٠,٨	٣,٧٧	75.4	٩,٩٧٥	٠,٠٠٠

مستوى المعنوية	قيمة t	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (٥)	غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة	الترتيب
									المحاسبية	
٠,٠١٣	٢,٥١٥	64.6	٣,٢٣	٤,٥	١٩,٥	٣٦,١	٢٨,٦	١١,٣	يشارك الأفراد والمستخدمين في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	٢
٠,٠٠٠	٧,٣٣١	72.4	٣,٦٢	٠,٨	١٣,٥	٢٨,٦	٣٦,٨	٢٠,٣	مشاركة الأفراد والمستخدمين في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لها اثر على تحقيق الرضا النفسي، وتقليل دوافع المقاومة للنظام	٣
٠,٠٠٠	٧,٥٠٧	71.6	٣,٥٨	٢,٣	٦,٨	٣٥,٣	٤٢,١	١٣,٥	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنها والتي يؤدي كل منها شخص متخصص.	٤
٠,٠٠٠	٩,٥٥٦	73.0	٣,٦٥	٠,٨	٦,٨	٢٩,٣	٥٣,٤	٩,٨	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في إحداث التكامل بين الأقسام والفروع المختلفة في الشركة	٥
٠,٠٠٠	٩,٨١٥	73.2	٣,٦٦	٠,٠	٧,٥	٣٠,١	٥١,١	١١,٣	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في الشركة	٦
٠,٠٠٠	٨,٠٠١	72.6	٣,٦٣	٢,٣	٩,١	٢٥,٠	٥٠,٨	١٢,٩	تأخذ إدارة الشركة بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده أو تطويره	٧
٠,٠٠٠	٤,٧٦٤	68.2	٣,٤١	٣,٠	١٥,٠	٣٣,١	٣٥,٣	١٣,٥	يراعى فهم الهيكل التنظيمي للشركة عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية.	٨
٠,٠٠٠	٣,٤٠٨	66.4	٣,٣٢	٣,٨	٢١,١	٢٨,٦	٣٣,١	١٣,٥	يتأثر تصميم النظام المحاسبي بالهيكل التنظيمي للشركة من ناحية المركزية واللامركزية	٩
٠,٠٠٠	٢٠,٥٠٨	86.4	٤,٣٢	٠,٨	٠,٨	٩,٨	٤٢,٩	٤٥,٩	لقد أدى استخدام الحاسوب إلى الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الرشيدة	١٠
٠,٠٠٠	٨,٤١٥	73.0	٣,٦٥	٠,٨	٨,٣	٣٣,٨	٣٩,١	١٨,٠	تستخدم مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات لضمان سلامة التشغيل الالكتروني للبيانات وكشف الأخطاء في حالة حدوثها	١١
٠,٠٠٠	٤,٧٢٩	67.6	٣,٣٨	٣,٠	١٢,٠	٣٩,١	٣٥,٣	١٠,٥	تراعى نظم المعلومات المحاسبية اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار	١٢
٠,٠٠٠	٥,٢١٦	68.4	٣,٤٢	٠,٨	١٩,٥	٢٥,٦	٤٥,١	٩,٠	توفر نظم المعلومات المحاسبية للمستويات الإدارية المختلفة في الشركة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات	١٣
٠,٠٠٠	١٠,١٢٤	74.2	٣,٧١	٠,٨	٤,٥	٣٣,١	٤٦,٦	١٥,٠	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المستخدم معلومات تحليلية تساعد في	١٤

مستوى المعنوية	قيمة t	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (٥)	غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة	الترتيب
									اتخاذ القرارات اللازمة.	
٠,٠٠٠	١٠,٩٥	72.0	٣,٦٠						المعدل العام للفقرات	

وكذلك يبين الجدول رقم (١٨) نتائج فقرات المحور الرابع (الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية) كما يلي:

الفقرة رقم (١) تبين أن ٦٩,٩ % من أفراد العينة يوافقون على أن التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية، في حين ١٠,٦ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٥,٤ % وقيمة t تساوي ٩,٩٧٥ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم (٢) تبين أن ٣٩,٣ % من أفراد العينة يوافقون على أن الأفراد والمستخدمين يشاركون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، في حين ٢٤,٠ % من أفراد العينة لا يوافقون على أن الأفراد والمستخدمين يشاركون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٤,٦ % وقيمة t تساوي ٢,٥١٥ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠١٣ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن الأفراد والمستخدمين يشاركون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم (٣) تبين أن ٥٧,١% من أفراد العينة يوافقون على أن مشاركة الأفراد والمستخدمين في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لها اثر على تحقيق الرضا النفسي، وتقليل دوافع المقاومة للنظام، في حين ١٤,٣% من أفراد العينة لا يوافقون على أن مشاركة الأفراد والمستخدمين في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لها اثر على تحقيق الرضا النفسي، وتقليل دوافع المقاومة للنظام، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٢,٤% وقيمة t تساوي ٧,٣٣١ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن مشاركة الأفراد والمستخدمين في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لها أثر على تحقيق الرضا النفسي، وتقليل دوافع المقاومة للنظام.

الفقرة رقم (٤) تبين أن ٥٥,٦% من أفراد العينة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تتأثر بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنها والتي يؤدي كل منها شخص متخصص، في حين ٧,١% من أفراد العينة لا يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تتأثر بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنها والتي يؤدي كل منها شخص متخصص، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧١,٦% وقيمة t تساوي ٧,٥٠٧ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تتأثر بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنها والتي يؤدي كل منها شخص متخصص.

الفقرة رقم (٥) تبين أن ٦٣,٢% من أفراد العينة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في إحداث التكامل بين الأقسام والفروع المختلفة في الشركة، في حين ٧,٦% من أفراد العينة لا يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في إحداث التكامل بين الأقسام والفروع المختلفة في الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٣,٠% وقيمة t تساوي ٩,٥٥٦ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في إحداث التكامل بين الأقسام والفروع المختلفة في الشركة.

الفقرة رقم (٦) تبين أن ٦٢,٤% من أفراد العينة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تتأثر بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في الشركة، في حين ٧,٥% من أفراد العينة لا يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تتأثر بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في الشركة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٣,٢% وقيمة t تساوي ٩,٨١٥ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تتأثر بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في الشركة.

الفقرة رقم (٧) تبين أن ٦٣,٧% من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة الشركة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده أو تطويره، في حين ١١,٤% من أفراد العينة لا يوافقون على أن إدارة الشركة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده أو تطويره، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٢,٦% وقيمة t تساوي ٨,٠٠١ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن إدارة الشركة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده أو تطويره.

الفقرة رقم (٨) تبين أن ٤٨,٨% من أفراد العينة يوافقون على أنه يراعى فهم الهيكل التنظيمي للشركة عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية، في حين ١٨,٠% من أفراد العينة لا يوافقون على أنه يراعى فهم الهيكل التنظيمي للشركة عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٨,٢% وقيمة t تساوي ٤,٧٦٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أنه يراعى فهم الهيكل التنظيمي للشركة عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم (٩) تبين أن ٤٦,٦% من أفراد العينة يوافقون على أن تصميم النظام المحاسبي يتأثر بالهيكل التنظيمي للشركة من ناحية المركزية واللامركزية، في حين ٢٤,٩% من أفراد العينة لا يوافقون على أن تصميم النظام المحاسبي يتأثر بالهيكل التنظيمي للشركة من ناحية المركزية واللامركزية، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٦,٤% وقيمة t تساوي ٣,٤٠٨ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي

٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن تصميم النظام المحاسبي يتأثر بالهيكل التنظيمي للشركة من ناحية المركزية واللامركزية.

الفقرة رقم (١٠) تبين أن ٨٨,٨ % من أفراد العينة يوافقون على أن استخدام الحاسوب يؤدي إلى الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة بسرعة وبدقة مما يساعد على سرعة اتخاذ القرارات الرشيدة، في حين ١,٦ % من أفراد العينة لا يوافقون أن استخدام الحاسوب يؤدي إلى الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة بسرعة وبدقة مما يساعد على سرعة اتخاذ القرارات الرشيدة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٨٦,٤ % وقيمة t تساوي ٢٠,٥٠٨ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن استخدام الحاسوب يؤدي إلى الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة بسرعة وبدقة مما يساعد على سرعة اتخاذ القرارات الرشيدة.

الفقرة رقم (١١) تبين أن ٥٧,١ % من أفراد العينة يوافقون على أن هناك مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات تستخدم لضمان سلامة التشغيل الالكتروني للبيانات وكشف الأخطاء في حالة حدوثها، في حين ٩,١ % من أفراد العينة لا يوافقون وجود مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات التي تستخدم لضمان سلامة التشغيل الالكتروني للبيانات وكشف الأخطاء في حالة حدوثها، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٣,٠ % وقيمة t تساوي ٨,٤١٥ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات تستخدم لضمان سلامة التشغيل الالكتروني للبيانات وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.

الفقرة رقم (١٢) تبين أن ٤٥,٨ % من أفراد العينة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تراعي اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار، في حين ١٥,٠ % من أفراد العينة لا يوافقون أن نظم المعلومات المحاسبية تراعي اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك

النماذج في عملية صنع القرار، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٧,٦ % وقيمة t تساوي ٤,٧٢٩ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية تراعي اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار.

الفقرة رقم (١٣) تبين أن ٥٤,١ % من أفراد العينة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية توفر للمستويات الإدارية المختلفة في الشركة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات، في حين ٢٠,٣ % من أفراد العينة لا يوافقون أن نظم المعلومات المحاسبية توفر للمستويات الإدارية المختلفة في الشركة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٨,٤ % وقيمة t تساوي ٥,٢١٦ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية توفر للمستويات الإدارية المختلفة في الشركة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات.

الفقرة رقم (١٤) تبين أن ٦١,٦ % من أفراد العينة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المستخدم يوفر معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة، في حين ٥,٣ % من أفراد العينة لا يوافقون أن نظام المعلومات المحاسبي المستخدم يوفر معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٤,٢ % وقيمة t تساوي ١٠,١٢٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٦ وقيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن أفراد العينة بصفة عامة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المستخدم يوفر معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة.

النائب والنوعية

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية للدراسة تكشفت بعض النتائج التي يوردها الباحث فيما يلي:

١- وجود بعض مظاهر الضعف في مقومات النظام المحاسبي والتي تنعكس سلباً على آليات ترشيد القرارات للشركات المساهمة الفلسطينية محل البحث وذلك كالآتي:

- وجود بعض مظاهر الانخفاض في وضع دليل للحسابات لتحديد طرق اثبات ومعالجة العمليات.

- عدم مراعاة تطوير أداء العاملين مما ينعكس سلباً على قدرة وفعالية تطبيق متطلبات نظم المعلومات المحاسبية الفعالة.

٢- هناك بعض مظاهر الضعف في نظم المعلومات المحاسبية الموجودة لدى الشركات المساهمة الفلسطينية من ناحية القيام بدورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات كالتالي:

- نظم المعلومات المحاسبية المطبقة لا توفر بشكل تام أساساً سليماً للاعتماد عليها في العمليات التخطيطية والتسويقية.

- تدني فاعلية استخدام المعلومات المحاسبية في ترجمة الأهداف والسياسات إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية.

- لا توفر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة معايير ومؤشرات رقابية بشكل كاف لتساعد الإدارة في اكتشاف الانحرافات.

- لا تساهم المعلومات المحاسبية بشكل فعال في إجراء التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجه الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها.

- ضعف قدرة نظم المعلومات المحاسبية على توفير احتياجات متخذي القرارات من المعلومات بسبب عدم مراعاة خاصية الثقة والملاءمة في هذه المعلومات.

٣- هناك تأثير للمتغيرات البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة الفلسطينية وكان من مظاهر ذلك:

- عدم إجراء التحليلات اللازمة لعناصر البيئة المحيطة بشكل يتناسب والمتغيرات الواجب مراعاتها لتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية اللازمة لمواكبة المستجدات.

- لا تعكس نظم المعلومات المحاسبية المطبقة كافة المتطلبات والمتغيرات التي تفرضها طبيعة التطوير الواجب لتلك النظم.

٤- أثبتت الدراسة بأن هناك اهتماماً محدوداً من قبل الشركات المساهمة الفلسطينية في التفاعل مع الاعتبارات التنظيمية اللازمة للرفع من كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية وكان من مظاهر ذلك:

- غياب التفاعل بين التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وعملية بناء أنظمة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى عدم الحرص على مشاركة الأفراد والمستخدمين في إعداد وتطوير تلك النظم.
- وجود بعض المعوقات التي تعرقل فعالية أداء نظم المعلومات المحاسبية حيث أنه يوجد ضعف في التكامل بين الأقسام والفروع المختلفة للشركة بسبب ضعف الإجراءات المحاسبية والمالية المستخدمة فيها، وأيضاً عدم مراعاة تصميم النظام المحاسبي للهيكلية التنظيمية بالشكل الذي يحقق الكفاءة والفعالية في الأداء.
- ضعف مساهمة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات اللازمة لضمان التشغيل الالكتروني السليم للبيانات والكشف عن الأخطاء حال حدوثها.
- تدني مراعاة نظم المعلومات المحاسبية لاختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات اللازمة لصنع القرار.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي إدارة الشركات المساهمة الفلسطينية بما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالعمل على تشجيع العاملين في المجال المحاسبي بتحسين مستواهم الفني والأكاديمي، ومواكبة التطورات الفنية والمهنية وبالتالي تطوير مهاراتهم، وذلك من خلال الدورات التدريبية وغير ذلك، وأيضا التركيز على توظيف الأفراد الذين يتمتعون بمؤهلات علمية وعملية متخصصة في مجال المحاسبة بما يتناسب مع حجم ومستوى المهام المطلوبة منهم.
- ضرورة الاهتمام بالسعي نحو تطوير الأجهزة والبرامج المستخدمة في تشغيل النظام المحاسبي وذلك لمواكبة التطورات التقنية الحديثة، وذلك لتحسين مستوى الأداء الإداري وبالتالي الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية.
- ضرورة الاهتمام باستخدام المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام محاسبة التكاليف ونظام الموازنات التخطيطية، وذلك لضبط عملية الرقابة ولكي تتمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها.
- ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في تخطيط العمليات التسويقية ورسم السياسات البيعية المستقبلية.
- التأكيد على دور المعلومات المحاسبية وأهميتها في تفعيل إجراءات الرقابة والضبط الداخلي للحفاظ على ممتلكات الشركات ومواردها بما يحقق الاستخدام الأمثل لها.
- زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي تساعد على إجراء المقارنات التحليلية والتنبؤات المستقبلية لتحسين مستوى الأداء في الوظائف الإدارية المختلفة.
- ضرورة اهتمام الإدارة بأن يتم اتخاذ القرارات الإدارية بعد تحليل البيئة المحيطة للشركة، وأن لا يتم اتخاذ القرارات الإدارية بناء على الخبرات الشخصية فقط.
- ضرورة الاهتمام بالعوامل البيئية المحيطة بالشركة وذلك بشكل عام عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وخصوصا فيما يتعلق بالمتطلبات والقوانين الحكومية والسوق والمنافسة، وذلك لضمان تحقيق كفاءة وفعالية هذه النظم.
- مراعاة العوامل السلوكية لمستخدمي المعلومات عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وزيادة التوعية بأثر المعلومات الناتجة عن هذه النظم على سلوك الأفراد والعاملين والمستخدمين لهذه المعلومات بشكل عام، وضرورة مشاركة الأفراد والمستخدمين في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لما لها من أثر على تحقيق الرضا النفسي وتقليل دوافع المقاومة للنظام لدى العاملين، وبالتالي الحصول على نظام معلومات كفؤ وفعال.

- ضرورة فهم وإدراك العوامل التنظيمية الخاصة بالشركة، وزيادة توعية الإدارة بأهمية تحديد الهيكل التنظيمي للشركة وكذلك نوعية التنظيم الإداري سواء كان مركزي أو لامركزي وذلك لكي يتم إعداد وتطوير نظام معلومات محاسبي كفؤ وفعال يلبي متطلبات المستويات الإدارية من المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الإدارية.
- ضرورة التعرف على طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة إدارية، ومراعاة اختلاف الفئات المستخدمة للمعلومات وتعدد احتياجاتهم، وكذلك توفير المعلومات اللازمة لنماذج اتخاذ القرارات وذلك لرفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

المراجع العلمية

مراجع البحث

المراجع العربية:

أ- الكتب:

١. أبو الحسن، علي حسن، (المحاسبة الإدارية المتقدمة)، ط١، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٦.
٢. الدهراوي، كمال الدين، كامل، سمير، (نظم المعلومات المحاسبية)، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٨.
٣. الدهان، أميمة، (نظريات منظمات الأعمال)، عمان، مطبعة الصر芬دي، ١٩٩٢.
٤. الحنطاوي، محمد يوسف، (نظم المعلومات المحاسبية)، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
٥. الموسوي، منعم زمير، (اتخاذ القرارات الإدارية:مدخل كمي)، عمان، دار اليازوري للنشر، ١٩٩٨.
٦. السقا، حمدي، (النظام المحاسبي الموحد)، ط٤، دمشق، ١٩٩٠.
٧. الصباغ، عماد عبد الوهاب، (علم المعلومات)، ط١، عمان، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
٨. القاضي، حسين، (نظرية المحاسبة)، دمشق، مطبعة الداوودي، ١٩٨٧.
٩. الراوي، حكمت أحمد، (نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة)، ط١، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
١٠. الشيرازي، عباس، (نظرية المحاسبة)، ط١، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٩٠.
١١. الشيخ سالم فؤاد وآخرون، (المفاهيم الإدارية الحديثة)، ط٢، عمان، مطبعة الصفدي، ١٩٨٥.
١٢. برهان، محمد نور، رحو، غازي إبراهيم، انظم المعلومات المحوسبة)، ط٢، عمان، دار المناهج، ٢٠٠١.
١٣. جاريسون، ري اتش، ونورين، اريك، (المحاسبة الإدارية)، ترجمة(محمد عصام الدين زايد)، الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٢.
١٤. جمعية المجمع العربي (١)، (المحاسبة الإدارية: المعلومات اللازمة للتخطيط)، عمان، مطابع الشمس، ٢٠٠١.

- ١٥ . جمعية المجمع العربي (٢)، (المحاسبة الإدارية: المفاهيم الأساسية)، عمان، مطابع الشمس، ٢٠٠١.
- ١٦ . جمعية المجمع العربي (٣)، (تقنية المعلومات)، عمان، مطابع الشمس، ٢٠٠١.
- ١٧ . جمعية المجمع العربي (٤)، (إدارة واستراتيجيات العمليات)، عمان، مطابع الشمس، ٢٠٠١.
- ١٨ . جمعية المجمع العربي (٥)، (المهام والممارسات الإدارية)، عمان، مطابع الشمس، ٢٠٠١.
- ١٩ . دبيان، عبد المقصود، (مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية)، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٧.
- ٢٠ . هيتجر، ليستراي، (المحاسبة الإدارية)، ترجمة (أحمد حامد حجاج)، الرياض، دار المريخ، 1992.
- ٢١ . حجر، عبد الملك، (نظم المعلومات المحاسبية)، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٧.
- ٢٢ . حنان، رضوان حلوة، (محاسبة المؤسسات الفندقية)، ط١، عمان، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.
- ٢٣ . حنان، رضوان صلوف، وكحالة، جبرائيل جوزيف، (المحاسبة الإدارية / مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)، ط١، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
- ٢٤ . حسين، أحمد حسين علي، (نظم المعلومات المحاسبية/ الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، ط١، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع، ١٩٩٧.
- ٢٥ . حريم، حسين، حداد، شفيق وآخرون، (أساسيات الإدارة)، عمان، دار الحامد، ١٩٩٨.
- ٢٦ . ياسين، سعد غالب، (تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية)، ط١، عمان، دار المناهج، ٢٠٠٠.
- ٢٧ . كحالة، جبرائيل جوزيف، وحنان، رضوان صلوف، (المحاسبة الإدارية/ مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)، ط١، عمان، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- ٢٨ . كسسو، دونالد، وجيري، ويجانت، (المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول)، ط٢، تعريب (أحمد حامد حجاج)، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٩٩.
- ٢٩ . مبارك، صلاح، (محاسبة التكاليف في المجال الإداري)، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.

- ٣٠ . موسكوف، ستيفن، وسيمكن مارك، (نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات) ترجمة (كمال الدين سعيد)، (الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٩).
- ٣١ . موسكوف، ستيفن، وسيمكن مارك، (نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات) ترجمة (كمال الدين سعيد)، (الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٢).
- ٣٢ . مطر، محمد، (المحاسبة المالية/الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل)، ٣، عمان، دار حنين، ٢٠٠٠.
- ٣٣ . مطر، محمد، وآخرون، (نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات)، ط ١، عمان، دار حنين، ٢٠٠٠.
- ٣٤ . منصور، كاسر، (نظرية القرارات الإدارية: مفاهيم وطرائق كمية)، عمان، دار الحامد، ١٩٩٩.
- ٣٥ . مرعي، عبد الحي، (المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات)، ط ١، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٢.
- ٣٦ . نور أحمد، (تصميم وإدارة النظم المحاسبية)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- ٣٧ . نصير، نعيم، (أساليب التحليل الكمي في الإدارة)، ط ١، دمشق، دار الوثبة للنشر، ١٩٨٥.
- ٣٨ . سالم، منير محمود، غنيم، رمضان محمد، (نظم المعلومات المحاسبية والمحاسبة الإلكترونية)، ١٩٨٦.
- ٣٩ . عاشور، يوسف حسين، (مقدمة في بحوث العمليات)، ط ٤، فلسطين، مطبعة الرنتيسي، ٢٠٠٢.
- ٤٠ . عبد العال، أحمد رجب، (المحاسبة والحاسبات)، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩٣.
- ٤١ . قاسم، عبد الرزاق محمد، (نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية)، ط ١، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، ٢٠٠٣.
- ٤٢ . قاسم، عبد الرزاق محمد، (نظم المعلومات المحاسبية)، ط ١، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- ٤٣ . غراب، كامل السيد، حجازي، فادي محمد، (نظم المعلومات الإدارية - مدخل إداري)، ط ١، القاهرة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٩.

ب- الرسائل العلمية:

١. أوبان، عبد الله، (القوائم والتقارير المحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخدامها لأغراض التحليل المالي)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، ١٩٩٨.
٢. النظاري، محمد، (نظم المعلومات وأثرها على فاعلية القرارات في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1990).
٣. جاموس، ياسر، (مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، ١٩٩١.
٤. جودة، إبراهيم ناصر، (نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل وأثرها على فاعلية الدائرة في الأردن)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، ٢٠٠٤.
٥. جعفر، منى سلمان، (النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف مع دراسة تطبيقية على الشركة الطبية العربية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٣.
٦. عبد الرزاق، حارث حسن، (مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣.
٧. صلاح، حواس، (أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث "مع توقف عند حالة الجزائر")، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ١٩٩٥.
٨. رمضان، عبد الهادي، (العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩.
٩. خطاب، عبد الناصر عبدالله، (تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، ٢٠٠٢.

ج- بحوث وندوات:

١. صيام، وليد زكريا، (تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني السادس "مهنة المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان، ٢٠٠٤.

د - المقالات العلمية والدوريات:

١. أيوب، توفيق إبراهيم، "دور المحاسب في ترشيد المعلومات التي تستلزمها عملية التنمية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني حول المحاسبة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ١٩٩٠.
 ٢. الأحمد، عبد الله محمد، (المحاسبة كأداة لتخطيط التنمية) مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد ٧٠، كانون الثاني - شباط، ١٩٩٢.
 ٣. ملكاوي، أحمد، العواس، حسن، (قياس مدى تأثير البنوك بمقومات هيكلها التنظيمية، دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، عمان، ١٩٨٦).
 ٤. مرشد، سمير أسعد، (مفهوم الكفاية والفعالية في نظرية الإدارة العامة)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد الأول، ١٩٨٨.
 ٥. عبد الخالق، أحمد فؤاد، (النظم الإنسانية لتشغيل المعلومات وأثرها على تصميم نظم المعلومات المحاسبية)، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، مجلة القاهرة، العدد ٤٤، القاهرة، ١٩٩٣.
 ٦. عبده، عبد الفتاح إبراهيم، (العلاقة بين العلوم السلوكية والمحاسبة)، الإدارة العامة، العدد ٢٦، ١٩٨٠.
 ٧. عصفور، منقار، "المحاسبة أداة تنمية اقتصادية وأساس ضروري لصنع القرار"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني حول المحاسبة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ١٩٩٠.
 ٨. فريد، سمير محمد، (القيم وأثرها على كفاءة وفعالية المنظمة نحو مدخل بيئي للدراسة والتحليل)، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، جامعة الإمارات العربية، العدد الثالث، ١٩٨٧.
- ٥- النشرات والتقارير:
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥. التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، ٢٠٠٤ - النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين.

الملاحق

أولاً : معلومات شخصية

المؤهل ثانوي فأقل دبلوم جامعي

دراسات عليا

التخصص إدارة م اقتصاد نظم

معلومات غير ذلك

الوظيفة مدير الشركة المدير المالي المحاسب

٤ - سنوات الخبرة في مجال العمل من ٥ سنوات فأقل من ٦ إلى

١٠ سنوات

أكثر من ١٠ سنوات

٥ رات تدريبية إدارة محاسبة اقتصاد نظم

معلومات غير ذلك

ثانياً : معلومات عامة حول الشركة

١ - نم باط الشركة صناعي تجاري خدماتي

- ٢- مكان العمل غزة شمال غزة المنطقة الوسطى
- المنطقة الجنوبية
- ٣- شركة نوات فأقل ٦ إلى ١٠ سنوات
- أكثر من ١٠ سنوات
- ٤- وظيفي الشركة ١٠ فأقل ١١ إلى ٢٠
- من ٢٠ فأكثر
- ٥- أس المال من ١٠٠٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠٠٠ \$
- من ٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ \$ من ٥٠٠٠٠٠٠ فأكثر \$

بسم الله الرحمن الرحيم

١- المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ
١-	يتم التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً					

					للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
					٢- يتضمن النظام المحاسبي دليلاً للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في المنشأة.
					٣- تتناسب الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية المطلوبة مع طبيعة وحجم العمل.
					٤- تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها.
					٥- يتمتع العاملون في المجال المحاسبي بمستوى فني يتناسب مع المهام والأعمال المطلوبة منهم.
					٦- تقوم إدارة المنشأة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين والعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم.
					٧- تهتم إدارة المنشأة بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية.

٢- نوعية نظم المعلومات المحاسبية ودورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير
١-	يوفر النظام المحاسبي معلومات مالية (كمية ونوعية) ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية للمنشأة.					
٢-	توفر المعلومات المحاسبية أساساً لتخطيط الأرباح عند كل مستوى من مستويات النشاط في المنشأة.					
٣-	توفر المعلومات المحاسبية أساساً لتخطيط العمليات التسويقية والسياسات البيعية في المنشأة.					
٤-	يساهم استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط في رفع كفاءة العمل الإداري في المنشأة.					
٥-	توفر المعلومات المحاسبية أساساً لتخطيط الموارد المادية والمالية والبشرية في المنشأة.					
م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير
٦-	إن استخدام المعلومات المحاسبية يساهم في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للمنشأة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية.					
٧-	يوفر النظام المحاسبي تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب.					
٨-	توفر المعلومات المحاسبية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات					

					وتحليل أسبابها ومعالجتها.
					٩- إن المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية ساهمت بصورة مباشرة في وضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي للحفاظ على ممتلكات المنشأة.
					١٠- تساهم المعلومات المحاسبية في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها.
					١١- تعتمد الإدارة بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.

٣- المتغيرات البيئية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ
١-	يتم تحليل البيئة المحيطة عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بالمنشأة.					
٢-	تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة.					
٣-	يراعى تحقيق المتطلبات والقوانين الحكومية عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.					
٤-	يزداد الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في حالة المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال.					
م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ
٥-	يتم اتخاذ القرارات الإدارية من قبل المدراء بناءً على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية، وليس بالاعتماد على خبراتهم الشخصية.					
٦-	توفر نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في المنشأة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع المتعاملين مع المنشأة.					
٧-	تقرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في المنشأة ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة.					

٤- الاعتبارات التنظيمية وأثرها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية.					
٢-	يشارك الأفراد والمستخدمين في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.					
٣-	مشاركة الأفراد و المستخدمين في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لها أثر على تحقيق الرضا النفسي، وتقليل دوافع المقاومة للنظام.					
٤-	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنها والتي يؤدي كل منها شخص متخصص.					
٥-	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في إحداث التكامل بين الأقسام والفروع المختلفة في المنشأة.					
٦-	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في المنشأة.					
٧-	تأخذ إدارة المنشأة بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده أو تطويره.					
م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٨-	يراعى فهم الهيكل التنظيمي للمنشأة عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية.					
٩-	يتأثر تصميم النظام المحاسبي بالهيكل التنظيمي للمنشأة من ناحية المركزية واللامركزية.					
١٠-	لقد أدى استخدام الحاسوب إلي الحصول علي المعلومات المحاسبية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الرشيدة.					
١١-	تستخدم مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات لضمان سلامة التشغيل الالكتروني للبيانات وكشف الأخطاء في حالة					

					حدوثها.
					١٢- تراعي نظم المعلومات المحاسبية اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار .
					١٣- توفر نظم المعلومات المحاسبية للمستويات الادارية المختلفة في المنشأة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات .
					١٤- يوفر نظام المعلومات المحاسبي المستخدم معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة.

أسئلة المقابلة

- ١- هناك قواعد وإجراءات مكتوبة لضبط الأعمال المالية في الشركة.
- ٢- إن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في الشركة تتميز بالدقة والموثوقية.
- ٣- تساهم نظم المعلومات المحاسبية في الشركة بشكل فعال في وضع الخطط والرقابة واتخاذ القرارات.
- ٤- توفر نظم المعلومات المحاسبية في الشركة المعلومات المتعلقة ببيئة الأعمال.
- ٥- يراعي القائمون على إعداد نظم المعلومات المحاسبية على معرفة الهيكل التنظيمي للشركة وكيفية تفويض الصلاحيات من قبل الإدارة العليا للمستويات الإدارية الأدنى.
- ٦- يشارك العاملون ذوي العلاقة في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية في الشركة لتجنب مقاومتهم للنظام وبالتالي تحقيق الفعالية والكفاءة للنظام.
- ٧- تتوفر التكنولوجيا الحديثة اللازمة في الشركة ويتم استخدامها بطريقة تؤدي إلى تزويد الجهات المستفيدة بالمعلومات الدقيقة.
- ٨- توفر نظم المعلومات المحاسبية للإدارة المعلومات اللازمة لجميع أنواع القرارات.

المقابلات التي أجراها الباحث خلال شهر إبريل ٢٠٠٥

م	اسم الشركة	وظيفة الشخص الذي أجريت المقابلة معه
١	شركة الحايك	محاسب الشركة
٢	الشركة الهندسية	مدير الشركة
٣	شركة أبو ستة	محاسب الشركة
٤	شركة الأمين	مدير الشركة
٥	شركة تل الزهور	مدير الشركة
٦	شركة فندق غزة الدولي	محاسب الشركة
٧	شركة مستودع الجلاء	مدير الشركة
٨	شركة مصلح	مدير الشركة
٩	شركة زهدي أبو عمشة	مدير الشركة
١٠	شركة صيرة	محاسب الشركة